

في الدفاع عن صاحب الزمان

نقدُ كِتَاب (مَتَى يُشرِقُ نُورُكَ أيُّهَا المُنتَظَر؟)



المؤلف/ محمد علي حسن

٢٠١٢ - ١٤٣٣هـ



في الدفاع عن صاحب الزمان

نَقدُ كِتَاب (مَتَى يُشرِقُ نُورُكَ أَيُّهَا المُنتَظَر ؟)

المؤلف /

محمد علي حسن

1433–2012 هـ

n



G الإهداء S

إلى حضرة ولي الله الأعظم ..

إلى حفيد الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله ..

إلى الثائر بدم الحسن والحسين عليهما السلام ..

أهدي هذا العمل الذي يسعدني أن وفقت إلى إتمامه بحول الله وقوته ..

إليك سيدي ومولاي صاحب الزمان عجل الله فرج المؤمنين بكـ ..

"محمد علي حسن"

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، الحمد لله الذي أذهب الليل مظلماً بقدرته وجاء بالنهار مبصراً برحمته وكساني ضياءه وأنا في نعمته ، وصلى الله على سيد الخلائق محمد بن عبد الله خير البشر ، جد الإمام المنتظر وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين ، ولعنة الله الدائمة الأبدية السرمدية على أعدائهم أجمعين من الآن إلى يوم الدين .

أما بعد ، فإنَّ الأمة الإسلامية بكل طوائفها قد اتفقوا على ظهور المصلح للأمر آخر الزمان ألا وهو الإمام المهدي عليه السلام ، واختلفوا في بعض النقاط حول شخص هذا الرجل المُعظم .

وقد لجأ بعض المتطفلين على ساحة العلم ليثيروا بعض الإشكالات على عقيدة المؤمنين في الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف تارة بالكذب وتارة بالتناقض وتارة بالجهل !

فقد خرج بعض المعروفين بعدائهم لأهل البيت عليهم السلام متستراً بلباس أهل العلم بكتاب أسماه [متى يشرق نورك أيها المنتظر؟] ، وقد لاقى هذا الكتاب رواجاً بين أتباعه الذين اعتبروه فتحاً مبيناً فلم يتركوا منبراً إعلامياً إلا وروجوا فيه لهذا الكتاب.

وقد ارتأيت الرد على هذا الرجل ببيان عقيدة الشيعة الإمامية في الإمام المنتظر عليه السلام، وكشف أباطيل هذا الخاسر الذي انحلّت عنه عُرى الإيمان والتجأ إلى سبيل النصب والنواصب بأسلوب التلون المعروف لكل باحث وعاقل ومنصف.

نظرة عامة إلى الكتاب

إن المتأمل ملياً في الكتاب يجد أنه مضطرب الأسلوب ، فالأجدر هو صبُّ الاهتمام على الاعتقاد بالإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه لكنك تراه بالهوامش وفي ما بين السطور يخرج عن نطاق قوله .

فمثلاً قد تطرق المعتني بالكتاب في ص 10 لمبحث الإمامة وأيضاً لمأساة عاشوراء والإمام الحسين عليه السلام وجرّ قلمه في هذا حتى انتبه من غفوته فقال في ص 12 :

[والآن أعود لقضية الإمامة ..] .

كما أنه في هامش الصفحة العاشرة تطرق لولاية الفقيه وليته لم يفعل فقد أظهر جهله بما يعرفه صبيان الشيعة ، ثم يعرِّج على عقيدة السنة في المهدي ومنه إلى قضية التوسل والاستغاثة وفيما بعد تحدث عن اعتقاد الأنصار في ولاية أمير المؤمنين عليه السلام ، وكل هذا دليل على فقدانه المنهجية العلمية والتسلسل المنطقي للأفكار.

والأعظم من ذلك الجهل بعقيدة أهل السنة ، ولا أدري كيف يُشكل هذا الرجل على عقيدة الشيعة الاثني عشرية في حين أن أبجديات عقيدة السنة غير معروفة عنده ، فمثلاً يقول المؤلف بضرس قاطع في ص 17:

[أهل السنة لا يسمون المهدي بالمنتظر ، وذلك أنهم لا ينتظرون مهدياً ليكمل لهم الدين بخلاف الشيعة].

وهنا أرى أنه قد ظهرت قمة الاستغفال للقارئ السني ، وأنه في نظر هذا الكاتب المخالف محضُ إنسانٍ جاهلٍ يجوز أن تُمَرر عليه الأكاذيب ، ولسان حاله : أنه مهما كتبنا فهو يثق بنا ويصدقنا .!

ألا يستحي من أكاذيبه ؟!ولا ندري هل القارئ السني بهذه الغفلة حتى يأخذ بكـلام هذا الرجل أخذ المسلَّمات ولا يبحث !

هل إنكار شيءٍ مُسَلّمٍ به وهو انتظار المسلمين لهذا الرجل يكون بهذه البساطة ؟!

انظر أخي القارئ إلى بعض علماء أهل السنة الـذين أطلقـوا لقـب" المنتظـر " عـلى المهدي الموعود.

1- الدكتور عبد العظيم البستوي ألف كتاباً سماه [المهدي المنتظر في ضوء الأحاديث والآثار الصحيحة] .

2- الإمام يوسف بن يحيى بن علي المقدسي الشافعي السلمي ألف كتاباً سماه [عقد الدرر في أخبار المنتظر] وقد طُبع بالأردن وحققه الشيخ مهيب بـن صـالح بـن عبـد الرحمن البوريني .

3- الشيخ عبد المحسن بن حمد العباد البدر نشرت له مجلة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة [السنة الأولى – العدد الثالث] دراسة بعنوان [عقيـدة أهـل الـسنة والأثـر في المهدي المنتظر] .

4- ابن حجر الهيتمي له كتاب سماه [القَوْل الُمخْتَصر فِي عَلَامَات الَمْهدي المنتظر].

وكذلك الشيخ العلامة حمود التويجري ألف كتاباً سماه [الاحتجـاج بـالأثر عـلى مـن أنكر المهدي المنتظر] ونـشرته الرئاسـة العامـة لإدارات البحـوث العلميـة والإفتـاء والإرشاد - السعودية.

قال الشيخ ابن باز (1): [المهدي المنتظر صحيح، وسوف يقع في آخر الزمان، قرب خروج الدجال ونزول عيسى عند اختلاف بين الناس] .

والعجيب أن هذا الرجل المتمشيخ قد لقب المهدي بالمنتظر في كتابه فقال : متى يشرق نورك أيها المنتظر!

بل إنه في نفس الكتاب ص 151 يقول عن مهدي أهل السنة:

[لا أجر لمنتظريه] .

وهذا يدل أن هناك من ينتظر هذا "المهدي السني" فكيف أصبح غير منتظراً وكيف أصبح لقب " المنتظر " مبتدعاً ؟!

فهل أيقن المنصف مدى استغفالهم للقارئ السني المستضعف ؟! فإذا كانوا يثيرون الاستغفال والتلبيس على القارئ في ما يخص العقيدة السنية فكيف بعقيدة الشيعة ؟

لقد أسمعتَ لو ناديت حياً * * * ولكن لا حياة لمن تنادي !

---

(1) فتاوى نور على الدرب لابن باز ، جمع د. محمد الشويعر ، ج4 ، ص 287 .

وبالجملة ، فإن ما يظهر من كتابه أنه لم يعِ حجم المبحث الذي بين يديه فكـان يـنقض باختصارٍ وبتسرع حتى أنه لا يذكر النصوص ويختصر بشكل كبير جداً ولا يعطِ هذا المبحث حقه ولا يوفيه قدره ، وكأنه ببضع وريقات قد هدم عقيدة راسخة قامت على نصوص دينية وأسس عقلية وكلامية وقواعد منضبطة ، وهذا ما يظهـر جهلـه بعلـم الكلام والجدل والنقض على الآخرين ، بل ويقوم بما ينافي الأمانـة العلميـة مـن نـسبة الكلام للعلماء ، فمثلاً يجعل ما يذكره العالم على سبيل الرواية أنه قد ذكره عـلى وجـه القطع ، في حين أن المحدثين الذين احتج ببعض كلامهم على وجه الإيراد القطعـي لا يشترطون صحة ما يذكرونه ، وقد يذكرونه بصيغة التمريض وقد يذكرونه على وجه النقل وليس على وجه الإيراد القطعي ، وهذا لا عبرة به في ميزان الاحتجاج .

وما يظهر أيضاً أنه ليس من ذوي التبحر في كتب الإمامية أنك تراه يلجأ للتصحيفات والأخطاء في بعض الروايات ويجعلها ديناً وعقيدة ويتعامل معها كأنها مـن المـسلَّمات لدينا.

ويدّعي زوراً وبهتاناً في ص 155 أن الإمام المهدي لم يـصح فيـه حـديثٌ واحـد عنـد الشيعة وهذا كذبٌ سُيوضَّح لك في مطاوي كتابنا ، ومن ثم إن كان قد جـزم بـصحة كلامه فلم أجهد نفسه بالنقوضات الكلامية والاستدلالات .. أليس من الأفضل لـه أن يصنف كتابه للكلام في أسانيد وجوده ؟! .. ولكنه يعرف عجز قوته وقلـة حيلتـه أمام المناهج العلمية الصحيحة .

وأيضاً نشير إلى تناقضاته الكثيرة ، وتطفلاته العلمية التي سترى نماذج لها كما في زعمه اختلاق الروايات.

فمن تناقضاته أنه زعم أن فكرة المهدي عند الشيعة بدأت بدعوى وجود ولد للحسن

العسكري وذلك في ص 23 ، لكنه في ص 118 يذكر أسماء عدة شخصيات قيل أنهم المهدي ، وذكر ذلك بعد أن قال : [وممن قيل إنه المهدي ولم يدع ذلك ..].

فهذا يعني أن فكرة المهدي قبل عهد الإمام العسكري أصلاً !

وأيضاً تناقضه في فكرة اختراع ولادة ابن للحسن العسكري ، فتارة ينسب ذلك للنواب الأربعة وتارة أخرى يدعي أنه من قول السيدة حكيمة ، وتارة للرواة ويرميهم بالوضع ، وتناقضه أيضاً في علل الغيبة ففي ص 112 يزعم أنه لا سبب للغيبة عند الشيعة وأن الحكمة مجهولة ، لكنه ذكر في ص 103 أسباباً يقول بها الشيعة وبدأها بقوله : [أجاب الشيعة بأجوبة كثيرة عن هذا التساؤل].

أما تطفلاته العلمية فهي معروفة ولو كان باحثاً مبدعاً لما اعتمد على إشكالات من سبقه في هذا المجال ، فقد كان جلها منقولاً عن كتاب " تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه " للمؤلف أحمد الكاتب وكان هذا الوهابي كحاطبِ ليلٍ ينقل الغث والسمين عن أحمد الكاتب عن كتابه المذكور والشواهد كثيرة، وتتبعنا بعضاً منها وسأذكر ستة نماذج من تطفلاته العلمية فقط ، فمثلاً :

أولاً : استشكل الكاتب الوهابي سرية خط التوقيعات التي تصدر عن الإمام المهدي عليه السلام وذكره في كتابه ص 81 ، لكن أحمد الكاتب ذكر هذا الإشكال في كتابه ص 234 ، وكلاهما احتج بنفس الأثر عن الإمام المهدي عليه السلام وقوله : [ولا تظهر على خطنا الذي سطرناه أحداً].

ثانياً : استدل على كون الإمامة سرية مكتومة بالرواية الواردة عن زيد الشهيد والأحول فقد ذكر هذا الإشكال في كتابه ص 61 ، بينما ذكره أحمد الكاتب في كتابه ص 75 ، وكلاهما أخطأ في استدلاله الركيك فليست الرواية ناظرة لهذا المعنى ،

ولكن الوهابي أخطأ نفس الخطأ لمتابعته أحمد الكاتب على نفس الفهم .

ثالثاً : استشكل الوهابي بكذب النواب وأن المهدي خرافة بأن الرقاع التي كانت تصدر عن الإمام المهدي عليه السلام لا أثر لها اليوم وذلك في كتابه ص 84 ، وهذا الإشكال ذكره أحمد الكاتب في كتابه ص 234 وقال : [حاولت أن أستقصي آثار خطوط الإمام المهدي في رسائله ... فلم أجد لذلك أثراً] ، فبئس التقليد !

رابعاً : الأدلة التي ذكرها الوهابي على حدوث الحيرة بعد وفاة الإمام الحسن العسكري عليه السلام في كتابه ص 50 وهي قولين مقتبسين من كلام الشيخ النعماني ، وكلمة أخرى لابن بابويه رحمهم الله جميعاً ثم علق عليها الوهابي بقوله :

[وقد ذكر الكليني والنعماني مجموعة كبيرة من الروايات التي تؤكد وقوع الحيرة بعد غياب محمد بن الحسن العسكري واختلاف الشيعة وتشتتهم في ذلك العصر واتهام بعضهم بعضاً بالكذب والكفر ، والتفل في وجوههم ولعنهم ، وانكفاء الشيعة كما تكفأ السفينة في أمواج البحر وتكسرهم كتكسر الزجاج والفخار].

ولكن لو نظرنا في كتاب أحمد الكاتب ص 128 لوجدنا نفس الأمر ، فهو قد نقل المقطعين من كلام النعماني ومقطعاً من كلام ابن بابويه ومن ثم علق عليهما بقوله :

[وذكر الكليني والنعماني مجموعة كبيرة من الروايات التي تؤكد وقوع الحيرة بعد غيبة صاحب الأمر واختلاف الشيعة وتشتتهم في ذلك العصر واتهام بعضهم بعضاً بالكذب والكفر ، والتفل في وجوههم ولعنهم ، وانكفاء الشيعة كما تكفأ السفينة في أمواج البحر وتكسرهم كتكسر الزجاج والفخار] ! فقارن بين النصين !! وتأمل !!

خامساً : إشكال الوهابي على دليل العقل فقد قال عنه ص 53:

[دليل العقل : (1) ضرورة وجود إمام في الأرض عنده علم الشريعة يرجع إليه الناس في أحكام الدين، (2) ثم ضرورة أن يكون معصوماً، (3) ثم ضرورة أن يكون من أولاد الحسين بن علي رضي الله عنه، (4) ثم ضرورة القول بالوراثة العمودية – يعني من نسل الحسين رضي الله عنه -، (5) ثم ضرورة القول بوفاة الحسن العسكري ثم ضرورة أنه لا معصوم إلا محمد بن الحسن العسكري].

ملاحظة : الأرقام داخل النص من وضعي لتسهيل المقارنة بين النصين ، وجعلتها للإشارة لإشكالات أحمد الكاتب فهو ذكرها على شكل خمس نقاط مرتبة وهذا هو عين كلام أحمد الكاتب في كتابه ص 131 ، ومن باب إعلام القارئ وجعله متيقناً من تطفل هذا الوهابي أذكرُ نص كلام أحمد الكاتب عن الدليل العقلي ، فقد قال :

[... الدليل الأول الفلسفي أو العقلي .. فماذا يقول هذا الدليل وعلى ماذا يرتكز ؟ إنه يقول :

(1) أولاً : بضرورة وجود الإمام (أي الرئيس) ، في الأرض وعدم جواز بقاء البلاد فوضى بلا حكومة .

(2) ثانياً : ضرورة عصمة الإمام من الله ، وعدم جواز حكومة الفقهاء العدول ، أو الحكام العاديين .

(3) ثالثاً : وجوب كون الإمامة وحصرها في أهل البيت ، وفي أبناء علي والحسين إلى يوم القيامة .

(4) رابعاً : الإيمان بوفاة الإمام الحسن العسكري ، وعدم القول بغيبته ومهدويته .

(5) خامساً : الالتزام بقانون الوراثة العمودية وعدم جواز انتقال الإمامة إلى أخوين

بعد الحسن والحسين]. وكلاهما أخطأ نفس الخطأ العلمي ، فالدليل العقلي لا يوجب ضرورة كون الإمام من نسل الحسين عليه السلام ولا كونه بالوراثة العمودية ولا بالإيمان بوفاة العسكري ، وإنما ينحصر الدليل العقلي في إثبات ضرورة الإمام المعصوم فقط ، وتشخيص باقي الأمور المذكورة موكول إلى النص ، وقد أخطأ الوهابي لأنه تابع أحمد الكاتب على فهمه السقيم ، فهو بحاجةٍ إلى من يفكر نيابةً عنه .

سادساً : استشكل الوهابي في كتابه ص 113 ، بضرورة معرفة الإمام وأن يكون ظاهراً ، واحتج برواية : إنه لا بد من إمام حي يعرف ، وهذا الإشكال قديم جداً وقد ذكره أحمد الكاتب في كتابه ص 207 ، فراجع !

وهذا دليل على افتقار هذا الوهابي لأبسط أسس مناهج البحث العلمي وفنون الحل والنقض ، وهو ليس لديه أدنى استعداد للنشاط العقلي وإنما التطفل على أحمد الكاتب وغيره ، ولو قلنا بجواز ذلك فهل أحمد الكاتب وكتابه ممن يُتطفل عليه أصلاً ؟!

كذلك سوء فهم هذا الكاتب الوهابي لأبسط معاني اللغة العربية وقلة تتبعه لكلام فقهاء الإمامية جعله يفتضح أيما فضيحة ولا أدلّ على ذلك من سوء فهمه لكلام الشيخ الشاهرودي في مستدركه وسنورده ، وسنقف عند كل مبحث ونفصّل فيه تفصيلاً مفيداً ، ولا نختصر بما يوجب الخلل ولا نطنب بما يفضي للملل لأن هذا من أهم المباحث العقائدية التي يجب أن تُوفى حقها ، وذلك من كل الجوانب العقلية والنقلية بمحاورة الحجج بالأجوبة الحليّة والنقضية ، وكل ذلك سيكون بحسب اطلاعنا ، ونسأل الله المغفرة من جبال الذنوب وزلات القلوب ، والآثام والعيوب إنه سميع مجيب ، وهو أرحم الراحمين.

المبحث الأول :

(نقد مقدمة المعتني)

وفيه أربعة مطالب :

1- بيان مصادر تأصيل العقائد ، ورد ادعاء المعتني .

2- حقيقة منزلة الإمامة عند الاثني عشرية .

3- تعليقة على حديثه عن كربلاء .

4- جهالاتٌ عظيمة .. تعليقة على نظرته إلى ولاية الفقيه .

* من الجدير بالذكر أنه قد قدّم لكتاب [متى يشرق نورك أيها المنتظر؟] بعض أدعياء العلم وأظهر فيها تخبطاً عظيماً وجهلاً كثيراً ، افتعله لأجل أن يهيئ الجوّ للتلبيس على القراء ، وهذه مقدمة وطليعةٌ في كتابنا لبيان الرد عليه وكشف ضعف حجته وقوله .

المطلب الأول : بيان مصادر تأصيل العقائد ، ورد ادعاء المعتني .

إن أي كاتبٍ في الأصول العقائدية لا بد أن يكون متقناً عارفاً لما يكتب ولا يرمي الكلامَ على عواهنه وإلا فلا يصبح كلامه وبحثه وإلزامه متقناً ، ولا بدّ أن يؤسس أُسساً لكي يحاجِج بها ، و يحاجَج بها ، وإن من أسس العقائد التي تدور عليها رحى كل مذهب إسلامي أنه لا بد أن تكون مستقاة من الكتاب وقول المعصوم وما إلى ذلك مما سيتضح من شرحنا .

لكن هذا " المعتني " لما علم بعدم ظهور النص الجلي على غيبة الإمام المهدي عليه السلام في كتاب الله دون الآثار النبوية ادَّعى لزوم وجود الأصل لهذه العقائد ، فقال في ص 5 :

[فإن أصول الاعتقاد: هي التي يجب أن ينعقد عليها القلب والتي لا يجوز للمرء الشك فيها أو التردد، وهذه الأصول لا بد أن تكون الأدلة القرآنية عليها واضحة ثابتة لا تحتمل التأويل] ا.هـ .

والاعتقاد بمولانا الإمام المهدي عليه السلام نابع من ثبوت أصل عقيدة الإمامة في القرآن الكريم ، فهي فرع ثابت لأصل ثابت ، فلا أحد يدَّعي إمامة الإمام المهدي عليه

السلام ابتداءاً إذا أنها من لوازم القول بإمامة آبائه بدءاً بأمير المؤمنين عليه السلام وهي ثابتة في كتاب الله المحفوظ ، فالأصل عندنا ثابت في هـذه العقيـدة ، وربـما يستـشكل بعدم ورود الاسم مثلاً كما يصنع بعض قليلي العلم ، وهـذا لا ينفـي وجـود الأصـل القرآني لهذه العقيدة ، ولا يمكن بـأي حـالٍ أيـضاً عـزل الـسنة النبويـة المعتـبرة عـن التأصيل لأسس العقيدة الإسلامية ، فهي لا شك من مصادر العقيدة وأكثرهـا تبيانـاً وإيضاحاً ، وعليه لا إشكال في دعوى الإمامية .

المطلب الثاني : حقيقة منزلة الإمامة عند الاثني عشرية .

أورد الكاتب المعتني في تقديمه للكتاب ما يعتقده الإمامية مـن أفـضلية الإمامـة عـلى منزلة النبوة ، وهذا مبثوث بكتب أصحابنا الإمامية ، ولكن أحببت التعقيب من باب جذب تفكير القارئ نحو الفهم الصحيح فلا تذهب بـه الأوهـام إلى أفـضلية الأئمـة عليهم السلام على النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، وهذا ما لا يقول به إماميّ.
أما مبحث أفضلية الأئمة على الأنبياء عليهم الـسلام دون النبـي صـلى الله عليـه وآلـه فهذا خارج بحثنا ، وقد فصّل علماؤنا القول فيه بشكل مبسط .
إن منزلة الإمامة من ناحية أفضليتها هي فوق عامـة الأنبيـاء ودون الرسـول الأعظـم صلى الله عليه وآله ، وهذا ما يجمع عليه علماء الطائفة – أنار الله برهانهم - ، فقد قال العلامة المجلسي – قدس سره الشريف – في [بحار الأنوار] (1) :

---

(1) بحار الأنوار ، ج21 ، ص 284 .

[وأكثر علماء الإمامية بل كلهم قائلون بأن أئمتنا عليهم السلام أفضل من سائر الأنبياء سوى نبينا صلى الله عليه وآله].

المطلب الثالث : تعليقة على حديثه عن كربلاء .

قد ذكرنا أنه قد خرج عن أفكار موضوعه عن الإمام الحجة عليه السلام إلى الحديث عن أفضلية الإمامة على النبوة ومن ثم انتقل للحديث عن كربلاء !!

وكان مختصراً ونقل نقولاتٍ عن الكتاب المنسوب للشهيد مطهري رحمه الله وهو كتاب [الملحمة الحسينية] وهو كتاب ليس من تأليف الشهيد مطهري ولا نُشِر في حياته ، وقد فنّد نسبة الكتاب إليه السيد المحقق آية الله جعفر مرتضى العاملي في كتابه [كربلاء فوق الشبهات] .

وإجمالاً ، فسواء ثبت أم لم يثبت فإن الكتاب من ناحية علمية فيه نظر ، وقد علّق السيد هاشم الهاشمي على بعض الأفكار وتناولها بالنقد والتحليل كما ذكر في كتابه [تأملات في الملحمة الحسينية] (1) .

ولا شيء أجدر بالسخرية من دعواه (2) أن هذا الطرح ليس للاستهزاء بأهل البيت عليهم السلام ولا بغضاً فيهم مع أن من حضر محاضرات مؤلف الكتاب علم أسلوب السخرية واللمز في الإمام الحجة عليه السلام في طرحه الضعيف ، ودعواه حب ابن

---

(1) http://al-meshkah.com/maaref_show.php?id=31

(2) وذلك في ص 13 – 14 .

تيمية لأهل البيت عليهم السلام كذب ، مع أن ابن تيمية إما رجل متناقض أو رجل لا يجيد إخفاء أكاذيبه . فهو عندما أعيته الحجج والحيل لجأ للاحتجاج بكلام النواصب لكي يلزم الشيعة وأورد احتجاجهم فقال (1) : [ثم يقال لهؤلاء الرافضة: لو قالت لكم النواصب : علي قد استحل دماء المسلمين: وقاتلهم بغير أمر الله ورسوله على رياسته. وقد قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: " «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر» " . وقال: " «لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض» " . فيكون علي كافرا لذلك - لم تكن حجتكم أقوى من حجتهم ; لأن الأحاديث التي احتجوا بها صحيحة.

وأيضا فيقولون: قتل النفوس فساد، فمن قتل النفوس على طاعته كان مريدا للعلو في الأرض والفساد. وهذا حال فرعون. والله تعالى يقول: {تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في الأرض ولا فسادا والعاقبة للمتقين} سورة القصص فمن أراد العلو في الأرض والفساد لم يكن من أهل السعادة في الآخرة. وليس هذا كقتال الصديق للمرتدين ولمانعي الزكاة ; فإن الصديق إنما قاتلهم على طاعة الله ورسوله: لا على طاعته. فإن الزكاة فرض عليهم، فقاتلهم على الإقرار بها، وعلى أدائها، بخلاف من قاتل ليطاع هو.].فيقدح بالإمام أمير المؤمنين بكلام وحجة الناصبة وأنه كان يقاتل لأجل أن يفرض سلطانه ، ظاناً أن هذا قدح فيه وإنما الصواب أن طاعة الأمير والإمام واجبة .

أليس ابن تيمية هو القائل (2):

---

(1) منهاج السنة ، ج 4 ، ص 499 - 500 .

(2) قاعدة مختصرة في وجوب طاعة الله ورسوله وولاة الأمور ، ص 26 .

[فأمر الله المؤمنين بطاعته وطاعة رسوله وأولي الأمر منهم، كما أمرهم أن يؤدوا الأمانات إلى أهلها، وإذا حكموا بين الناس أن يحكموا بالعدل، وأمرهم إذا تنازعوا في شيء أن يردوه إلى الله والرسول].

فكيف جاز له أن يورد حجة الناصبة في دحض كلام مخالفيه ؟!

ومن ثم أليس من يحب علياً عليه لا يضع مبغضيه في ميزان المفاضلة بين أهل لا إله إلا الله ؟! فقد جعل النواصب المشركين والخوارج الكفار أفضل من موالي الإمام عليه السلام ومبغضي عثمان ، مع أن النبي صلى الله عليه وآله قال للإمام علي عليه السلام : لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق ، فكيف اختلفت هنا الموازين ؟!

قال ابن تيمية في [منهاج السنة] (2) :

[فالمنزهون لعثمان القادحون في علي أعظم وأدين وأفضل من المنزهين لعلي القادحين في عثمان، [كالزيدية مثلا] .

فمعلوم أن الذين قاتلوه ولعنوه وذموه من الصحابة والتابعين وغيرهم هم أعلم وأدين من الذين يتولونه ويلعنون عثمان].

إن العاقل بين مفترق طرق ، فإما أن يقرّ بكلام رسول الله صلى الله عليه وآله في كفر ونفاق مبغضي ومقاتلي الإمام عليه السلام أو تصديق ابن تيمية في أن من قاتله ولعنه وذمه أفضل ممن يلعن عثمان !!

---

(1) منهاج السنة ، ج5 ، ص 9 – 10 .

مع العلم أن هذا الكلام يورث ابن تيمية تناقضاً آخر فإن عمارَ بن ياسر رحمه الله كـان ينتقص عثمان بن عفان ، وعلى حسب كلامه يكون من قاتل الإمام علياً عليـه الـسلام ولعنه وسبّه وشتمه أفضل من عمار بن ياسر رضوان الله عليه إذ أنـه والى عليـاً وشـتم عثمان بن عفان .

وعلى إثر هذا ، يدخل في هذا المضمون أناس من التابعين كالفاجر مروان بـن الحكـم في كونه أفضل من عمار ، وبذلك يكون قد نقض نظرية أفضلية الصحابة ، لأنه نـصّ أن من قاتل علياً أفضل ممن والاه وشتم عثمان !

وأما بالنسبة لثبوت المقدمة لهذا الإلزام وهو انتقاص الصحابي الجليل عـمار بـن يـاسر رضوان الله عليه لعثمان فقد روى ابن سعد في طبقاته بسند صحيح (1) :

[أخبرنا عفان بن مسلم قال: أخبرنا حماد بن سلمة قال: أخبرنا أبو حفص وكلثوم بن جبر عن أبي غادية قال: سمعت عمار بـن يـاسر يقـع في عـثمان يـشتمه بالمدينـة قـال: فتوعدته بالقتل قلت: لئن أمكنني الله منك لأفعلن. فلما كان يوم صـفين جعـل عـمار يحمل على الناس. فقيل هذا عـمار. فرأيـت فرجـة بـين الـرئتين وبـين الـساقين. قـال فحملت عليه فطعنته في ركبته. قال: فوقع فقتلته ..].

ورواه أحمد بن حنبل في مسنده (1) ولكن ورد بلفظ (رجلٌ يسب فلاناً) وعلق عليـه شعيب الأرناؤوط بقوله : حديث صحيح !!

هذه قطرة من بحار ، فهل ابن تيمية ممن يحب آل محمد عليهم السلام (3) ؟!

---

(1) الطبقات الكبرى ، ج3 ، ص 197 .

(2) مسند أحمد ، ج 27 ، ص 250 .

(3) هذه نقطة واحدة تعقيباً على ما ذكره من حب ابن تيمية للآل (ع) وسيأتي تفصيلها منفرداً بوقت آخر

المطلب الرابع : جهالات عظيمة ! .. تعليقة على نظرته إلى ولاية الفقيه .

علّق المعتني في هامش ص 10 بقوله أن ولاية الفقيه أمر مُسْتَحدثٌ وجَديد فقال :

[نظرية ولاية الفقيه تمثل اليوم أحدث النظريات في عقيدة الإمامة ، وللفائدة انظر كتاب نقد ولاية الفقيه للشيخ محمد مال الله .. إلخ] !!

وهذا ينمُّ عن جهله بما عند خصومه ، وافتقاره لأدنى درجات الإطلاع والتعلم في فقه مخالفيه من شيعة أهل البيت عليهم السلام ، ويكشف عن اضمحلال مستواه العلمي فرمي الكلام على عواهنه دون التحقق هو ديدن الجُهَّاَل !

إن نظرية ولاية الفقيه بمعناها العام متفق عليها بين فقهاء الإمامية بلا خلاف فولاية الفقهاء على الأمة ثابتة في زمن الغيبة الكبرى ، وإنما التباين بالآراء فرعي ولكن الخطوط العريضة لها أمر قديم ومسلّم به ... فكيف أصبحت مسألة ولاية الفقيه أمر محدث في العقيدة الإمامية ؟!!

يقول الشيخ محسن الحيدري في كتابه [ولاية الفقيه، تاريخها .. مبانيها] (1) :

[فهذه كتب فقهاء الشيعة (رضوان اللهّ عليهم) من المتقدمين كالشيخ المفيد والشيخ الطوسي في أوائل الغيبة الكبرى إلى المحقّق الحلي والعلّامة الحلي والشهيدين والمحقّق الكركي والمقدس الأردبيلي وغيرهم من المتأخرين كالنّراقي وكاشف الغطاء وصاحب الجواهر والشيخ الأعظم الأنصاري في نفس كتاب المكاسب وكتبه الأخرى كالقضاء والزكاة والخمس وكذلك المعاصرين حتى مثل السيد الخوئي في كثير من

---

(1) ولاية الفقيه ، تاريخها .. مبانيها ، ص 13 .

كتبه خاصّة في كتابه منهاج الصالحين الطبعة الثامنة والعشرون وغيرهم من الفقهاء ، هذه كتبهم مليئة بالكلمات النّيرة التي تنبئ عن اعتقادهم العميق بأطروحة ولاية الفقيه كطريق شرعي توصّل إليه الفقهاء بإرشاد أئمة الهدى أو بالأدلّة العقليّة لحل مشكلة القيادة وسدّ فراغ الزعامة الاجتماعية والدينيّة].

فهل علم المسلمون الموحدون مبلغ علم هذه الثلة " السلفية " المفرطة بالجهل والضلالات والأراجيف التي لا نهاية لها.

المبحث الثاني

(نقد مقدمة المؤلف)

وفيه مطلبان :

1- توطئة .

2- تبيان الخلل المنهجي .

المطلب الأول : توطئة .

عزم هذا المخالف أن يوجه خطابه للشيعة في هذا الكتاب كما فعل المعتني ، و نوى أن يكتب ما ييسر له هدم عقيدة المؤمنين في الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه ، ولكنك تجده يحتج في مقدمته بروايات رواة السنة ، وهذا غريب في مقام الاحتجاج ، مع أنه ما كان من داعٍ لذكرها بتاتاً .

يقول ابن حزم في كتابه [الفصل في الملل والأهواء والنحل] (1):

[لا معنى لاحتجاجنا عَلَيْهِم برواياتنا فهم لَا يصدقونا وَلَا معنى لاحتجاجهم علينا برواياتهم فَنحْن لَا نصدقها].

فهل يفهم هذا المخالف أصول الاستدلال والمناظرة والاحتجاج ؟!

ومن ثمّ يزعم أن عقيدة المهدي المنتظر عليه السلام مختلقة وغريبة وهنا فلنقارن بين منهجنا ومنهجهم في الاعتقاد بالانتظار ، فالمعلوم أنه تواترت الأخبار لدينا في هذه القضية ، بخلاف الوهابية منتظري " الجساسة " التي صنعوا منها عقيدة راسخة بخبر آحاد يدخل ضمنه احتمال الوهم والخطأ .

ولست أحبذُ الخوض في مسألة خبر الواحد مع تسليم بعض المخالفين بحجيته ، وفيما بينهم خلاف قديم في ذلك ولا أقلّ من كون عمر بن الخطاب يستريب في أخبار الآحاد ، فقد قال الذهبي في [تذكرة الحفاظ] (2) بعدما نقل رواية مسلم في رد عمر

---

(1) الفصل في الملل والأهواء والنحل ، ج4 ، ص 87 .

(2) تذكرة الحفاظ ، ج1 ، ص 11 .

بن الخطاب لخبر أبي موسى ورفضه لقبوله إلا بعد أن يأتي بمن يشهد معه وإلا فيجلده ما نصه : [وهو الذي سن للمحدثين التثبت في النقل وربما كان يتوقف في خبر الواحد إذا ارتاب].

إلى أن قال : [وفي ذلك حض على تكثير طرق الحديث؛ لكي يرتقي عن درجة الظن إلى درجة العلم ؛ إذ الواحد يجوز عليه النسيان والوهم] ، فانظر كيف أن الشيعة الإمامية انتظروا إمامهم المهدي عليه السلام واعتقدوا بإمامته لتواتر الخبر بذلك ، وأن هذا المخالف ينتظر الجساسة ويعتقد بها منذ مئات السنين بخبر واحد وفيه تضارب عجيب قرره علماؤهم .

يقول الشيخ محمد رشيد رضا في [مجلة المنار] (1) :

[ولكنا نذكر أهل العلم بحديث يرون فيه أكبر عبرة في هذا المقام وهو حديث الجساسة الذي حدث به تميم الداريّ رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخرجه مسلم في صحيحه مرفوعًا من طرق يخالف بعضها بعضًا في متنه، فهذا الخلاف في المتن علته من بعض رواة الصحيح، ولا يظهر حمله على تعدد القصة ، ثم إن رواية الرسول صلى الله عليه وسلم له عن تميم الداري إن سلم سندها من العلل هل تجعل الحديث ملحقًا بما حدث به النبي صلى الله عليه وسلم من تلقاء نفسه فيجزم بصدق أصله، قياسًا على إجازته صلى الله عليه وسلم أو تقريره للعمل إذ يدل حله وجوازه؟

الظاهر لنا أن هذا القياس لا محل له هنا ، والنبي صلى الله عليه وسلم ما كان يعلم الغيب فهو كسائر البشر يحمل كلام الناس على الصدق إذا لم تحف به شبهة ، وكثيرًا ما

---

(1) مجلة المنار ، العدد 19 ، مقال بعنوان (السنة وصحتها والشريعة ومتانتها) ص 97 .

صدَّقَ المنافقين والكفار في أحاديثهم، وحديث العُرَنيين وأصحاب بئر معونة مما يدل على ذلك، وإنما كان يعرف كذب بعض الكاذبين بالوحي أو ببعض طرق الاختبار أو إخبار الثقات ، ونحو ذلك من طرق العلم البشري ، وإنما يمتاز الأنبياء على غيرهم بالوحي ، والعصمة من الكذب وما كان الوحي ينزل إلا في أمر الدين وما يتعلق بدعوته وحفظه وحفظ من جاء به، وتصديق الكاذب ليس كذبًا، وحَسْبك أن تتأمل في هذا الباب عتاب الله لرسوله إذ أذن لبعض المعتذرين من المنافقين في التخلف عن غزوة تبوك وما علله به، وهو قوله: {عَفَا اللهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الكَاذِبِينَ}].

فانظر في مناهج الشيعة في الاعتقاد بإمامة الإمام المهدي وانتظاره لثبوت التواتر في خبر حياته وولادته ، والضعف الواضح في خبر وجود الجساسة وغيرها مما ذكر بالحديث وما فيه من عللٍ موهِّنَة .

ومن هنا يظهر لك كيف أن الشيعة قد بنوا عقائدهم على صريح الأخبار وأقواها ، في حين أن كثيراً من عقائد الوهابية خصوصاً في الأمور الغيبية متعلقة بأوهى الطرق والروايات.

المطلب الثاني : تبيان الخلل المنهجي

زعم الكاتب أن لكتابه منهجية واضحة وذكر ذلك في ص 21 ، ووضع عدة نقاط مختصرة وضح فيها ما سماه بمنهجه في الكتاب .

فمنها ، نقله عقيدة الشيعة بكل تجرد وهذه الدعوى سوف تظهر مدى هشاشتها في

كتابنا ، ومنها قصد الاختصار وهذا أظهر سوء صنيعه في الكتاب إذ أن مثل هذه الأمور لا تُناقش باختصار ولا بعزوٍ للمصدر فقط ، ولا بمناقشة موجزة ، حتى أنه يناقش كبرى المسائل العقلية في صفحة واحدة وسطورٍ معدودة ولا يستعرض رأي مخالفه بشفافية ، وأما دعواه أنه ناقش قضية المهدي مناقشة حديثية مؤصَّلة فهذا كذب معلوم ، ولا أقلَّ من كونه يتعامل مع الروايات على حسب مزاجه وهواه فتراه مثلاً يدعي التناقض بين الروايات في حين أنه قد تكون كلتا الروايتين تفتقدان شروط الاحتجاج ، ولا يناقشها سنداً بل يتعرض لها متناً ويعارضها برواية أخرى ويزعم التناقض، ولا يتباحث بها من ناحية رجالية قبل طرحها ، في حين أنه يناقش روايات ولادة الإمام المهدي عليه السلام سنداً في ص 93 لأن هذا يقوّي حجته كما يرى ولكن هذا أظهر جهله ، وسنفصل هذا في محله .

وهذا التناقض لا يقف عند هذا الحد ، فهو متى أراد الاحتجاج برواية احتجّ بها ومتى لم تطب له ناقشها سنداً ، وقد قال في كتابه [حقبة من التاريخ] (1):

[والآن يأتي دورنا نحن الخلف كي نسير على خطى سلفنا الصالح ، ونصفي هذه الكتب ونميز السقيم من الصحيح، والغث من السمين].

وبذلك هو يقرر مبنى التثبت من صحة الأخبار قبل الاحتجاج بها ، ولكنه في كتابه هذا طبقها متى شاء وتركها متى شاء ، ونحن سوف نغض الطرف عن أمر الأسانيد مجملاً ونناقش المتون ونبين بطلان دعواه التناقض وغير ذلك ، وأما مقارنته التي جعلها بملحق الفروق بين مهدي أهل السنة ومهدي الشيعة فسوف تُبحَثُ لاحقاً.

---

(1) حقبة من التاريخ ، ص 28 .

المبحث الثالث

(نقد قوله " تطور فكرة المهدي عند الشيعة ")

وفيه مطلبان :

1- نشوء فكرة المهدوية

2- الكلام في انتفاء التناقض بين اللطف والغيبة .

المطلب الأول : نشوء فكرة المهدوية.

بدأ مبحثه هذا في ص 23 ، وزعم أن فكرة المهدي عند الشيعة [بدأت بدعوى وجود ولد للحسن العسكري ما لبث أن اختفى ، ثم تطورت إلى دعوى أخرى ، أن هذا الولد إمام ، ثم دعوى أن هذا المختفي هو المهدي المنتظر ، ثم تطورت الفكرة فجاءت دعوى النيابة عن هذا الإمام] ، وهذا فيه من المغالطات ما شئت ، فإن الإمامية لما صرّحت أن للحسن العسكري عليه السلام ولدٌ يرثه لم تفصل بين هذه الدعوى وبين نسبة الإمامة إليه ، فإذا أقروا أنه الوارث لأبيه فلا مناص من التسليم بالإمامة له ، وهذه الدعاوى التي فصل بينها لم تكن كما قال بل جرت بتزامن دون فصل .

ومن ثمّ دعواه أن نشوء فكرة المهدوية بدأت بدعوى وجود ولد للحسن العسكري أمر باطل ، فإن فكرة المهدوية قديمة جداً وقد نُسِب إلى الكثير من الأئمة وأفرادٍ من بني هاشم وغيرهم أنهم هم المهدي المنتظر ، وفي هذا دلالة أن فكرة غياب إمامٍ مهديّ أمر موجود عند المسلمين ويدور في خواطرهم ، فزاغ البعض عن الصواب وادعى المهدوية في شخصه ومنهم من ادعاها في غيره وهذا الكلام أقره هذا المتناقض كما سبق إيضاحه آنفاً في النظرة العامة للكتاب .

فهناك الكثير من الفرق ادعت المهدوية قبل ولادة الحسن العسكري عليه السلام أصلاً ، ومنهم الكيسانية والناووسية وغير ذلك ، يقول ابن حزم في كتابه [الفصل في الملل والأهواء والنحل] ذاكراً من ادعى المهدوية في أشخاصٍ آخرين (1) :

---

(1) الفصل في الملل والأهواء والنحل ، ج 4 ، ص 137 – 138 .

[أهل الشنع من هَذِه الْفرْقَة ثَلَاث طوائف أَولهَا الجارودية من الزيدية ثمَّ الإمامية من الرافضة ثمَّ الغالية فَأَما الجارودية فَإِن طَائِفَة مِنْهُم قَالَت أَن مُحَمَّد بن عبد الله بن الْحسن بن الْحُسَيْن ابْن عَليّ بن أبي طَالب الْقَائِم بِالْمَدِينَةِ على أبي جَعْفَر الْمَنْصُور فوجه إِلَيْهِ الْمَنْصُور عِيسَى بن مُوسَى بن مُحَمَّد بن عَليّ بن عبد الله بن الْعَبَّاس فَقتل مُحَمَّد بن عبد الله بن الْحسن رَحمَه الله فَقَالَت هَذِه الطَّائِفَة أَن مُحَمَّد الْمَذْكُور حَيّ لم يقتل وَلَا مَاتَ وَلَا يَمُوت حَتَّى يمْلَأ الأَرْض عدلا كَمَا ملئت جوراً ، وَقَالَت طَائِفَة أُخْرَى مِنْهُم أَنه يحيى بن عمر بن يحيى بن الْحُسَيْن بن زيد بن عَليّ بن الْحُسَيْن بن عَليّ بن أبي طَالب الْقَائِم بِالْكُوفَةِ أَيَّام المستعين فوجه إِلَيْهِ مُحَمَّد بن عبد الله بن طَاهِر ابْن الْحُسَيْن بِأَمْر المستعين ابْن عَمه الْحسن بن إِسْمَاعِيل ابْن الْحُسَيْن وَهُوَ ابْن أخي طَاهِر بن الْحُسَيْن فَقتل يحيى بن عمر رَحمَه الله فَقَالَت الطَّائِفَة الْمَذْكُورَة أَن يحيى بن عمر هَذَا حَيّ لم يقتل وَلَا مَاتَ وَلَا يَمُوت حَتَّى يملأ الأرض عدلا كَمَا ملئت جورا وَقَالَت طَائِفَة مِنْهُم أَن مُحَمَّد بن الْقَاسِم بن عَليّ بن عمر بن عَليّ بن الْحُسَيْن بن عَليّ بن أبي طَالب الْقَائِم بالطالقان أَيَّام المعتصم حَيّ لم يمت وَلَا قتل وَلَا يَمُوت حَتَّى يمْلَأ الأَرْض عدلا كَمَا ملئت جوراً .

وَقَالَت الكيسانية وهم أَصْحَاب الْمُخْتَار بن أبي عبيد وهم عندنَا شيعَة من الزيدية فِي سبيلهم أَن مُحَمَّد بن عَليّ بن أبي طَالب وَهُوَ ابْن الْحَنَفِيَّة حَيّ بجبال رضوى عَن يَمِينه أَسد وَعَن يسَاره نمر تحدثه الْمَلَائِكَة يَأْتِيهِ رزقه غدواً وعشياً لم يمت وَلَا يَمُوت حَتَّى يمْلَأ الأَرْض عدلا كَمَا ملئت جوراً وَقَالَ بعض الروافض الإمامية وَهِي الْفرْقَة الَّتِي تَدعِي المطورة أَن مُوسَى بن جَعْفَر بن مُحَمَّد بن عَليّ بن الْحُسَيْن بن عَليّ بن أبي طَالب حَيّ لم يمت وَلَا يَمُوت حَتَّى يملأ الأرض عدلا كَمَا ملئت جورا وَقَالَت طَائِفَة مِنْهُم وهم الناووسية أَصْحَاب ناوس الْمصْرِيّ مثل ذَلِك فِي أَبِيه جَعْفَر بن مُحَمَّد وَقَالَت

طَائِفَة مِنْهُم مثل ذَلِك فِي أَخِيه إِسْمَاعِيل بن جَعْفَر وَقَالَت السبأية أَصْحَاب عبد الله بن سبأ الْحِمْيَرِي الْيَهُودِيّ مثل ذَلِك فِي عَليّ بن أبي طَالب رَضِي الله عَنهُ وَزَادُوا أَنه فِي السَّحَاب فليت شعري فِي أَي سَحَابَة هُوَ من السَّحَاب والسحاب كثير فِي أقطار الْهَوَاء مسخر بَين السَّمَاء وَالْأَرْض كَمَا قَالَ الله تَعَالَى وَقَالَ عبد الله ابْن سبا إِذْ بلغه قتل عَليّ رَضِي الله عَنهُ لَو أتيتمونا بدماغه سبعين مرّة مَا صدقنا مَوته وَلَا يَمُوت حَتَّى يمْلَأ الأَرْض عدلا كَمَا ملئت جوراً وَقَالَ بعض الكيسانية بِأَن أَبَا مُسلم السراج حَيّ لم يمت وسيظهر وَلَا بُد وَقَالَ بعض الكيسانية بِأَنَّهُ عبد الله بن مُعَاوِيَة بن عبد الله بن جَعْفَر بن أبي طَالب حَيّ بجبال أَصْبَهَان إِلَى الْيَوْم وَلَا بُد لَهُ من أَن يظْهر].

فكيف لهذا المخالف أن يدّعي أن نشوء فكرة المهدوية بدأ مذ أُطْلقت دعوى ولادة ابن الحسن العسكري !!

فما ذكرناه يعني أن شيعة أهل البيت عليهم السلام ، كانوا يعتقدون بفكرة المهدوية منذ القِدم ولكنّ كثيراً منهم انحرف عن تعاليم الأئمة عليهم السلام لأسباب كثيرة ، وعلى هذا ففكرة المهدوية ليست حديثة النشأة كما زعم .

المطلب الثاني : الكلام في انتفاء التناقض بين اللطف والغيبة .

ولا خطأ في قولنا أن إشكالات الوهابية في قمة الركاكة وهي ليست جديدة ، بل أطروحات قديمة جداً أزال عنها المخالف الوهابي نسيج عنكبوت الحياة التي تتقدم ، وغبار التاريخ وقدّمها كأنها أطروحات جديدة ما سبقه بها أحدٌ من العالمين ، ومثال

هذا إشكاله بأن الغيبة تنافي اللطف المقتضي وجود الإمام وظهـوره وحـضوره ليقـوم بسياسة الدين والدنيا ، فيقول في ص 23 سارداً إشكاله، ونذكر أنه عزا بالهامش جزءً منه لكتاب [تطور الفكر السياسي الشيعي - لأحمد الكاتب] (1).

قال المخالف : [إنّ غيبة محمد بن الحسن العـسكري عـن الأنظـار وعـدم خروجـه ، وقيادته للأمة سياسياً ودينياً ، يشكّل تحدياً كبيراً للقـائلين بوجـوده ، ويمثـل تناقـضاً صارخاً مع القول بضرورة وجوده ، وحاجة الأمة لـه ،فكيـف يمكننـا أن نقـول : إن وجوده ضرورة لا بد منها ، ثم نقول في الوقت نفسه : إنه غائب ولا بد أن يغيب].

وهذا إشكال أُجِيبَ عليه منذ مئات الأعوام ولعله ما يقـرب الألـف عـام، و لا أجـد جواباً أفضل مما قاله الشيخ المفيد – قدس سره الشريف - في كتابه [المسائل العشر في الغيبة] (2) :

[وأما الكلام في الفصل التاسع وهو قول الخـصوم : إن الإماميـة تنـاقض مـذهبها في إيجابهم الإمامة، وقولهم بشمول المصلحة للأنام بوجود الإمام وظهـوره وأمـره ونهيـه وتدبيره واستشهادهم على ذلك بحكم العـادات في عمـوم المـصالح بنظـر الـسلطان العادل وتمكنه من البلاد والعباد.

وقولهم مع ذلك : إن الله تعالى قد أباح للإمام الغيبة عـن الخلـق وسـوغ لـه الاسـتتار عنهم ، وأن ذلك هو المصلحة وصواب التدبير للعباد . وهذه مناقـضة لا تخفـى عـلى العقلاء .

---

(1) كأعمى يتكئ على أعمى .

(2) المسائل العشر في الغيبة ، ص 113 – 119 .

فصل :

وأقول : إن هذه الشبهة الداخلة على المخالف إنما استولت عليه لبعده عن سبيل الاعتبار ووجوه الصلاح وأسباب الفساد ، وذلك أن المصالح تختلف باختلاف الأحوال ، ولا تتفق مع تضادها ، بل يتغير تدبير الحكماء في حسن النظر والاستصلاح بتغير آراء المستصلحين وأفعالهم وأغراضهم في الأعمال .

ألا ترى أن الحكيم من البشر يدبر ولده وأحبته وأهله وعبيده وحشمه بما يكسبهم المعرفة والآداب ، ويبعثهم في الأعمال الحسنات ، ليستثمروا بذلك المدح وحسن الثناء والإعظام من كل أحد والإكرام ، ويمتهنوهم من المتاجر والمكاسب للأموال ، لتتصل مسارهم بذلك ، وينالوا بما يحصل لهم من الأرباح الملذات، وذلك هو الأصلح لهم ، مع توقرهم على ما دبرهم به من أسباب ما ذكرناه .

فمتى أقبلوا على العمل بذلك والجد فيه ، أداموا لهم ما يتمكنون به منه ، وسهلوا عليهم سبيله ، وكان ذلك هو الصلاح العام ، وما أخذوا بتدبيرهم إليه وأحبوه منهم وأبروه لهم .

وإن عدلوا عن ذلك إلى السفه والظلم ، وسوء الأدب والبطالة ، واللهو واللعب ، ووضع المعونة على الخيرات في الفساد ، كانت المصلحة لهم قطع مواد السعة عنهم في الأموال ، والاستخفاف بهم ، والإهانة والعقاب.

وليس في ذلك تناقض بين أغراض العاقل،ولا تضاد في صواب التدبير والاستصلاح.

وعلى الوجه الذي بيناه كان تدبير الله تعالى لخلقه ، وإرادته عمومهم بالصلاح .

ألا ترى أنه خلقهم فأكمل عقولهم وكلفهم الأعمال الـصالحات ، ليكـسبهم بـذلك حالاً في العاجلة، ومدحاً وثناءً حـسناً وإكرامـاً وإعظامـاً وثوابـاً في الأجـل ، ويـدوم نعيمهم في دار المقام .

فإن تمسكوا بأوامر الله ونواهيه وجب في الحكم إمدادهم بما يزدادون به منـه ، وسـهل عليهم سبيله ، ويسره لهم .

وإن خالفوا ذلك وعصوه تعـالى وارتكبـوا نواهيـه ، تغـيرت الحـال فـيما يكـون فيـه استصلاحهم ، وصواب التدبير لهم ، يوجب قطع مواد التوفيق عنهم ، وحـسن منـه ذمهم وحربهم ، ووجب عليهم به العقاب ، وكان ذلك هو الأصلح لهـم والأصـوب في تدبيرهم مما كان يجب في الحكمة لو أحسنوا ولزموا السداد .

فليس ذلك بمتناقض في العقل ولا متضاد في قول أهل العدل ، بـل هـو ملتـئم عـلى المناسب والاتفاق.

فصل :

ألا ترى أن الله تعالى دعا الخلق إلى الإقرار به وإظهار التوحيد والإيمان برسله علـيهم السلام لمصلحتهم ، وأنه لا شيء أصوب في تدبيرهم مـن ذلـك ، فمتـى اضـطروا إلى إظهار كلمة الكفر للخوف على دمائهم كان الأصلح لهم والأصوب في تدبيرهم تـرك الإقرار بالله والعدول عن إظهار التوحيد والمظاهرة بـالكفر بالرسـل ، وإنـما تغـيرت المصلحة بتغير الأحوال ، وكان في تغيير التدبير الذي دبـرهم الله بـه فـيما خلقهـم لـه مصلحة للمتقين ، لأن كان ما اقتضاه من فعل الظالمين قبيحاً منهم ومفسدة يستحقون به العقاب الأليم .

وقد فرض الله تعالى الحج والجهاد وجعلهما صلاحاً للعباد ، فإذا تمكنوا منه عمت به المصلحة ، وإذا منعوا منه بإفساد المجرمين كانت المصلحة لهم تركه والكف عنه ، وكانوا في ذلك معذورين وكان المجرمون به ملومين .

فهذا نظيرٌ لمصلحة الخلق بظهور الأئمة عليهم السلام وتدبيرهم إياهم متى أطاعوهم وانطووا على النصرة لهم والمعونة ، وإن عصوهم وسعوا في سفك دمائهم تغيرت الحال فيما يكون به تدبير مصالحهم ، وصارت المصلحة له ولهم غيبته وتغييبه واستتاره ، ولم يكن عليه في ذلك لوم ، وكان الملوم هو المسبب له بإفساده وسوء اعتقاده .

ولم يمنع كون الصلاح باستتاره وجوب وجوده وظهوره ، مع العلم ببقائه وسلامته وكون ذلك هو الأصلح والأولى في التدبير ، وأنه الأصل الذي أجرى بخلق العباد إليه وكلفوا من أجله حسبما ذكرناه .

فصل :

فإن الشبهة الداخلة على خصومنا في هذا الباب ، واعتقادها أن مذهب الإمامية في غيبة إمامها مع عقدها في وجوب الإمامة متناقض ، حسبما ظنوه في ذلك وتخيلوه ، لا يدخل إلا على عمى منهم مضعوف بعيد عن معرفة مذهب سلفه وخلفه في الإمامة ، لا يشعر بما يرجع إليه في مقالهم وذلك أنهم بين رجلين : أحدهما : يوجب الإمامة عقلاً وسمعاً ، وهم البغداديون من المعتزلة وكثيرٌ من المرجئة .

والآخر : يعتقد وجوبها سمعاً وينكر أن تكون العقول توجبها ، وهم البصريون من المعتزلة وجماعة المجبرة وجمهور الزيدية .

وكلهم وإن خالف الإمامية في وجوب النص على الأئمة بأعيانهم ، وقال بالاختيار أو الخروج بالسيف والدعوة إلى الجهاد ، فإنهم يقولون : إن وجوب اختيار الأئمة إنما هو لمصالح الخلق ، والبغداديون من المعتزلة خاصة يزعمون أنه الأصلح في الدين والدنيا معاً ، ويعترفون بأن وقوع الاختيار وثبوت الإمامة هو المصلحة العامة ، لكنه متى تعذر ذلك بمنع الظالمين منه كان الذين إليهم العقد والنهوض بالدعوة في سعة من ترك ذلك وفي غير حرج من الكف عنه ، وأن تركهم له حينئذ يكون هو الأصلح ، وإباحة الله تعالى لهم التقية في العدول عنه هو الأولى في الحكمة وصواب التدبير في الدنيا والدين .

وهذا هو القول الذي أنكره المستضعفون منهم على الإمامية : في ظهور الإمام وغيبته ، والقيام بالسيف وكفه عنه وتقيته ، وإباحة شيعته عند ذلك الخوف على أنفسهم ترك الدعوة إليه على الإعلان ، والإعراض عن ذلك للضرورة إليه ، والإمساك عن الذكر له باللسان .

فكيف خفي الأمر فيه على الجهال من خصومنا ، حتى ظنوا بنا المناقضة وبمذهبنا في معناه التضاد ، وهو قولهم بعينه على السواء ، لولا عدم التوفيق لهم وعموم الضلالة لقلوبهم بالخذلان ، والله المستعان].

وقد تعرّض لهذا الإشكال الشريف المرتضى فأجاب عنه قائلاً في كتابه [المقنع في الغَيْبة] (1) :

[فإن قيل : كيف يكون الإمام لطفاً لأوليائه في أحوال غَيْبته ، وزاجراً لهم عن فعل

(1) المقنع في الغيبة ، ص 87 – 88 .

القبيح ، وباعثاً على فعل الواجب على الحدّ الذي يكون عليه مع ظهوره؟ وهو إذا كان ظاهراً متصرِّفاً عُلِمَ ضرورةً ، وخيفت سطوته وعقابه مشاهدة .

وإذا كان غائباً مستتراً علم ذلك بالدلائل المتطرّق عليها ضروب الشبهات. وهل الجمع بين الأمرين إلاّ دفعاً للعيان؟!

قلنا: هذا سؤال لم يصدر عن تأمّل :

لأنّ الإمام وإنْ كان مع ظهوره نعلم وجوده ضرورةً ، ونرى تصرّفه مشاهدةً ، فالعلم بأنّه الإمامُ المفترض الطاعة المستحقّ للتدبير والتصرّف ، لا يُعلم إلاّ بالاستدلال الذي يجوز اعتراض الشبهة فيه . والحال : في العلم بأنّه الإمام المفروض الطاعة ، وأنّ الطريق إليه الدليل في الغَيْبة والظهور واحدة .فقد صارت المشاهدة والضرورة لا تغني في هذا الباب شيئاً ؛ لأنّهما ممّا لا يتعلّقان إلاّ بوجود عين الإمام، دون صحّه إمامته ووجوب طاعته. واللطف إنّما هو ـ على هذا ـ يتعلّق بما هو غير مشاهد .

وحال الظهور ـ في كون الإمام عليه السلام لطفاً لمن يعتقد إمامته وفرض طاعته ـ كحال الغَيْبة].

وبهذا نعلم ضرورةَ أن الغيبة لا تنافي اللطف مطلقاً بأي وجه من الوجوه ، هذا مع غض الطرف عن أن اللطف لا يقتضي الظهور مطلقاً ، وذلك لأن المصالح تتغير بتغير الحال، أيضاً فإن أوجه اللطف تتغير بتغير الحال – وهي كلها مصالح للإنسان - .

و جواب الشيخ علي بن يونس البياضي العاملي يصب في نفس قالب جواب الشريف المرتضى - قدس سره الشريف - ، فقال في كتابه [الصراط المستقيم] :

[قالوا : في حال ظهوره زوال الشبهات عن رعيته ، فاللطف معدوم أو ناقص حال

غيبته ، قلنا : هو معارضٌ بالنبي واستتاره ، على أن حال ظهوره إنما الطريق هو الاستدلال على إمامته فكان حال ظهوره مساوياً لحال غيبته في لطفيته] (1).

فيعني أن أدلة إمامته وحجيته في حال ظهوره مرتبطة بالاستدلال على الإمامة ، وبما أن أدلة الإمامة في الظهور والغياب سيان فحال الظهور كحال الغيبة في كيفية إثبات إمامته ، على أن اللطف والرعاية لا يوجد وجه تلازم بينهما وبين الظهور ، فاللطف يحصل أيضاً في حال الغياب ، ومن ذلك ما ورد بتوقيع الحجة عليه السلام (2) :

[إنا غير مهملين لمراعاتكم ، ولا ناسين لذكركم ، ولولا ذلك لنزل بكم اللأواء ، واصطلمكم الأعداء .. إلخ].

ويظهر هذا أيضاً فيما رواه الشيخ الصدوق رحمه الله من حديث النبي صلى الله عليه وآله لجابر الأنصاري رضوان الله عليه (3) :

[أي والذي بعثني بالنبوة إنَّهم يستضيئون بنوره وينتفعون بولايته في غيبته كانتفاع الناس بالشمس وإن تجللها سحاب ، يا جابر هذا من مكنون سر الله ، ومخزون علمه ، فاكتمه إلا عن أهله].

وبالفعل فإن هذه الرعاية لا زال أهل الولاية يستشعرون بها في كل موطن، وقد كان هذا الأمر منذ بدء عهد الغيبة أو فلنقل منذ أن تولى شأن الإمامة بعد ارتحال الإمام الحسن العسكري عليه السلام .

---

(1) الصراط المستقيم ، ج 2 ، ص 224 .

(2) الاحتجاج ، ج2 ، 323.

(3) كمال الدين وتمام النعمة ، 253 .

ومن مظاهر هذا ما رواه ثقة الإسلام الكليني عن علي بن محمد (1) :

[خرج نهي عن زيارة مقابر قريش والحير ، فلما كان بعد أشهر دعا الـوزير الباقطـائي فقال له : القَ بني الفرات والبرسيين وقل لهم : لا يزوروا مقابر قريش فقد أمر الخليفة أن يتفقد كل من زار فيقبض عليه].

فهذا من دلائل اعتنائه بالمؤمنين ، وكذلك أمر الغيبة الصغرى من هذه الدلائل المهمة على هذه الوجوه فهي مرحلة جعلها الإمام عليه الـسلام لتهيئـة شـيعته لفـترة غيـاب أطول.

عدا عن أن الغياب لا تنتفي به المصلحة لا سيما بعدما عرفت حصول الغيبـة للعديـد من الأنبياء السابقين ، وليس بهـذا بنـافٍ لحجيـتهم وثبـوت مقـامهم – صـلوات الله عليهم - ، بل في أحايينَ كثيرة أن الغياب يكون عين اللطف ومن يتتبع غيبات الأنبياء السابقين يعلم ذلك جلياً .

ودونك غيبة موسى عليه السلام عن قومه ، وغيبته الأولى حينما وُلـد وسـتر الله أمـره وهذا كحال الإمام الحجة عليه السلام لما ولد وستر الله أمر ولادته عن عامـة النـاس ، وغيبته الثانية لما خرج من المدينة خائفاً يترقب، وكذلك يوسف عليه السلام لمـا قـضى في السجن سنين طويلة .. فإن كانت غيبة الإمام الحجة عليه الـسلام ناقـضةً لقاعـدة اللطف فإن غياب الأنبياء ناقضٌ للدليل العقلي على وجوب إرسالهم وكـلا الأمـرين محال عقلاً ونقلاً، فالإشكال منتفٍ من كل الوجوه.

ويَحْسُن أن تراجـع كتـاب [الـشهب الثواقـب لـرجم شـياطين النواصـب] للـشيخ

---

(1) الكافي، ج1، ص 525 - باب مولد الصاحب عليه السلام، ح رقم 31.

محمد آل عبد الجبار في الخاتمة التي تلي الشهاب الثالث من كتابه وفيها بعض ما يرتبط بكلامنا، ولم أرد نقله قصداً للاختصار.

وبهذا يتمُّ الجواب على أتمّ وجه إن شاء الله تعالى في خصوص قضية اللطف وعلاقتها بالغيبة ، والحمد لله رب العالمين .

المبحث الرابع

(حول عقيدة الشيعة في المهدي "عج")

وفيه تسعة مطالب :

1- تعطيل مجمل الشرائع ثابتٌ في زمن الغيبة .
2- الاستغاثة به – عليه السلام - في زمن الغيبة .
3- في ولايته التكوينية عليه السلام .
4- كلام الإمام الخميني في حقيقة دور الرسالات والدولة المهدوية.
5- في أسماء الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف وما يخصها.
6- في زواج الإمام العسكري عليه السلام.
7- في بعض أحوال الحجة عليه السلام.
8- البحث العلمي في النظر إلى روايات زمن الغيبة.
9- الحيرة دليل الغيبة.

المطلب الأول : تعطيل مجمل الشرائع ثابتٌ في زمن الغيبة .

نقل المخالف أقوال العلماء في ص 26 بخصوص اعتقاد المؤمنين في المهدي عليه السلام ولم يعقب عليها حتى بما يفي بالغرض ، ولما عقب على جزء منها خرج عن مبحث القضية المهدوية إلى قضية الاستغاثة بغير الله ، فاعْجَبْ من مثل هؤلاء الذين يهرفون بما لا يعرفون .

ذكر قول الشيخ محمد رضا المظفر – قدس سره الشريف - ، وهو واضح وصريح في أن الإمامية تنتظر الإمام الحجة ابن الحسن عليه السلام ليقيم العدل وهذا ما أكدته الروايات المتواترة في أنه يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما مُلئت ظلماً وجوراً ، لا سيما بعد أن تعطلت أحكام الشريعة وعدم التزام الممالك والدول بأحكام الإسلام وهذا واضح وضوح الشمس في رابعة النهار ، فكل القوانين التي تسود معظم بلاد المسلمين وضعية من صنع البشر وأحكام شرب الخمر والزنا والسرقة والزندقة والحدود بأكملها والشرائع بمجملها في محل تعطيل وهذا لا ينكره إلا من لزمه إعادة النظر في صحة عقله .

ومن هنا لا ندري ما وجه تعجب المخالف من قولنا أن أحكام الإسلام معطلة حتى فعل ما فعل.

بل إنّه بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله قد بدأ مسلسل تعطيل أحكام الشريعة.

فمثلاً عثمان بن عفان نهى عن حج المتعة ، وذلك لما رواه مسلم في صحيحه (1) :

---

(1) صحيح مسلم ، ج 2 ، ص 897 ، ح رقم 1223 .

[عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، قَالَ: اجْتَمَعَ عَلِيٌّ، وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا بِعُسْفَانَ ، فَكَانَ عُثْمَانُ يَنْهَى عَنِ الْمُتْعَةِ أَوِ الْعُمْرَةِ، فَقَالَ عَلِيٌّ: «مَا تُرِيدُ إِلَى أَمْرٍ فَعَلَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، تَنْهَى عَنْهُ؟» فَقَالَ عُثْمَانُ: دَعْنَا مِنْكَ، فَقَالَ : إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَدَعَكَ ، فَلَمَّا أَنْ رَأَى عَلِيٌّ ذَلِكَ، أَهَلَّ بِهِمَا جَمِيعًا].

وعمر بن الخطاب نهى عن الزواج المؤقت ، فقد روى أحمد في مسنده (1) :

[عن جابر، قال: متعتان كانتا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فنهانا عنهما عمر فانتهينا].

قال الشيخ المحقق شعيب الأرناؤوط : إسناده صحيح على شرط مسلم . لذا تجد قولهم أن أول من حرّم المتعة هو عمر بن الخطاب ، فقد نقل السيوطي عن العسكري في كتابه [تاريخ الخلفاء] (2) مقرراً قوله : [وأول من ضرب في الخمر ثمانين، وأول من حرم المتعة](3) .

وكذلك تغيير بني أمية في دين الله وسننه وقوانينه كتغيير مروان بن الحكم لخطبة العيد (4) وإحداث معاوية بن أبي سفيان الأذان في العيدين (5) ، ويؤيد هذا كله ما ورد في دعاء المؤمنين في وصف الإمام الحجة عليه السلام يشير لذلك في قولهم :

[ومجدداً لما عطل من أحكام كتابك ومشيداً لما ورد من أعلام سنن نبيك].

---

(1) مسند أحمد ، ج 22 ، ص 365 ، ح رقم 14479 .

(2) تاريخ الخلفاء ، ص 107 ، ط دار الكتاب العربي / ص 110 ، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز .

(3) حذفت هذه العبارة من طبعة دار الأرقم !

(4) خلاصة البيان في أخبار مروان ، ص 40 .

(5) صحيح مثالب بني أمية وشيعتهم ، ص 5 ، ح رقم 5 .

المطلب الثاني : الاستغاثة به – عليه السلام - في زمن الغيبة .

وفي اعتقادنا أيضاً أنّ الإمام المهدي عليه السلام بأمر الله وقدرته يغيث الملهوفين ولا ينافي هذا جوهر التوحيد ، فقد جرت سيرة المسلمين على الاستغاثة بأولياء الله الصالحين حتى خرج المبتدعة وكفّروا من يقول بهذا ، بل وعقيدة إمام الحنابلة كانت كهذه تماماً ، قال الألباني في تعليقه على حديث الاستغاثة : [إذا أضل أحدكم شيئاً ، أو أراد أحدكم غوثاً، وهو بأرض ليس بها أنيس فليقل: يا عباد الله أغيثوني، يا عباد الله أغيثوني، فإن لله عباداً لا نراهم] أن أحمد بن حنبل كان يعتقد بها المعتقد فقال (1) :
[ويبدو أن حديث ابن عباس الذي حسنه الحافظ كان الإمام أحمد يقويه، لأنه قد عمل به، فقال ابنه عبد الله في " المسائل " (217) : " سمعت أبي يقول: حججت خمس حجج وكنت ماشيا، فجعلت أقول: (يا عباد الله دلونا على الطريق) فلم أزل أقول ذلك حتى منها اثنتين راكبا وثلاثة ماشيا، أو اثنتين ماشيا وثلاثة راكباً ، فضللت الطريق في حجة وقعت على الطريق.
أو كما قال أبي، ورواه البيهقي في " الشعب " (2 / 455 / 2) وابن عساكر (3 / 72 / 1) من طريق عبد الله بسند صحيح].ا.هـ .
ونسبة الكفر للمعتقِد بهذا يودي به لهدم جزء كبير من مرويات مذهب الحنابلة إذ أنه نسب الكفر لإمامهم حيث أنه استغاث بالأولياء الأحياء .
والكثير من أئمة أهل السنة له اعتقاد بهذا الفعل المشروع بين أهل العلم ، ونذكر

---

(1) سلسلة الأحاديث الضعيفة ، ج 2 ، ص 111 – ح رقم 656 .

أيضاً قول الفقيه الشافعي الإمام شهاب الدين الـرملي ، فقـد جـاء في كتابـه [فتـاوى الرملي] (1) : [سئل : عما يقع من العامة من قولهم عنـد الـشدائد يـا شـيخ فـلان يـا رسول الله ونحو ذلك من الاستغاثة بالأنبياء والمرسلين والأولياء والعلماء والصالحين فهل ذلك جائز أم لا وهل للرسل والأنبياء والأولياء والصالحين والمشايخ إغاثة بعـد موتهم وماذا يرجح ذلك؟

(فأجاب) بأن الاستغاثة بالأنبياء والمرسـلين والأوليـاء والعلـماء والـصالحين جـائزة وللرسل والأنبيـاء والأوليـاء والـصالحين إغاثـة بعـد مـوتهم ؛ لأن معجـزة الأنبيـاء وكرامات الأولياء لا تنقطع بموتهم. أما الأنبيـاء فلأنهـم أحيـاء في قبـورهم يـصلون ويحجون كما وردت به الأخبار وتكون الإغاثة مـنهم معجـزة لهـم. والـشهداء أيـضاً أحياء شوهدوا نهاراً جهاراً يقاتلون الكفار].

ومحل بسط هذا الكلام في الكتب التي تناولت بحوث الاستغاثة والتوسل وهـي عـن الباحثين ليست ببعيدة.

المطلب الثالث : في ولايته التكوينية عليه السلام .

ذكر المخالف على وجه الاعتراض قول آية الله العظمـى الـشيخ الخراسـاني أنّ [إمـام العصر هو صاحب مقام الإمامة المطلقة أي العلـم المطلـق والقـدرة المطلقـة والإرادة المطلقة والكلمة التامة والرحمة الواسعة]. وعقب بقوله : [إذا فماذا بقي لله تعالى ؟!].

---

(1) فتاوى الرملي ، ج4 ، ص 382 .

ونقول بوضوح لنُفصح عن معتقد الإمامية بأئمتهم واعتقادهم بقدراتهم التكوينية ، أن قدرة الأئمة عليهم السلام وقوتهم وعلومهم المطلقة ورحمتهم الواسعة هي من مطلق قوة الله عزوجل ، فالله يفيض عليهم من قوته ورحمته وهو المتصرف الأول ، قال تعالى (1) : [وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ].

فالولاية التكوينية هي إرادة التصرف المطلقة ، يقول آية الله الشيخ محمد الريشهري في كتابه [القيادة في الإسلام] (2) :

[من الثابت أن نقطة البداية في الولاية التكوينية هي سيطرة الإنسان على نفسه وتألق بصيرته ، وفي أعلى درجاتها تصبح له قدرة على التصرف في الكون ، ونيل الولاية المطلقة] .

ولكن هذه القوة ليست ذاتية مطلقاً ، بل الله تعالى مصدرها فالله هو المسبب لهذه القدرات التي يودعها خاصته فهو له كافة الكمالات ، يقول السيد كمال الحيدري في كتابه [الولاية التكوينية] (3):

[وهذا الأمر تقدم في أبحاث التوحيد ، وتبين في محله أن لله تعالى جميع الكمالات ، علمية كانت كالعلم والقدرة والحياة ، أو عملية ؛ من قبيل أنه تعالى كتب على نفسه الرحمة والعدل، وقد ثبت في محله أن جميع هذه الكمالات هي كمالات لا متناهية وثابتة له بنحو الاستقلال].

وإجمال القول في الولاية التكوينية أنها ثابتة في وجهين فقط :

---

(1) الأنعام ، 18 .

(2) القيادة في الإسلام ، ص 77 .

(3) الولاية التكوينية ، ص 40 .

الوجه الأول : ولاية تكوينية على نحو الاستقلال والعزل ، وهذه لا تثبت في الحوادث بأي حالٍ مطلقاً ، وإنما مختصة بالذات الأزلية المقدسة .

الوجه الثاني : ولاية تكوينية على نحو الإفاضة الغيرية التبعية وهي الثابتة لأئمة أهل البيت صلوات الله عليهم ومنهم الإمام الحجة عجل الله فرجه الشريف .

فلا يتصور أحدٌ أن الإمامية تزعم بحق الأئمة عليهم السلام حدوداً تفوق إرادة الله، بل رحمتهم جزء من رحمة الله وكرمهم جزء من كرم الله ، وإرادته ذاتية وقوته مستقلة غير تابعة لأحد ، وإرادتهم من فيضٍ إلهي عظيم.

يقول الشيخ المظفر – قدس سره الشريف - في كتابه [عقائد الإمامية] (1) :

[نعتقد إن الله تعالى واحد أحد ليس كمثله شيء ، قديم لم يزل ولا يزال ، هو الأول والآخر ، عليم حكيم عادل حي قادر غني سميع بصير . ولا يوصف بما توصف به المخلوقات، فليس هو بجسم ولا صورة، وليس جوهراً ولا عرضاً ، وليس له ثقل أو خفة ، ولا حركة أو سكون ، ولا مكان ولا زمان ، ولا يُشار إليه . كما لا ند له ، ولا شبه ، ولا ضد ، ولا صاحبة له ولا ولد ، ولا شريك ، ولم يكن له كفواً أحد . لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار] .

وبعد أن أثبتنا أن قدرتهم هي فيض من الله ، بقي الأمر بين الجواز والعدم ، فهل يجوز هذا في حق البشر ؟!

والثابت أن هذا جرى في حق الأنبياء كعيسى عليه السلام إذ قال (2) : [أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ

---

(1) عقائد الإمامية ، ص 36 .

(2) آل عمران ، 49

وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللهِّ وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ].

وكذلك قصة آصف بن برخيا مع سيدنا سليمان إذ أنه لما آتاه الله العلم قدر على جلب عرش بلقيس قبل أن يرتد طرف نبي الله سليمان عليه السلام .

قال تعالى (1) : [قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرفُكَ فَلَمَّا رآهُ مستقِرًا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ].

فهو قد اختص بقدرات خارقة كالخلق وشفاء المرضى وإحياء الموتى وغير ذلك.

فحينها هل نقدر أن نقول : [إذا ماذا بقي لله تعالى ؟] .

أم نجزم بثبوت هذا ولا ننفيه من باب الجمع بين كلا الأمرين بوجه مقبول معقول.

وإذا نظرنا لثبوت هذا الأمر لغير الأنبياء عليهم السلام وجدناه مثبتاً عند الجميع فما باله يستنكر هذا على أهل بيت النبوة عليهم السلام..فلننظر لعقيدة الوهابية ماذا تقول

يقول ابن تيمية في كتابه [النبوات] (2) :

[وقد يكون إحياء الموتى على يد أتباع الأنبياء؛ كما قد وقع لطائفة من هذه الأمة].

فإذا ثبت لدى الوهابية هذا القول ، فكيف له أن ينكر أن لأهل البيت عليهم السلام إرادة وقوة من الله تعالى ؟! ولسان الحال أنه يجوز أن يقع لطائفة من هذه الأمة ولا يجوز لأهل البيت !! ألا ينم هذا عن بغض ونصب عداءٍ لهم، وألا يظهر كذب قوله أن رسالته لا تحمل في مطاويها حقداً عليهم ؟!

---

(1) النمل ، 40 .

(2) النبوات ، ج 2 ، ص 807 .

وإذا جاز هذا الأمر العظيم في حق عوام هذه الأمة، فكيف لا يجب في حق طليعة الأمة الإسلامية وصفوة الله المختارة أهل بيت النبوة عليهم السلام ؟!.

المطلب الرابع : كلام الإمام الخميني في حقيقة دور الرسالات والدولة المهدوية.

نقل المخالف في ص 30 قول الإمام المقدس الخميني – قدس سره الشريف - :

[فكل نبي من الأنبياء إنما جاء لإقامة العدل و كان هدفه هو تطبيقه في العالم لكنه لم ينجح، و حتى خاتم الأنبياء (ص) الذي كان قد جاء لإصلاح البشر و تهذيبهم و تطبيق العدالة، فإنه هو أيضا لم يوفق، و إن من سينجح بكل معنى الكلمة و يطبق العدالة في جميع أرجاء العالم هو المهدي المنتظر].

وعلق عليه قائلاً :

[والسؤال المهم هنا : ما سبب عدم نجاح النبي صلى الله عليه وسلم في دعوته ؟ هل كان بسبب عدم اكتمال الشرع ؟ أو عدم أهليته أو خذلان الله له ؟].

والجواب : أن كلام الإمام الخميني رضوان الله عليه لا يتسق مع فهم المخالف ، فالإمام الخميني لم يصرّح أن علة عدم التوفيق في ذلك هو فقدان الأهلية أو نقص الشرع أو الخذلان الإلهي بل ما يظهر من كلامه أن الأمر ليس متعلقاً بشخص النبي صلى الله عليه وآله .

فالنبي صلى الله عليه وآله بلّغ الدين كاملاً ومهمته التبليغ .. كحالِ مدرسٍ شرح منهاج الدراسة ورسب عدد كبير من تلامذته .. فأيُّ مَلامٍ عليه ؟!

وخلاصة القول أن عوامل التوفيق الكامل لم تكن متوافرة، فبعد وفاته ساد الظلم وجه الكرة الأرضية واستولى شرار الخلق على الأمة ومصالحها وإلا فكيف قُتل الحسين عليه السلام ؟ وكيف سَبّ الظلمة الفسقة من بني أمية أمير المؤمنين عليه السلام وشتموه على الملأ ؟!

وواقع الأمر أن عوامل النجاح تتوافر في دولة الإمام المهدي عليه السلام لذا هي الدولة الكاملة التي يكون فيها الخير صافياً والشر منتفياً بخلاف ما كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله من مؤامرات للمنافقين وغيرهم (1) .

المطلب الخامس : في أسماء الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف وما يخصها.

وقد ذكر المخالف في ص 31 عدداً من أسماء الإمام الحجة عجل الله تعالى فرجه الشريف وأنها كثيرة وليس هذا بالأمر المُشكل ، ولكن أثار الانتباه قوله : [كما ذكر النوري – خسرو مجوس فما دخل المجوس بصاحب الزمان] .

أقول : إن النوري لا يقطع بصحة هذه التسمية ولم يوردها على سبيل الإيراد القطعي وإنما ذكر أن هذه التسمية وجدها في كتاب [جاويدان مجوس] ولم أقف على حال مؤلفه ولا على سند رواية تفيد بهذه التسمية ، ولا يكون حينها طريق لنسبة المجوسية إلى مذهب أهل البيت عليهم السلام ، في حين أن الإسرائيليات رواها الوهابية بأصح الأسانيد وهم يعلمون ذلك جيداً ، فما دخل الأحبار بدين الوهابية ؟!

---

(1) للفائدة انظر : العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة أهل البيت عليهم السلام ، ص 203 .

ومثال ذلك قول ابن باز في مجموع فتاويه عن رواية إسرائيلية بسند صحيح (1) :

[ومما أُخِذَ على مسلم - رحمه الله - رواية حديث أبي هريرة: أن الله خلق التربة يوم السبت. . . الحديث. والصواب أن بعض رواته وهم برفعه للنبي - صلى الله عليه وسلم - وإنما هو من رواية أبي هريرة - رضي الله عنه - عن كعب الأحبار؛ لأن الآيات القرآنية والأحاديث القرآنية الصحيحة كلها قد دلت على أن الله سبحانه قد خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام أولها يوم الأحد وآخرها يوم الجمعة؛ وبذلك علم أهل العلم غلط من روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أن الله خلق التربة يوم السبت، وغلط كعب الأحبار ومن قال بقوله في ذلك ، وإنما ذلك من الإسرائيليات الباطلة. والله ولي التوفيق].

وبالنسبة للإشكال فيعلق مركز الأبحاث العقائدية على هذه التسمية فيقول (2) :

[كيف تُنسَبُ المجوسية للشيعة وهي متقدمة عليها بل لابد أن يكون الكلام بالعكس وهو نسبه الشيعة إلى المجوسية ونحن نقول أن هذه النسبة غير صحيحة لأن الشيعة تولدت بعد وفاة الرسول مباشرة بالالتفاف حول علي (ع) حيث لم تكن هناك في الجزيرة العربية الملة المجوسية ومجرد ورود خبر يقول أن من أسمائه (خسرو) ينسب المذهب إلى المجوسية لمجرد أنه ورد ذلك الاسم في كتاب (جاويدان مجوس) فلو ورد الإسلام في كتب يهودية أو مسيحية فهل يعني أن الإسلام صار يهودياً نصرانياً؟!.].

---

(1) مجموع فتاوى ابن باز ، ج25 ، ص 70.

(2) مركز الأبحاث العقائدية، قسم الأسئلة، الشيعة، نسبة الشيعة للمجوسية - http://www.aqaed.com/faq/4162/

وفي تعقيب تداخل فيه المعتني بالكتاب والذي سبق بيان جهله وقد اعترض على بعض الأسماء للإمام المهدي عليه السلام والتي وردت بغير اللغة العربية فيعقب قائلاً ص 32:

[القارئ لهذه الأسماء يأخذه العجب فيتسائل ، أليس المهدي عربياً ومن النسل الهاشمي الشريف؟ إذا لماذا هذه الأسماء ؟! وكأن فيها تجسيداً لكل ما جمع من باقي الديانات الوثنية لفكرة المخلص لهذا العالم].

أقول : وهذه مغالطة واضحة من المعتني ومن المؤلف الذي ارتضى له هذه الجهالات .

وأما جوابنا الحلي على هذا ، فإنه لا وجهَ للتلازم بين كون الإنسان عربي النسل وبين ثبوت عدد من الأسماء التي ترد بلغات أخرى كالعبرانية والفارسية والإغريقية أو ما شابه وإنّ هذه الأسماء هي أسماء أهل البيت عليهم السلام في كتب الديانات السماوية السابقة وكلها كانت بغير اللغة العربية فكيف تكون أسماؤهم باللغة العربية ؟!

وردت في [موسوعة الإمام الجواد عليه السلام] رواية فيها أسماء أهل البيت عليهم السلام كما في التوراة فقال (1) :

[قد ورد أسماء النبي والأئمة الاثني عشر ، صلوات الله عليهم في التوراة بلسان العبرانية وقد نقل عنها بهذه العبارة :

ميذميذ (محمد المصطفى) ، إيليا (علي المرتضى) ، قيذور (الحسن المجتبى)

إيرييل (الحسين الشهيد) ، مسهور (محمد الباقر) ، مشقور (زين العابدين)

مشموط : (جعفر الصادق) ، ذومرا (موسى الكاظم)، هذاذ (علي بن موسى

---

(1) موسوعة الإمام الجواد ، ج 1 ، ص 174 .

الرضا)، تيمورا (محمد التقى) ، نسطور (علي النقي) ، نوقش(الحسن العسكري)، قديمونيا (محمد بن الحسن) صاحب الزمان روحي وأرواح العالمين له الفداء].

وهذه الأسماء ليست عربية كي يُفهم معناها بالعربية بل عبرانية كما في التوراة ، وربما ينفي ذلك أحد الوهابية أنه كيف لأئمة الشيعة أن تبشر بهم كتب السابقين ؟!

فنقول: لا عجب من هذا وقد ثبتت بشرى النص على اثني عشر عظيماً في الكتب السابقة ولكنها حُرّفت وبقيت منها نصوصاً عامة.

ففي الكتاب المقدس (1) : [وأما إسماعيل فقد سمعت لك فيه . ها أنا أباركه وأثمره وأكثره كثيرا جدا . اثني عشر رئيساً يلد وأجعله أمة كبيرة] .

وأما جوابنا النقضي فقد ثبت أن للنبي محمد صلى الله عليه وآله أسماء بغير اللغة العربية ولكن مبلغ علم مخالفنا قليل جداً فليس من ذوي التبحر في مصادر العلم .

فمثلاً قد ألف الدكتور أحمد حجازي السقا كتاباً اسمه [دبير كليت اسم نبي الإسلام في إنجيل عيسى عليه السلام حسب شهادة يوحنا] .

وذكر الأستاذ محمد عزت الطهطاوي في كتابه [محمد نبي الإسلام في التوارة والإنجيل والقرآن] أن سيدنا محمد عليه السلام هو " مأذماذ " في العبرانية (2) .

---

(1) الكتاب المقدس ، سفر التكوين ، الإصحاح 17 ، 20 .

(2) محمد نبي الإسلام في التوراة والإنجيل والقرآن ، الباب الأول – بداية الفصل الأول ، ص 3 .

ويصرح قائلاً فيما بعد (1) : [والمعنى الحرفي لكلمة باركليتوس اليونانية وهو من أسماء رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم ...].

ويقول الأستاذ عبد الوهاب طويلة في كتابه [بشارات الأنبياء بمحمد] (2) :

[كان المسيح عليه السلام يعبر عن النبي الذي يبشر به تارة بلفظ (النبي) وأخرى باسمه الصريح أحمد (فارقليط) وأحياناً بلفظ (مسيا – MESSIAH) أي المسيح وتعني الرسول أو النبي] ، فهذه كلها تفيد أن النبي محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم العربي النسل الهاشمي المولد له أسماء في كتب السابقين ولم ترد باللغة العربية.ا.هـ

وذكر المخالف في ص 32 رواية تفيد حرمة تسمية الإمام الحجة عليه السلام باسمه :

[عن أبي عبد الله عليه السلام قال : صاحب هذا الأمر لا يسميه باسمه إلا كافر].

وذكر فيما بعد رواية الإمام العسكري قد ذكر فيها اسم المهدي وقال معقباً معترضاً :

[فمرة يقال أن الحسن العسكري سماه محمداً ، ومرة يقال من سماه باسمه فهو كافر].

والفهم الصحيح لهذه الرواية وغيرها من الروايات أن هذه الرواية ليست على إطلاقها بتاتاً، وإنما كانت مختصة بزمن الغيبة وما قبله لضرر التسمية باسمه سلام الله عليه ، فقد رجّح هذا المولى المازندراني ومن ثم أكده لما استظهره من تأكيدات الأخبار .

فقال في [شرح أصول الكافي] (3) : [ولعله مختص بزمان التقية بدليل ما ذكرناه في مواضع متفرقة ودلالة بعض الأخبار عليه ظاهرة ويؤيده عدم بقاء التحريم فيه

---

(1) محمد نبي الإسلام في التوراة والإنجيل والقرآن ، ص 36 .

(2) بشارات الأنبياء بمحمد ، ص 77 .

(3) شرح أصول الكافي ، ج 6 ، ص 237 .

في جميع الأوقات والأزمان فإذا تطرق إليه التخصيص جاز حمله على ما ذكرناه فلا يكون دليلاً على شمول التحريم لزمان الغيبة ، وبالجملة المانع مستظهر].

ويقول السيد محمد الحسيني الشيرازي – قدس سره الشريف - (1):

[وقالوا لا يجوز ذكر اسمه في زمن الغيبة وهذا الكلام غير متقين ، فإن الظروف السياسية في زمن الإمام العسكري (ع) وما والاه لم تسمح بذكر اسمه الشريف].

ويؤيد هذا ما رواه ثقة الإسلام الكليني عن الإمام الحجة عليه السلام (2) .

[علي بن محمد ، عن أبي عبد الله الصالحي قال : سألني أصحابنا بعد مضي أبي محمد عليه السلام أن أسأل عن الاسم والمكان ، فخرج الجواب : إن دللتهم على الاسم أذاعوه وإن عرفوا المكان دلوا عليه].

فإخفاء الاسم ومنع التسمية مقدمةٌ لمنع الإذاعة به في تلك الفترة الحرجة ، ومنع ذلك عن النواصب وبعض عوام الشيعة ، ألا يرى ما نقله عن الإمام الباقر عليه السلام بنفسه في امتناع الإمام علي عليه السلام من ذكر الاسم أمام الخليفة الثاني ؟!

وذلك أنه (3) [سأل عمر أمير المؤمنين عليه السلام عن المهدي فقال: يا ابن أبي طالب أخبرني عن المهدي ما اسمه ؟! قال : أما اسمه فلا ، إن حبيبي وخليلي عهد إلي أن لا أحدث باسمه حتى يبعثه الله عز وجل وهو مما استودع الله عز وجل رسوله في علمه]

وأما إشكال المخالف بالاختلاف في اسم والدته سلام الله عليها فهو واهٍ جداً .

ولا أقلّ من كون الاختلاف في اسم شخص لا يعني عدم وجدانه ، والأقوى عندي

---

(1) الإمام المهدي ، ص 5 .

(2) الكافي ، ج1 ، ص 333 ، باب النهي عن الاسم ، ح رقم 2 .

(3) كمال الدين وتمام النعمة ، ص 648 .

أن أسماءها قليلة وإنما كثرت للتمويه عليها وسترها ، والروايات ذكرهـا المخـالف في أن لها كل فترة اسماً ، وهذا جائزٌ .. لا سيّما بعد اشتداد وطأة العباسيين ضد أهل البيت عليهم السلام وشعورهم بقرب ولادته فمثلاً قد احتار المؤرخون في اسـم أبي هريـرة حتى ذكروا له أربعاً وأربعين اسماً.

يقول ابن حجر العسقلاني في [الإصابة في تمييز الصحابة] (1) :

[وقال القطب الحلبي: اجتمع في اسمه واسم أبيه أربعـة وأربعـون قـولا مـذكورة في الكنى للحاكم ، وفي الاستيعاب، وفي تاريخ ابن عساكر].

فقد احتاروا فيه حتى قالوا أنه لم يضبط ولم يحاط به !!

قال ابن عبد البر في [الاستيعاب في معرفة الأصحاب] (2) :

[اختلفوا فِي اسم أبي هريرة، واسم أبيـه اختلافًـا كثـيرًا ، لا يحـاط بـه ولا يـضبط فِي الجاهلية والإسلام]

وذكروا الاختلاف في اسم أم سلمة رضوان الله عليها فقال ابن الأثير في [أسد الغابـة في معرفة الصحابة] (3) :

[اختلف في اسمها فقيل رملة وليس بشئ وقيل هند وهو الأكثر].

فالاختلاف في الاسم واردٌ ، وليس بالأمر المشكل .

---

(1) الإصابة في تمييز الصحابة ، ج 7 ، ص 351 .

(2) الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، ج 4 ، ص 1768 .

(3) أسد الغابة في معرفة الصحابة ، ج 7 ، ص 278 ، ترجمة رقم 7343 .

المطلب السادس : في زواج الإمام العسكري عليه السلام.

وقد ذكر في ص 35 رواية بشر بن سليمان النخاس في قصة زواج الإمام العسكري عليه السلام بسيدة الإماء سلام الله عليها، ومن باب إفادة القارئ سوف نذكرها.

مع العلم أن المخالف لم يعلق على الرواية إلا بقوله :

[قصة أشبه بالخيال، بل هي الخيال ، فهل الأجدر بهذه القصة أن تكون منسوبة لمشكاة بيت النبوة، أو إلى كتاب ألف ليلة وليلة] ، وفي مورد آخر سنذكره أيضاً.

وهذا التعليق على الرواية يفيدنا أن مبلغ علم الرجل ضئيل جداً، فليس بالرواية ما يخالف كتاب الله الكريم ولا سنة النبي المصطفى صلى الله عليه وآله ، بل فيها من معاجز وكرامات أهل البيت صلوات الله عليهم وبيان علو مقامهم من الله بحيث أنزلهم ما لم ينزل أحداً من العالمين ، وحيث وأنه لم يجد ما يسد نهمه للتشنيع على الإمامية إلا هذه الكلمات الإنشائية. ولكن ما اعترض عليه فسنجيبه وإن كان خارج مورد بحثنا.

وهذه هي الرواية (1) : [عن بشر بن سليمان النخاس - وهو من ولد أبي أيوب الأنصاري أحد موالي أبي الحسن وأبي محمد عليهما السلام وجارهما بسر من رأى - أتاني كافور الخادم فقال : مولانا أبو الحسن علي بن محمد العسكري عليهما السلام يدعوك إليه فأتيته فلما جلست بين يديه قال لي : يا بشر إنك من ولد الأنصار وهذه الموالاة لم تزل فيكم يرثها خلف عن سلف ، وأنتم ثقاتنا أهل البيت ، وإني مزكيك

---

(1) الغيبة للطوسي ، ص 208 – 214 .

ومشرفك بفضيلة تسبق بها الشيعة في الموالاة (بها) بسر أطلعك عليه ، وأنفذك في ابتياع أمة فكتب كتاباً لطيفاً بخط رومي ولغة رومية وطبع عليه خاتمه وأخرج شقيقة صفراء فيها مائتان وعشرون ديناراً ، فقال : خذها وتوجه بها إلى بغداد واحضر معبر الفرات ضحوة يوم كذا ، فإذا وصلت إلى جانبك زواريق السبايا وترى الجواري فيها ستجد طوائف المبتاعين من وكلاء قواد بني العباس وشرذمة من فتيان العرب ، فإذا رأيت ذلك فأشرف من البعد على المسمى عمر بن يزيد النخاس عامة نهارك إلى أن تبرز للمبتاعين جارية صفتها كذا وكذا ، لابسة حريرين صفيقين تمتنع من العرض ، ولمس المعترض والانقياد لمن يحاول لمسها ، وتسمع صرخة رومية من وراء ستر رقيق فاعلم أنها تقول واهتك ستراه .

فيقول بعض المبتاعين : علي ثلاثمائة دينار فقد زادني العفاف فيها رغبة .

فتقول له بالعربية : لو برزت في زي سليمان بن داود ، وعلى شبه ملكه ما بدت لي فيك رغبة فاشفق على مالك .

فيقول النخاس : فما الحيلة ولابد من بيعك .

فتقول الجارية : وما العجلة ولابد من اختيار مبتاع يسكن قلبي إليه وإلى وفائه وأمانته فعند ذلك قم إلى عمر بن يزيد النخاس وقل له : إن معك كتابا ملصقا لبعض الأشراف كتبه بلغة رومية وخط رومي ووصف فيه كرمه ووفاءه ونبله وسخاءه ، فناولها لتتأمل منه أخلاق صاحبه فإن مالت إليه ورضيته فأنا وكيله في ابتياعها منك .

قال بشر بن سليمان : فامتثلت جميع ما حده لي مولاي أبو الحسن عليه السلام في أمر الجارية فلما نظرت في الكتاب بكت بكاء شديداً وقالت لعمر بن يزيد :

بعني من صاحب هذا الكتاب ، وحلفت بالمحرجة والمغلظة إنه متى امتنع مـن بيعهـا منه قتلت نفسها ، فما زلت أشاحه في ثمنها حتى استقر الأمر فيه على مقـدار مـا كـان أصحبنيه مولاي عليه السلام من الدنانير فاستوفاه مني وتـسلمت الجاريـة ضـاحكة مستبشرة ، وانصرفت بها إلى الحجيرة التي كنت آوي إليها ببغداد ، فما أخـذها القـرار حتى أخرجت كتاب مولانا عليه السلام من جيبها وهي تلثمـه وتطبقـه عـلى جفنهـا وتضعه على خدها وتمسحه على بدنها.

فقلت تعجبا منها تلثمين كتاباً لا تعرفين صاحبه.

فقالت : أيها العاجز الضعيف المعرفة بمحل أولاد الأنبياء أعـرني سـمعك وفـرغ لي قلبك ، أنا مليكة بنت يشوعا بن قيصر ملك الروم ، وأمي من ولد الحـواريين تنـسب إلى وصي المسيح شمعون أنبئك بالعجب .

إن جدي قيصر أراد أن يزوجني من ابن أخيه وأنا من بنات ثلاث عشرة سنة ، فجمع في قصره من نسل الحـواريين مـن القسيـسين والرهبـان ثلاثمائـة رجـل ، ومـن ذوي الأخطار منهم سبعمائة رجل ، وجمع من أمراء الأجناد وقواد العسكر ونقباء الجيـوش وملوك العشائر أربعة آلاف ، وأبرز من بهي ملكه عرشاً مصنوعاً من أصناف الجوهر (إلى صحن القصر) ، ورفعه فوق أربعين مرقـاة ، فلـما صـعد ابـن أخيـه وأحـدقت الصلب ، وقامت الأساقفة عكفاً ، ونشرت أسفار لإنجيـل ، تـسافلت الـصلب مـن الأعلى فلصقت بـالأرض وتقوضـت أعمـدة العـرش ، فانهـارت إلى القـرار ، وخـر الصاعد من العرش مغشياً عليه ، فتغيرت ألوان الأساقفة وارتعدت فرائصهم ، فقال كبيرهم (لجدي): أيها الملك أعفنا من ملاقاة هذه النحوس الدالـة عـلى زوال دولـة هذا الدين المسيحي والمذهب الملكاني ، فتطير جـدي مـن ذلـك تطـيراً شـديداً وقـال

للأساقفة : أقيموا هذه الأعمدة وارفعوا الصلبان وأحضروا أخا هذا المدبر العاثر المنكوس جده لأزوجه هذه الصبية ، فيدفع نحوسه عنكم بسعوده ، فلما فعلوا ذلك حدث على الثاني (مثل) ما حدث على الأول وتفرق الناس ، وقام جدي قيصر مغتماً فدخل منزل النساء وأرخيت الستور وأريت في تلك الليلة كأن المسيح وشمعون وعدة من الحواريين قد اجتمعوا في قصر جدي ونصبوا فيه منبرا من نور يباري السماء علوا وارتفاعا في الموضع الذي كان نصب جدي فيه عرشه ، ودخل عليهم محمد صلى الله عليه وآله وسلم وختنه ووصيه عليه السلام وعدة من أبنائه عليهم السلام .

فتقدم المسيح إليه فاعتنقه فيقول له محمد صلى الله عليه وآله وسلم : يا روح الله إني جئتك خاطبا من وصيك شمعون فتاته مليكة لابني هذا - وأومأ بيده إلى أبي محمد عليه السلام ابن صاحب هذا الكتاب فنظر المسيح إلى شمعون وقال (له): قد أتاك الشرف فصل رحمك رحم آل محمد عليهم السلام قال : قد فعلت ، فصعد ذلك المنبر فخطب محمد صلى الله عليه وآله وسلم وزوجني من ابنه ، وشهد المسيح عليه السلام وشهد أبناء محمد عليهم السلام والحواريون .

فلما استيقظت أشفقت أن أقص هذه الرؤيا على أبي وجدي مخافة القتل فكنت أسرها ولا أبديها لهم ، وضرب صدري بمحبة أبي محمد عليه السلام حتى امتنعت من الطعام والشراب فضعفت نفسي ودق شخصي ، ومرضت مرضا شديداً ، فما بقي في مدائن الروم طبيب إلا أحضره جدي وسأله عن دوائي فلما برح به اليأس قال :

يا قرة عيني وهل يخطر ببالك شهوة فأزودكها في هذه الدنيا ، فقلت : يا جدي أرى أبواب الفرج علي مغلقة فلو كشفت العذاب عمن في سجنك من أسارى المسلمين ،

وفككت عنهم الأغلال ، وتصدقت عليهم ومنيتهم الخلاص رجوت أن يهب (لي) المسيح وأمه عافية .

فلما فعل ذلك تجلدت في إظهار الصحة من بدني قليلاً وتناولت يسيراً من الطعام ، فسر بذلك وأقبل على إكرام الأسارى وإعزازهم ، فأريت [أيضا] بعد أربع عشرة ليلة كأن سيدة نساء العالمين فاطمة عليها السلام قد زارتني ومعها مريم ابنة عمران وألف من وصائف الجنان فتقول لي مريم : هذه سيدة نساء العالمين أم زوجك أبي محمد عليه السلام فأتعلق بها وأبكي وأشكو إليها امتناع أبي محمد عليه السلام من زيارتي .

فقالت سيدة النساء عليها السلام : إن ابني أبا محمد لا يزورك ، وأنت مشركة بالله على مذهب النصارى ، وهذه أختي مريم بنت عمران تبرأ إلى الله تعالى من دينك ، فإن ملت إلى رضى الله ورضى المسيح ومريم عليهما السلام وزيارة أبي محمد إياك فقولي أشهد أن لا إله إلا الله وأن أبي محمداً رسول الله ، فلما تكلمت بهذه الكلمة ضمتني إلى صدرها سيدة نساء العالمين عليها السلام وطيبت نفسي وقالت : الآن توقعي زيارة أبي محمد فإني منفذته إليك فانتبهت وأنا أنول وأتوقع لقاء أبي محمد عليه السلام .

فلما كان في الليلة القابلة رأيت أبا محمد عليه السلام وكأني أقول له : جفوتني يا حبيبي بعد أن أتلفت نفسي معالجة حبك فقال ما كان تأخري عنك إلا لشركك ، فقد أسلمت وأنا زائرك في كل ليلة إلى أن يجمع الله تعالى شملنا في العيان .

فما قطع عني زيارته بعد ذلك إلى هذه الغاية .

قال بشر : فقلت لها : وكيف وقعت في الأسارى فقالت : أخبرني أبو محمد عليه السلام ليلة من الليالي أن جدك سيسير جيشاً إلى قتال المسلمين يوم كذا وكذا ثم

يتبعهم ، فعليك باللحاق بهم متنكرة في زي الخدم مع عدة من الوصائف من طريق كذا ، ففعلت ذلك فوقعت علينا طلايع المسلمين حتى كان من أمري ما رأيت وشاهدت ، وما شعر بأني ابنة ملك الروم إلى هذه الغاية أحد سواك ، وذلك باطلاعي إياك عليه ، ولقد سألني الشيخ الذي وقعت إليه في سهم الغنيمة عن اسمي فأنكرته وقلت : نرجس ، فقال : اسم الجواري .

قلت : العجب أنك رومية ولسانك عربي ؟ قالت : نعم من ولوع جدي وحمله إياي على تعلم الآداب أن أوعز إلي امرأة ترجمانة لي في الاختلاف إلي وكانت تقصدني صباحا ومساء وتفيدني العربية حتى استمر لساني عليها واستقام .

قال بشر : فلما انكفأت بها إلى سر من رأى دخلت على مولاي أبي الحسن عليه السلام فقال : كيف أراك الله عز الإسلام وذل النصرانية وشرف محمد وأهل بيته عليهم السلام ؟ قالت : كيف أصف لك يا بن رسول الله ما أنت أعلم به مني ، قال : فإني أحببت أن أكرمك فما أحب إليك ، عشرة آلاف دينار أم بشرى لك بشرف الأبد ؟

قالت : بشرى بولد لي قال لها : أبشري بولد يملك الدنيا شرقاً وغرباً ويملا الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً ، قالت : ممن ؟ قال : ممن خطبك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم له ليلة كذا في شهر كذا من سنة كذا بالرومية (قالت من المسيح ووصيه ؟) قال لها ممن زوجك المسيح عليه السلام ووصيه ؟ قالت : من ابنك أبي محمد عليه السلام ؟ فقال : هل تعرفينه ؟ قالت : وهل خلت ليلة لم يرني فيها منذ الليلة التي أسلمت على يد سيدة النساء صلوات الله عليها ، قال : فقال مولانا : يا كافور أدع أختي حكيمة ، فلما دخلت قال لها : ها هيه فاعتنقتها طويلا وسرت بها

كثيرا ، فقال لها أبو الحسن عليه السلام : يا بنت رسول الله خذيها إلى منزلك وعلميها الفرائض والسنن فإنها زوجة أبي محمد وأم القائم عليه السلام].

وهذه الرواية لا تحتاج إلى توضيح مطول فهي واضحة في علو وسمو ورفعة مقام الإمام الحجة عليه السلام حتى خطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمه للإمام العسكري عليه السلام ، وفيها إسلامها على يدي الزهراء عليها السلام .

وفيها يظهر ما اختصهم الله من علم الغيب الذي يؤتيه من يشاء والله بكل شيء عليم

واعتراض المخالف انصبَّ في عدة موارد ومنها ما هو خارج البحث ، وهي :

1- كيف أن الإمام عليه السلام امتدح الأنصار مع أن سعد بن عبادة طلب الخلافة لنفسه ولم يطلبها لعلي عليه السلام ولم يواله بتاتاً فقال في هامش ص 35:

[مع أن حادثة السقيفة تؤكد أن الأنصار طلبوا الخلافة لأنفسهم دون علي وأولاده رضي الله عنهم ، فهل هؤلاء يقال عنهم إنهم موالون لعلي بالمفهوم الشيعي الاثني عشري ؟! إذا ما الفرق بينهم وبين أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ؟!].

والجواب على هذا أن مخالفنا لم يعِ أصول الاحتجاج، فنراه يعيد نفس الخطأ ويكرره وقد سبق التنبيه منا بذكر قول ابن حزم أنه لا معنى لاحتجاج كل طرف على خصمه بما لديه وهذا ما يجهله المخالف.

فإن قول الإمام أن الأنصار فيهم الموالاة لا يعني خروج البعض عنها أنهم ليسوا من أولياء أهل البيت عليهم السلام ، فأبو أيوب الأنصاري وقيس بن سعد عبادة من موالي الإمام علي عليه السلام وشيعته الممدوحين ، وإن الثابت لدينا أن الأنصار ممثلين بسعد بن عبادة أنكروا خلافة الأول وكانوا من أولياء أمير المؤمنين عليه السلام.

فهذا ما يقول به الشيعة، وحينها يبطل احتجاج مخالفنا على هذا المورد جملة وتفصيلاً.

ولنثبت هذا نذكر ما رواه الإمامية في كتبهم ليوضحوا موقف سعد بن عبادة وأن طلبهم للخلافة كان بعد تكالب القوم على أمير المؤمنين عليه السلام، فإنهم – يعني الأنصار - كانوا يقدمون علياً عليه السلام على أنفسهم فلما رأوا أن الخلافة ذاهبة من أمير المؤمنين عليه السلام طلبوها لنفسهم خشية أن تحيف عليهم قريش .

قال السيد جعفر مرتضى العاملي في كتابه [الصحيح من سيرة النبي الأعظم] (1) :

[وقد بين أمير المؤمنين عليه السلام دوافع سعد بن عبادة إلى طلب البيعة له ، فكتب عليه السلام إلى أصحابه يقول : " ولقد كان سعد لما رأى الناس يبايعون أبا بكر نادى : أيها الناس ، إني والله ما أردتها حتى رأيتكم تصرفونها عن علي ، ولا أبايعكم حتى يبايع علي . ولعلي لا أفعل وإن بايع إلخ "] .

فسعد يقدم علياً عليه السلام على نفسه، وأنه هو الأولى بذلك ولما رأى الناس تغدر به تاركة إياه أراد استدراك الأمر فطلبها لنفسه ومع ذلك قال أنهم لو بايعوه لما فعل وإن بايعه علي عليه السلام لعدم اقتناعه إلا بولاية الأمير عليه السلام .

ويؤيد هذا ما نقله الشيخ المحمودي في [نهج السعادة] (2) من قول الأمير :

[ولقد قبض الله محمداً نبيه صلى الله عليه وآله ولأنا أولى الناس به مني بقميصي هذا وما ألقي في روعي ولا عرض في رأيي أن وجه الناس إلى غيري ، فلما أبطأوا عني بالولاية لهممهم وتثبط الأنصار - وهم أنصار الله وكتيبة الإسلام - و قالوا : (أما إذا لم تسلموها لعلي فصاحبنا أحق بها من غيره] .

---

(1) الصحيح من سيرة النبي الأعظم ، ج4 ، ص 355 .

(2) نهج السعادة، ج 5، ص 200 – 201 .

وعلق الشيخ نجاح الطائي في كتابه [نظريات الخليفتين] (1) على مقصد سعد فقال :

[ولو كانت عنده رغبة في قبض الخلافة لقبضها قبل مجيء أبي بكر وعمر وصحبهم إلى السقيفة . إذ مات النبي (صلى الله عليه وآله) في يوم الاثنين قبل الزوال وقالت عائشة : دفن نبي الله (صلى الله عليه وآله) ليلة الأربعاء.

فسعد بن عبادة كان بإمكانه الحصول على بيعة له في يوم الاثنين ، أو في يوم الثلاثاء ، ولكنه لم يفعل ذلك ! إذن كيف اتهموه واتهموا الأنصار بمحاولة السيطرة على السلطة ؟! إنها السياسة تفعل ما تريد ولا تتوانى عن التضحية بها تشاء لما تشاء . وهكذا تفعل حكومات العالم ؟! وفي حادثة السقيفة كان كبش الفداء سعد بن عبادة الذي ذهب ضحية الانقلاب العسكري المدبر من قبل حزب قريش].

ويقول السيد محسن الأمين في [أعيان الشيعة] (2) :

[وفي التعليقة سعد بن عبادة في المجالس ما يظهر منه جلالته وانه ما كان يريد الخلافة لنفسه بل لعلي اه .

ووقع سعد بن عبادة في طريق الصدوق في باب ما يجب من التعزير والحدود].

فإن هذه النقاط فيها فوائد جمّة ، ففيها بطلان ما ادّعاه المخالف حسب مبناه أن سعداً طلب الخلافة لنفسه وعلى ذلك لا يكون مذموماً ، وفيها ارتضاء الصدوق رحمه الله لرواية سعد وهذه تفيد على أقل الأحوال المدح إن لم يكن الوثاقة .

---

(1) نظريات الخليفتين ، ج1 ، ص 131-132.

(2) أعيان الشيعة ، ج7، ص 225.

2- اعترض المخالف على كذب هذه الرواية بقوله: [من دلائل كذب هذه الرواية أنّه يقول عن عرش أبيها : كان مصاغاً بالذهب والجواهر وهي من هي ؟! ثم تهرب من القصر ليعطيها عشرة آلاف درهم ؟!].

وكلامه في هذا المورد ليس صحيحاً ، إذ أن حالها تغير من العيش مع حالة الثروة والغنى إلى حالة السبي إلى أن بيعت في أسواق الرقيق.

ومن ثم هو لم يعطها كما ادعى هذا الكاتب ، وإنما خيَّرها بين المال أو بشرى بشرفٍ للأبد فاختارت البشرى على المال ، ما يدل على عفة نفسها وزهدها في الدنيا مقابل نيل الشرف بجنب آل محمد صلوات الله عليهم !

والآن فقد رأيت سرد المخالف للرواية ولم يعلق عليها سوى بكلام خارج المبحث المطروح وهو " ولاية سعد للأمير عليه السلام "، ونقض آخر لا يخطر إلا على عقل ذوي النفوس الضعيفة ولعله مضحك للثكلى .

وهذا لا شك يترك انطباعاً في ذهن القارئ عن مبلغ علم هذا المتعالم ، وفيما يتقدم سيُكشف لك ما يثير العجب من تعليقاته التي لا يعلق بها عاميّ فضلاً عن مدعي علم ومشيخة !

المطلب السابع : في بعض أحوال الحجة عليه السلام.

وفي هذا المطلب إن شاء الله سوف نتناول ما تكلم به المخالف في كتابه [ص 41 – 45] في بعض أحوال الحجة عليه السلام وهي عدة أمور :

الأول: كيفية حمله وولادته.

وأما ولادته الشريفة فقد وردت روايات أنه عليه السلام حُمل في جنب أمه وولـد مـن فخذها، وهذه الروايات لا يعتمد عليها أصحابنا الإمامية ، وهي محل نظر .

الثاني : تاريخ ولادته.

وإن تضارب التواريخ في مولده ما كان دليلاً على انتفاء وجوده، بل حتى التـضارب يرد في مواليد الأئمة السابقين له – صلوات الله عليهم أجمعين - وبشر كثير.

يقـول المحقـق الـدكتور عبـد الـرحمن عمـيرة (1) : [والاخـتلاف في تـواريخ ولادة الأعلام ووفاتهم يكاد يكون ظاهرة عامة لا يخلو منها كتاب من كتب التراجم].

وفي هذا الحال يرجحون الأخبار بما عليه اتفاق الطائفة وما تعمل به وغالبهم عـلى أن المولد الشريف هو في النصف من شعبان في العام 255 هـ ونـص عـلى ذلـك الـشيخ المفيد (2).

الثالث : هل يُرى جسمه ؟

وتكلم عن هذه الرواية في كونها عجيبة غريبة ، وهي ما رواه الكليني (3) :

[عن الريان بن الصلت قال : سمعت أبا الحسن الرضا عليه السلام يقـول - وسـئل عن القائم - فقال : لا يرى جسمه ، ولا يسمى اسمه] .

---

(1) شرح المقاصد للتفتازاني ، ج1 ، ص 76 .

(2) مرآة العقول ، ج 6 ، ص 171 .

(3) الكافي، ج 1، باب في النهي عن الاسم، ح رقم 3.

ومعنى انعدام رؤية جسمه يعني في زمن الغيبة بانقطاع ظهوره عن عامة الناس ، قال المازندراني في [شرح أصول الكافي] (1) : [قوله (لا يرى جسمه ولا يسمى اسمه) الأول إخبار عن غيبته والثاني نهي في المعنى عن التصريح باسمه] وإلا فإن الروايات مستفيضة في رؤيته في زمن الظهور .

الرابع: نشأة الإمام عليه السلام.

وفيها نقل المخالف رواية تفيد سرعة نشأة الأئمة عليهم السلام وهذه من معاجزهم، والخبر في هذا مستفيض مشهورٌ معناه ، فإذا جوّزوا حدوث الخوارق على أحوال الصحابة ، فإن هذا جائز بل واجبٌ في حق أهل البيت صلوات الله وسلامه عليهم .

ألم يرووا أن عمر بن الخطاب كان بين عينيه ملك يسدده ؟!

روى ابن أبي شيبة في مصنفه بسند صحيح (1) :

[حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ وَاصِلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «مَا رَأَيْتُ عُمَرَ إِلَّا وَكَانَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ مَلَكًا يُسَدِّدُهُ»].

وليت شعري من أين يحصل له الخطأ إذا سدده المَلَك ؟!

وقال الإمام الآجري في كتابه [الشريعة] في تعليقه على حديث آخر (2) :

[هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَلَكًا يَنْطِقُ عَلَى لِسَانِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ].

---

(1) شرح أصول الكافي، ج 6، ص 236.

(2) مصنف ابن أبي شيبة ، ج 6 ، ص 354 ، ح رقم 31983 .

(3)الشريعة، ج4، ص 1889.

ألم يرووا حدوث الخوارق في حق الكثير ممن يوالون ؟! فهل عجز الله عن منح أهل بيت حبيبه ونبيه صلى الله عليه وآله ما يكرمهم به ويرفع به درجتهم ؟!

فالعجب كل العجب ممن يجوِّزُ حدوث الأمر في الكثير الكثير إلا عترة المصطفى صلى الله عليه وآله ..! وهل هذا إلا النصب .. ما يثقل قلوبهم بما يفضل آل محمد عليهم السلام . فما الحال لو قيل هذا بحق أهل بيت النبي صلى الله عليهم أجمعين ؟!

ألا يسمونه غلواً .. شركاً .. كفراً .. ردة ؟! وهذا غيض من فيض ... والإطناب في هذا يحتاج مجلدات .

الخامس : إقامته عليه السلام .

وفي هذا قد أبان جهله وغشّه للقراء الكرام ، فزعم عدة مزاعم في مكان الإمام المهدي عليه السلام ، فزعم أولاً أننا نقول أن مكانه في المدينة المنوّرة اعتماداً على ما رواه الكليني (1) : [عن أبي هاشم الجعفري قال : قلت لأبي محمد عليه السلام : جلالتك تمنعني من مسألتك ، فتأذن لي أن أسألك ؟ فقال : سل ، قلت : يا سيدي هل لك ولد ؟ فقال : نعم ، فقلت : فإن بك حدث فأين أسأل عنه ؟ فقال : بالمدينة].

وهذا الخبر لا يفيد تماماً أن الإمام عليه السلام على وجه الدوام في المدينة المنورة ، بل وليس فيها دلالة تامة على كون الإشارة للمدينة المنورة بل احتمل المولى المازندراني أن هذا لعله فيه إشارة لمكثه بسامراء .

---

(1) الكافي، ج1، باب الإشارة والنص إلى صاحب الدار عليه السلام – ح رقم 2.

قال (1) : [قوله (قال بالمدينة) لعل المراد بالمدينة مدينة الرسول (صلى الله عليه وآله) وفيه دلالة على أن إقامته حال الغيبة فيها أكثر، وقد نقل أن أبا هاشم رآه - ويحتمل أن يراد بالمدينة سر من رأى، والله أعلم] .

وربما يُحمل على غير هذا الوجه بأن الإمام وجَّهَ سائله للسؤال عنه وتقصي خبره في المدينة أي يسأل عنه ويستقصي أخباره عند الشيعة الثقات في المدينة سواء كانت سامراء أم المدينة المنورة ، وليس مكان المكث .

وكيف كان .. لو سلمنا جدلاً أن المعني بهذا مكثه بالمدينة المنورة أو سامراء ، إلا أن القدر المتيقن أن المكث فيها ليس على وجه الدوام، والله العالم.

وبعد أن بان جهله .. يظهر الآن غشه للقارئ الكريم فقد زعم ثانياً أن مكانه في جبل رضوى اعتماداً على ما نقله الشيخ في [الغيبة] (2) :

[وحدثني أبو محمد الصيرفي ، عن عبد الكريم بن عمرو ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : كأني بابني هذا - يعني أبا الحسن عليه السلام - قد أخذه بنو فلان فمكث في أيديهم حينا ودهراً ، ثم خرج من أيديهم فيأخذ بيد رجل من ولده حتى ينتهي (به) إلى جبل رضوى].

لكنه بتر ودلّس ولم ينقل كلام الشيخ الذي يفيد عدم تعلقه بهذا الخبر أو اعتماده عليه فعقب الشيخ قائلا :

[فهذا الخبر : لو حمل على ظاهره لكان كذباً ، لأنه حبس في الأولى وخرج ولم يفعل ما تضمنه ، وفي الثانية لم يخرج .

---

(1) شرح أصول الكافي، ج 6، ص 226 – 227.

(2) الغيبة ، ص 55.

ثم ليس فيه أن من يأخذ بيد رجل من ولده حتى ينتهي إلى جبل رضوي أنه يكون القائم وصاحب السيف الذي يظهر على الأرض فلا تعلق بمثل ذلك].

وذكر المخالف أخيراً أنه في سامراء وعزاه إلى [مستدرك سفينة البحار للشاهرودي – ج4 – ص 361].

وفيه قوله: [باب زيارة الإمام المستتر عن الأبصار الحاضر في قلوب الأخيار المنتظر في الليل والنهار الحجة بن الحسن (عليه السلام) في السرداب وغيره].

وهذا يدل على جهله، فهل يثبت أن كل من زار السرداب لقي الإمام الحجة عليه السلام فيه ؟! بل المقصود من زيارة الإمام عليه السلام في السرداب أي قراءة الزيارة في السرداب ولك أن تراجع مثلاً أعمال السرداب الطاهر ففيها يظهر المراد ، بل ما يوضح لك عمى بصره وبصيرته أن الشاهرودي نعت الإمام في جملته السابقة بـ [المستتر عن الأبصار] فكيف يُزار شَخصُه الكريم في السرداب الطاهر وهو غائب أصلاً ؟!وغاية ما يقال أن زيارة السرداب هي من باب بر أهل البيت عليهم السلام والتقرب لله بالتعبد في مشاهدهم فالسرداب هو جزء من بيت الإمام الحسن العسكري عليه السلام ، وليست زيارة لشخص صاحب الزمان عليه السلام فهو غائب إلى أن يأذن الله بالظهور .

وكيف كان .. فسواء وردت أخبار بوجوده بالمدينة المنورة أو السرداب أو سامراء عموماً أو جبل رضوى أو ذي طوى فهي لا دلالة فيها على مكثه الدائم ، ولا يعلم ذلك إلا رب العالمين العليم الخبير .

السادس: حاله في الظهور.

وفي كلامه الرواية التي في نصها: [قال المفضل : يا سيدي يعود شابا أو يظهر في شيبة ؟ فقال عليه السلام : سبحان الله وهل يعرف ذلك ؟ يظهر كيف شاء وبأي صورة شاء إذا جاءه الأمر من الله تعالى مجده وجل ذكره].

وظن أن هناك ما يعارضها فقال: [ثم في رواية أخرى أنه يظهر في صورة شاب موفق ابن اثنين وثلاثين سنة].

وخلاصة القول في تضارب الروايات سواء في حال ظهوره أم في مدة ملكه أنه يُرَجّح الذي عليه اتفاق العلماء وما اشتهر ويترك الشاذ النادر وهذا المبنى يختاره جمع كبير من الفقهاء ، والله العالم.

المطلب الثامن : البحث العلمي في النظر إلى روايات زمن الغيبة.

إنّ غيبة الإمام المهدي عليه السلام أمر متفق عليه بين فقهاء الإمامية وعلمائهم ، وظاهر روايات أصحابنا الإمامية أنها تتضارب في تحديد مدة زمن الغيبة ، فنقل المخالف عدة روايات في ص 46 وما بعدها ، منها رواية الكافي عن أمير المؤمنين عليه السلام في أن زمن الغيبة قد يكون ستة أيام أو ستة أشهر أو ست سنين .. ورواية أخرى أنه ليس بين قتل النفس الزكية وقيام القائم أكثر من خمس عشرة ليلة وروايات أخرى ظاهرها الخلاف في زمن الغيبة ومدته.

ويعلق قائلاً ليظهر "براعته العلمية" في كشف أن النواب قد وضعوا هذه الروايات فيعلق على هذه الرواية بقوله : [فكانت هذه الرواية مقبولة في بداية الأمر مقبولة

لتهدئة النفوس المضطربة، وليضمن النواب الأموال التي يوصلونها إلى المهدي كما زعموا لكن مرّت المدة ولم يظهر شيء فمرت ستة أيام ثم مرت ستة أشهر ثم مرت ست سنوات ولم يظهر شيء ..إلخ].

ولو سلمنا جدلاً أن هذه الروايات من اختراع النواب مع أنه لم يرد عنهم مثل هذه الروايات – أقصد روايات تحديد زمن الغيبة - أو لم يقعوا في أحد أسانيدها على حسب تتبعي القاصر فإننا نقول أنه لو كان هذا الأمر من صنيع النواب لاخترعوا فترةً أطول من ست سنوات وغيرها فالإنسان الطامع بالمال يغرُّه طول الأمل لعمى بصيرته ..ودليل هذا ما نقله هو أن هناك رواية تقول أن هناك بين خروج القائم ومقتل النفس الزكية أكثر من خمس عشرة ليلة !

فهل يكتفي الجشع بنهب المال في خمس عشرة ليلة أم سنين طويلة ؟

ومجمل الأمر أن هذه الروايات ليس فيها ما يحقق مطلب مخالفنا من ثبوت التناقض، فالبداء (1) وارد في مثل هذه الأمور .

---

(1) البداء : البداء في الإنسان : أن يبدو له رأي في الشيء لم يكن له ذلك الرأي سابقا ، بأن يتبدل عزمه في العمل الذي كان يريد أن يصنعه ، إذ يحدث عنده ما يغير رأيه وعلمه به ، فيبدو له تركه بعد أن كان يريد فعله ، وذلك عن جهل بالمصالح وندامة على ما سبق منه . والبداء بهذا المعنى يستحيل على الله تعالى لأنه من الجهل والنقص وذلك محال عليه تعالى ولا تقول به الإمامية . قال الصادق عليه السلام : (من زعم أن الله تعالى بدا له في شئ بداء ندامة فهو عندنا كافر بالله العظيم) وقال أيضا (من زعم أن الله بدا له في شئ ولم يعلمه أمس فأبرأ منه) . غير أنه وردت عن أئمتنا الأطهار عليهم السلام روايات توهم القول بصحة البداء بالمعنى المتقدم ، كما ورد عن الصادق عليه السلام : (ما بدا لله في شئ كما بدا له في إسماعيل ابني) ولذلك نسب بعض المؤلفين في الفرق الإسلامية إلى الطائفة الإمامية القول بالبداء طعنا في المذهب وطريق آل البيت وجعلوا ذلك من جملة التشنيعات على الشيعة . والصحيح في ذلك أن نقول كما قال الله تعالى في محكم كتابه =

أقول : أن معنى ذلك أن الإمام قد يخبر بهذه المدة ولكن يبدو لله أن يطيلها كـما يظهـر من رواية غـضبه لمقتـل الحـسين عليـه الـسلام ، وكـذلك لإذاعـة الـسر مـن بعـض الأصحاب فأخر زمان الظهور إلى حين يشاء ولا نعلمه .

روى الكليني (1) : [عن أبي حمزة الثمالي قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقـول : يا ثابت إن الله تبارك وتعالى قد كان وقت هذا الأمر في السبعين ، فلما أن قتل الحـسين صلوات الله عليه اشتد غضب الله تعالى على أهل الأرض ، فأخره إلى أربعين و ومائة ، فحدثناكم فأذعتم الحديث فكشفتم قناع الستر ولم يجعل الله له بعد ذلك وقتا عندنا ويمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب].

فهذه تدل على جواز حدوث البداء بهذا الأمر وتغيير مدة زمن الغيبة .

ويقول مركز الأبحاث العقائدية (2) : [إن أصل مسألة الإمام المهدي (عج) وغيبتـه وظهوره من المبادئ التي لا يطرأ عليهـا البـداء. نعـم ، قـد يحـصل البـداء في بعـض الخصوصيات من طول فترة الغيبة أو قصرها وعلائم الظهور وفقاً للمصلحة الإلهية

= المجيد : (يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب) ومعنى ذلك أنه تعالى قد يظهر شيئا على لسان نبيـه أو وليه أو في ظاهر الحال لمصلحة تقتضي ذلك الإظهار ، ثم يمحوه فيكون غير ما قـد ظهـر أولا ، مـع سـبق علمه تعالى بذلك ، كما في قصة إسماعيل لما رأى أبوه إبراهيم أنه يذبحه ، فيكون معنى قول الإمام عليه السلام أنه ما ظهر لله سبحانه أمر في شئ كما ظهر له في إسماعيل ولده إذ اخترمه قبله ليعلم الناس أنه ليس بإمام ، وقد كان ظاهر الحال أنه الإمام بعده لأنه أكبر ولده . وقريب من البداء في هذا المعنى نسخ أحكام الشرائع الـسابقة بشريعة نبينا (ص) ، بل نسخ بعض الأحكام التي جاء بها نبينا صلى الله عليه وآله وسلم [محمد رضا المظفـر في عقائد الإمامية] . ا.هـ.

(1) الكافي، ج 1، ص 368 ، باب كراهية التوقيت – ح رقم 1.

(2) موسوعة مركز الأبحاث العقائدية ، ج 4 ، ص 459.

وقد وردت رواية في هذا المجال تؤكد وتصرّح بهذا الموضوع : ... قال : كنّا عند أبي جعفر محمد بن علي الرضا (ع) فجرى ذكر السفياني وما جاء في الرواية من أنّ أمره من المحتوم, فقلت لأبي جعفر (ع) : هل يبدو الله في المحتوم ؟ قال (ع) : نعم قلنا له : فنخاف أن يبدو الله في القائم ! قال (ع) : القائم من الميعاد. (الغيبة للنعماني ـ وعنه البحار 52/250).

وفيها إشارة إلى الآية ((إنّ الله لا يخلف الميعاد)) (آل عمران:9)(الرعد:33)].

فيعني أن هذه الروايات كلها محمولة على البداء الذي هو شبيه بالنسخ ..فتنسخ كل رواية الرواية المتقدمة عليها، وبذلك يسقط الإشكال.

بقي هناك أمرٌ واحد ، وهو سوء فهم المخالف لروايات النهي عن التوقيت وظنه أنها تُعَارض ما تقدم من روايات بيان مدة زمن الغيبة.

والصواب أن روايات النهي عن التوقيت متأخرة عن هذه الروايات وذلك أنه لما رفع الله ذلك العلم عن خلقه ولم يحدد زمنا للخروج نهى الأئمةُ عليهم السلام عن التوقيت من البشر.

قال المخالف في ص 47 :

[ثم جاءت الرواية التي تكذب كل ما سبق، فعن أبي عبد الله جعفر الصادق عليه السلام أنه قال : كذب الوقاتون، إنا أهل بيت لا نوقت ".

فيظهر من هذه الرواية كذب المواقيت السابقة على أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم]. وهذه الرواية مخصوصة بمن يوقت بعد صدور الأمر بالنهي عن التوقيت ، وليس مطلق الأمر فنحن نفهم الروايات بمجملها دون ترك بعضها، فالسنة تفسر بعضها البعض ، فلا تعارض البتّة ، وباطلاع بسيط على كتب شروح الحديث على

الصحيحين يُعْلَـمُ تعـارض الكثـير مـن الأخبـار وكيـف يجمـع العلـماء بينهـا، لأن الأحاديث توضح بعضها البعض ، مع الأخذ بعين الاعتبار قول الإمام : [لا نوقت] وليس [لم نوقت] كي يدعي هذا المتعالم ما ادعاه من كذب الرواية.

وأما رواية علي بن يقطين في الكافي التي ذكرها في ص 48 :

[الشيعة تربى بالأماني منذ مائتي سنة] . فهي تعني أن الإمام بقوله هذا يوضح أن الله بتأخير ظهور الحجة عليه السلام وتعدد مواقيت الظهـور وظهـور البـداء فيهـا كـان المقصد منه أنه [أراد بتربيتهم إصلاح حالهم وتثبيت قلوبهم بالوعد القريب لظهـور صاحب الأمر (عليه السلام) واستيلائه على العباد والبلاد ولو تحقـق الوعـد البعيـد حصل لهم اليأس من لقائه واضطربت نفوسهم وفسدت عقائدهم] (1).

ويعقب بكل جهل ليقول : [فهي أماني وليست حقائق].

وهل كل ما يُمنّى به المرء خيال ؟!

وقبلها ذكر رواية نذكرها الآن، ومعناها أنه يجب تصديق ما يصدر عـن أهـل البيـت عليهم السلام وإن كان ظاهر الكلام التعارض، وهذا كلام متين عليه أقوى الدلائل، بل واستدل عليه الإمام عليه السلام في الرواية ولكنه بتر اسـتدلال الإمـام وأخـذ مـا يريد .

قال المخالف : [للخروج من هذه التناقضات جاءت الروايـة الفاصـلة التـي تقطـع الإشكال كله ،عن أبي جعفر أنه قال : إذا حدثناكم الحديث فجاء على ما حدثناكم به فقولوا : صدق الله ، وإذا حدثناكم الحديث فجاء على خلاف ما حدثناكم به فقولوا :

---

(1) شرح أصول الكافي ، ج6 ، ص 334 .

صدق الله ، تؤجروا مرتين].

وهذا الأمر نسلِّم به ومثال هذا أنه ادعى التناقض بين روايات زمن الظهور ولكن نحن نسلم بها ونرفع وجوه التناقض بشرحها بالأمر المعقول.

وهذا الاستدلال قدّم له الإمام أدلةً تفيد هذا المعنى فقال بالرواية :

[إن موسى عليه السلام لما خرج وافداً إلى ربه، واعدهم ثلاثين يوماً ، فلما زاده الله على الثلاثين عشراً ، قال قومه: قد أخلفنا موسى فصنعوا ما صنعوا].

فانظر كيف أن قوم موسى طعنوا بصدق نبيهم لما تأخر عنهم وظنوا أنه خانهم الوعد .. ولكن الله زاده عشراً ولم يكن ليتأخر ولم ينقض عهده معهم، بل كان أمراً إلهياً.

ومن هنا يجب التسليم لما يثبت عن آل محمد عليهم السلام ، ونضيف هذه الرواية التي تؤكد هذا المعنى ، حيث روى ثقة الإسلام بسند صحيح (1) :

[عن أبي عبيدة الحذّاء قال : سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول : والله إن أحب أصحابي إلي أورعهم وأفقههم وأكتمهم لحديثنا وإن أسوأهم عندي حالا وأمقتهم للذي إذا سمع الحديث ينسب إلينا ويروى عنا فلم يقبله اشمأز منه وجحده وكفر من دان به وهو لا يدري لعل الحديث من عندنا خرج وإلينا أسند ، فيكون بذلك خارجاً عن ولايتنا].

---

(1) الكافي، ج2، ص ، 223 ، باب الكتمان، ح رقم 7.

وينقل فيها بعد كلام آية الله آصف محسني في كتابه [مشرعة بحار الأنوار] (1) وهو إشكال ليس في محله ، وهو ملقىً على أهل السنة والشيعة سواء.

يقول المخالف في ص 48 : [قال آية الله محمد آصف محسني " إذا فرضنا عمر الإمام المنتظر بعد ظهوره أربعين سنة فضلاً عن تسع سنوات كما في بعض روايات الباب، فالأمر لا يخلو من غرابة ، فإن انتظار أكثر من ألف سنة وربما أكثر من آلاف السنين لظهوره عليه السلام في مدة قليلة لأهل عصر واحد عجيب وغريب .

وإن ظفر القاري بجوابه فالرجاء منه إعلام المؤلف الفقير في فرض الحياة، وكل ما قيل ورأيته في امتثال المقام قعقعة ومجرد كلمات].

وهذا الإشكال وإن كان عجيباً غريباً، إلا أن الأعجب منه هو استدلال المخالف به مع العلم أن نفس الإشكال يقع عليه إذ أن المهدي عندهم لأهل عصر واحد في حين أنهُ لا ينعم به في بقية العصور.

وهذا الإشكال يجاب عليه بأيسر جواب وهو أن الحجة عليه السلام وإن لم يظهر للقرون الخالية إلا أن الرجعة كفيلة بسدّ هذا الإشكال ، فيرجع أهل الإيمان الخالص وأهل الكفر الخالص وبذلك يعمُّ خيره السابقين والحاضرين.

---

(1) كتاب مشرعة بحار الأنوار من الكتب التي هي محل نظر من علمائنا الأجلاء لما فيه من مغالطات ، وقد سألت آية الله الحاج مسلم الداوري – دام ظله الوارف - عنه فقال :

[لا يعجبني تأليف مثل هذا الكتاب الذي يقلّل من أهمية تُراث الطائفة الحقة وكبار علمائها ومن هذا يظهر الجواب عن بقية الأسئلة].

وسألت سماحة السيد علي الميلاني – دام ظله الوارف - عنه فقال :

[لم يستحسن أحدٌ من علماء الحوزة العلميّة الأعلام هذا العمل فيما نعلم] والسؤالان مكاتبة.

في [مستدرك سفينة البحار] (1) :

[قال أبو عبد الله (عليه السلام) : أول من تنشق الأرض عنه ويرجع إلى الدنيا الحسين بن علي (عليه السلام) وإن الرجعة ليست بعامة ، وهي خاصة لا يرجع إلا من محض الإيمان محضا أو محض الشرك محضاً .

وفيه عن أبي جعفر (عليه السلام): أن رسول الله وعليا صلوات الله عليهما سيرجعان.

عن الصادق (عليه السلام) قال: مما كلم الله تعالى رسوله ليلة أسرى به: يا محمد ! علي آخر من أقبض روحه من الأئمة، وهو الدابة التي تكلمهم.

... قال السيد المرتضى ما ملخصه : إن الذي تذهب الشيعة الإمامية إليه أن الله تعالى يعيد عند ظهور الحجة المنتظر (عليه السلام) قوما من شيعته ممن تقدم موته ليفوزوا بثواب نصرته ومعونته ، ويعيد قوما من أعدائه لينتقم منهم فيلتذوا بما يشاهدون من ظهور الحق . والدليل على ذلك أنه لا شبهة على عاقل في أنه مقدور لله تعالى غير مستحيل في نفسه ، ونرى كثيراً من المخالفين ينكرون الرجعة إنكار من يراها مستحيلة غير مقدورة ، وإذا ثبت ذلك فالطريق إلى إثباتها إجماع الإمامية ، وإجماعهم حجة لدخول قول الإمام فيه].

وأما ما أعاد ذكره من اختلاف زمن الغيبة فقد مرّ أن هذا معلول بالبداء ، والله العالم.

---

(1) مستدرك سفينة البحار، ج 4، ص 86

المطلب التاسع : الحيرة دليل الغيبة.

ذكر المخالف في ص 50 بعض أقوال علماء الطائفة في دخول الحيرة على الشيعة بعد وفاة الإمام العسكري عليه السلام، و هنا نذكر بعض ما نقله من أقوال وفيما بعد نعقب.

قال النعماني (1) : [لأن الجمهور منهم من يقول في الخلف : أين هو ؟ وأنى يكون هذا ؟ وإلى متى يغيب ؟ وكم يعيش هذا ؟ وله الآن نيف وثمانون سنة ، فمنهم من يذهب إلى أنه ميت ، ومنهم من ينكر ولادته ويجحد وجوده بواحدة ، ويستهزئ بالمصدق به ، ومنهم من يستبعد المدة ويستطيل الأمد].

قال ابن بابويه (2) : [رجعت إلى نيسابور وأقمت بها ، فوجدت أكثر المختلفين إلي من الشيعة قد حيرتهم الغيبة ، ودخلت عليهم في أمر القائم عليه السلام الشبهة].

أقول : إن اختلاف الشيعة في فترة ما بعد الإمام العسكري دليل على التزامهم بإمامة أهل البيت عليهم السلام ، ولو لم يكونوا يأتمون بأهل البيت عليهم السلام لما نشأت هذه الحيرة ، فهم قد اعتادوا على التمسك بإمام بعد وفاة أي إمام ، ومن هنا لما لم يظهر لهم الإمام الحجة عليه السلام وغابت عنهم روايات أهل البيت عليهم السلام اضطربوا في أمرهم ، فنهض علماء المذهب ليوضحوا للناس حقيقة الأمر.

ومن هنا ألفتُ الانتباه إلى أمر مهم ، وهو افتراض الخصوم أن الغيبة محض اختراع من السفراء الأربعة لجني الأموال .. فهذا الاستدلال يظهر بطلانه بهذه الحيرة وبقيام

---

(1) الغيبة، ص 159.

(2) كمال الدين وتمام النعمة ، ص2 .

العلماء بجهدهم لإنهائها ، فهل كـان الـسفراء هـم مـن زرع الحـيرة في عقـول آلاف الناس في شتى أقطار البلاد الإسلامية ؟! وهل كـذلك علـماء الطائفـة كـانوا يجبـون أموال الخمس في جيوبهم كما يزعمون في حق السفراء الأربعة ؟!

إن الحيرة التي أصابت كل من خامرت روحه معنى الولاء الحقيقي وروح التشيع قد كشفت عن ثبوت خط الإمامة وأن الناس جالت دون إمامٍ تتبعه من آل محمد علـيهم السلام ، وكذلك نهضة علماء الشيعة لبيان هذا الأمر ومن هنا يظهر أن أمـر الغيبـة لم يكن من صنيع السفراء الأربعة رضوان الله عليهم أو ثلة صغيرة من العلماء.

إن الأعداد الهائلة للشيعة في مشارق الأرض ومغاربها لم تكن لتقع في حيرةٍ يشك فيها الناس ويحتار رأيهم فيها دون صواب ، وتهيم العقول في قفار الحـيرة والريبـة في ليلـةٍ وضحاها ، وبدون مقدمات سابقة ، وإنما هذا دليل على التزامهم بإمامة أهـل البيـت عليهم السلام وافتقارهم إلى إمامٍ مـن آل محمـد علـيهم الـسلام يـسوسهم في ديـنهم ودنياهم .

إن هذا لا يمكن تفسيره إلا بأن الشيعة كانوا ملتزمين بخط الإمامـة وبـأن كـل إمـام يخلفه ابنه لا أحد آخر من أقاربه ، ومثل هذا الاعتقاد الهائل لا يمكن أن ينتشر في يوم وليلة ، أو من ثلة لا تتجاوز أربعة أشخاص كالسفراء الأربعة مثلاً !

والعجيب أن المخالف يكرر قول الله تعالى :

[وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا] .

في حين أنه يعترف أن روايات أهـل البيـت علـيهم الـسلام تحـل هـذه الإشـكالات وبذلك يبقى الأمر صافياً بلا إشكال ويكون الأمر من عند الله لأنه ما من اختلاف .

يقـول المخـالف في ص 51 : [فهـذه روايـات معلبـة وجـاهزة ، وهـي لحـل جميـع الإشكالات، وما عليك إلا أن تختار أحد الأئمة وتنسبها إليه ، وستجد من يصدق بل من يصفق].

وهذا إقرارٌ واضحٌ وصريح أن روايات المذهب متسقة مع بعضها الـبعض وأن كـلام الأئمة عليهم السلام يحل الإشكالات الظاهرية وبذلك تسقط كل إشكالاته.

أما دعواه أن الشيعة نسبوها للأئمة عليهم السلام فهي حجة عليه لا علينا ، فبإمكـان الشيعي أن يقول أن البخاري ومسلم ركبا أسانيد كتابيهما واخترعا الأحاديث .!

فالآن قد ثبت توافق الروايات الشيعية مع بعـضها وأنهـا تُـسْقِط الـشبهات وتتـوائم والواقع الحاصل .. وباعتراف المخالفين أنفسهم ، وهي – تحل جميـع الإشـكالات – كما أقرَّ هذا المخالف ، ولا يسعني الآن إلا أن أقول :

[وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا] .

المبحث الخامس

(مناقشة أدلة الشيعة على وجود الإمام المهدي عليه السلام)

وفيه ثلاثة مطالب :

1- مناقشة كلامه عن الأدلة العقلية على إمامة الإمام المهدي.

2- مناقشة إشكالاته على الأدلة النقلية على وجود الإمام المهدي "ع".

* مناقشة الإشكال الأول .

* مناقشة الإشكال الثاني .

* مناقشة الإشكال الثالث .

3- رد أقواله وحججه في ما سماه الأدلة على نقض مهدوية الإمام الثاني عشر.

*مناقشة الدليل الأول .

*مناقشة الدليل الثاني .

* مناقشة الدليل الثالث .

المطلب الأول : مناقشة كلامه عن الأدلة العقلية على إمامة الإمام المهدي.

ابتدأ المخالف بحثه حول الدليل العقلي بما يُخبر عن " كمِّ علمه " ، فمن يصرح من الشيعة الإمامية بأن الإمامة واجبة بأدلة عقلية بحتة فإنه لا يوجب إمامة علي بن أبي طالب عليه السلام كشخص من ناحية عقلية .

فإننا نثبت وجوب الإمامة عقلاً ، ولكن من ناحية أخرى فإننا نثبت شخص من يقوم بها نصاً، وهذا يظهر جهل مخالفنا إذا يقول في ص 53 :

[دليل العقل : ضرورة وجود إمام في الأرض عنده علم الشريعة يرجع إليه الناس في أحكام الدين، ثم ضرورة أن يكون معصوماً، ثم ضرورة أن يكون من أولاد الحسين بن علي رضي الله عنه، ثم ضرورة القول بالوراثة العمودية – يعني من نسل الحسين رضي الله عنه -، ثم ضرورة القول بوفاة الحسن العسكري ثم ضرورة أنه لا معصوم إلا محمد بن الحسن العسكري].

وهذا جهل واضح لا حاجة لبيانه، فإن ضرورة قيام علي بن أبي طالب عليه السلام بقيادة الأمة كانت نصاً من النبي صلى الله عليه وآله ، وليس عقلاً وإنما المجال العقلي يثبت وجوب قيام إمام بعد النبي صلى الله عليه وآله دون تشخيصه لأن هذا من مطلق صلاحية النص، فهل عرف المخالف مبلغ علمه وعلم أحمد الكاتب الذي تطفل عليه في هذا الموطن وفي غيره ؟!

وذكر ما سماه بأدلة الشيعة العقلية ونحن سوف نناقش مجمل كلامه واعتراضاته ، وفيها بعض نشرح بإفاضة أدلتنا دون خلل في البيان ولا جهلٍ مطبق كهذا الذي يهرف بما لا يعرف.

قال في ص 56 : [وأما قولهم إن اللطف واجب على الله فهذا فيه سوء أدب مع الله سبحانه وتعالى، فلا أحد يوجب على الله شيئاً بل إن الله يفعل ما يريد].

أقول : هذا إشكال منبعه قلة تدبر كلام الله وقرآنه الكريم ، فإن قول الإمامية بوجوب اللطف على الله هو وجوب بلا إيجاب أو إلزام من البشر ، وإنما الله أوجب على نفسه اللطف فصار حينها [اللطف واجب على الله].

يقول المولى المازندراني في [شرح أصول الكافي] (1) :[واعتقادنا أن اللطف واجب في حكمته ورحمته كما قال : (كتب ربكم على نفسه الرحمة)].

ومن هنا يظهر أن اللطف هو ما أوجبه الله على نفسه ، فأين ادعاء المخالف أن هذا سوء أدب مع الله، وهل هذا إلا جهله بكتاب الله ؟!

وجدير بالذكر أن المعلم الثاني (الفارابي) قد ذهب لكون إرسال الأنبياء واجباً فقال (2) : [وَلما كَانَ ذَلِك وَاجِبا – أي النبوات - لم يكن يَنْبَغِي أَن يُرْسل إِلَيْهَا من لَيْسَ من طبعها لأَنهم لم يَكُونُوا يقدرُونَ على الِاسْتِفْهَام مِمَّن هُوَ من غير طبعهم].

ثم يقول : [ثم دعوى أن هذا لطف، يلزم منه أنه لا بد من إمام معصوم لكل زمان وإمام معصوم لكل مكان، وإذا كان الأمر كذلك فكم معصوماً نحتاج ؟!].

أقول : إن هذا الفَرض المذكور باطلٌ جملةً وتفصيلاً، والتسليم به محض جهل إذ هو ناقضٌ لعالمية الرسالة المحمدية إذ أن محمداً رسول الله صلى الله عليه وآله كان رسولاً للأمة ومع ذلك تمّ التكليف الشرعي المنوط به إذ قام به وأنجزه.

---

(1) شرح أصول الكافي، ج1 ، ص12.

(2) السياسة للفارابي ، ص 13.

فإذا سلّمنا أن قيام الحجة على العالمين واللطف الواجب على الله بأن يرسل لهم من يوجههم لصالح العمل ويبعدهم عن سيء العمل يستلزم وجود معصوم في كل مكان فقد أبطل القائل بهذا القول الفاسد نبوة النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

وأما وجوب وجود معصوم في كل زمان فهذا ثابت لا محالة .

وحاصل الأمر أن كلامه باطل من ناحية عدم الملازمة بين اللطف وتعدد الحجج الإلهية كالرسل والأوصياء ، فإن اللطف يحصل بالقيِّم الواحد على دين الله تعالى ، لذا ورد في قول أئمتنا عليهم السلام أنه لو كان لله حجتان لكان أحدهما ناطق والآخر صامت .

ويقول : [ونحن نعلم علم اليقين أن الدين قد كمل بمحمد صلى الله عليه وسلم ، وهو لا يحتاج إلى من يكمله، بل يحتاج إلى من يبلغه، وهذا يقوم به الثقة المأمون وهم نقلة الدين الذين نقلوا القرآن الكريم، فإن لم يكونوا ثقات مؤمنين في نقل القرآن فكيف قُبِل منهم؟! وإن كان القرآن لا ينقله إلا المعصوم فأين قرآن المعصوم؟!].

أقول : إن الإمامية تسلم بكمال الدين وهذا ليس موردُ خلافٍ أصلاً، وإذا كان هذا المخالف يكتفي بنقل الثقة المأمون فهذا عندنا باطل إذ أن الدين ليس مجرد نقولات تُنقل بل هو فقه وفهم للنصوص وهذا لا يقدر عليه إلا حَمَلة الشريعة .

ولم يقدر عليه لا الصحابة ولا التابعين ، لذا تنازعوا فيما بينهم ومنهم من حاد عن الحق المبين ، بخلاف أئمتنا المعصومين (ع) .

ويكفيك دليلاً على أن الدين هو عبارة عن (فقه) وليس (حمل ونقل) ما صنّفه بدر الدين الزركشي في كتابه [الْإِجَابَةُ لِإِيْرَادِ مَا اسْتَدْرَكَتْهُ عَائِشَةُ عَلَى الصَّحَابَةِ] فانظر كم اختلف الأصحاب في فهم ما نقلوه عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله ، لذلك

نحن نرى الحاجة إلى أئمة أهل البيت عليهم السلام الذين نعمل بفقههم وشريعتهم الربانية الصحيحة .

عدا على ذلك أننا لا نقول بوجوب الإمامة لأن الإمام موكل بنقل الدين ، فالإمام هو القائد والخليفة والفقيه والواعظ ولا يقتصر دوره على النقل بل هو حجة إلهية تامة والحاجة إليه كما هي الحاجة إلى الرسول ، فدور الرسول لم يكن مقتصراً على نقل الوحي وإنما كان قائداً عاماً في أمور الدين والدنيا لحاجة الناس إليه .

وأما بخصوص نقل القرآن فإن القرآن متواتر ولا يشك بتواتره إلا رجل جاهل، والمتواتر لا يضر فيه دخول الكفار والمنافقين كما عليه العلماء والفقهاء.

وقرآن المعصوم (ع) هو عين قرآننا اليوم ، ويكفي أن ما يقرأه المسلمون اليوم هو ببركة المعصوم (ع) وهو ما أخذوه عن أمير المؤمنين صلوات الله عليه .

ويقول : [ولو احتيج إلى أحد يبلغ الدين ويعيش كل هذه المدة لطوّل الله عمر محمد صلى الله عليه وسلم].

أقول : وهذا إشكال لا يقوم أبداً ، وبإمكان المعترض أن يقول : ولو احتيج إلى أحد يبلغ الدين ويعيش مدة طويلة لطوّل الله عمر آدم عليه السلام .. فما جواب هذا المتعالم؟!

وإنما الصواب هو أن الله يبعث حججه بتعاقب لحكمته البالغة، فلا معنى للقول بلزوم أن يبقى النبي صلى الله عليه وآله مدة طويلة وإلا فلم مات آدم عليه السلام ؟!

ويقول : [ثم يقال أيضاً : إنكم نقضتم دليلكم (اللطف) حين جوزتم بقاء الأمة بدون معصوم أكثر من ألف عام!].

أقول : سبق مناقشة هذه القضية وبيان أن الغيبة لا تنافي اللطف مطلقاً في المبحث الثالث في الكلام في انتفاء التناقض بين اللطف والغيبة ، فراجع.

إن الدليل الذي يُلزم المعترض على وجود إمام حجة مفترض الطاعة في كل زمن هو الدليل العقلي الذي يقوم على وجوب قيام خليفة على الأمة ويحكم بشريعة الله عزوجل ، فالحاجة إلى القائد والسائس ضرورة عقلية، وإلا فلا فرق بين الإنسان والبهيمة بل لعل البهائم ترتقي بحالها إذ أنها تنساق لطبيعتها وتنقاد لراعيها وتسلم بحاجتها إلى ذلك بخلاف منكر هذه الضرورة .

يقول ابن خلدون عن طبيعة الإنسان (1) : [وشرّف بوصفه على المخلوقات ومنها الحاجة إلى الحكم الوازع والسّلطان القاهر إذ لا يمكن وجوده دون ذلك].

وكذلك جماهير المسلمين لما اقترب موت عمر نادوا بالاستخلاف وقالوا لو أن لعمرَ قطيعاً لاستخلف عليه من يرعاه فرعاية الناس أولى.

قال عبد الله بن عمر لأبيه (2): [إني سمعت الناس يقولون مقالة، فآليت أن أقولها لك، زعموا أنك غير مستخلف، وإنه لو كان لك راعي إبل، أو راعي غنم، ثم جاءك وتركها رأيت أن قد ضيع فرعاية الناس أشد].

وكذلك ما رووه بأسانيد جيّدة أن النبي صلى الله عليه وآله استخلف على أهل المدينة رجلاً يؤم الناس في صلاتهم وكذلك استخلاف علي عليه السلام في غزوة تبوك ، ورووا بأسانيد جيدة أيضاً أن الناصبي مروان بن الحكم كان يستخلف أبا هريرة في حال غيابه عن المدينة المنورة .

---

(1) مقدمة ابن خلدون ، ص 40.

(2) صحيح مسلم، ج3 ، ص 1455 ، ح رقم 1823.

وذلك أن الحاجة لمن يسوس الناس ويقضي حوائجهم ويلبي مطالبهم أمر فطري بشري ، وإلا لكان النبي صلى الله عليه وآله ترك الناس بلا سائس يقودهم وهادٍ يدبر أمورهم ، ولترك مروان بن الحكم أهل المدينة على ما هم عليه لحين رجوعه.

إذن الفطرة البشرية تنادي بوجوب وجود خليفة لرسول الله صلى الله عليه وآله ، وبما أننا نقر بوجوب وجود خليفة في ذاك الزمان فلا مناص من القول بوجود خليفة في هذا الزمان وفي كل زمان ، إذ أنه يُستقبح أن تكون خلافة رسول الله والقيادة الدينية والدنيوية واجبة في حقبة دون أخرى ، ولا يعكر على هذا الاستدلال إلا القول بمناقضة الغيبة لهذا وأُجيب سابقاً عليه ، ونظرية الشورى واضحة البطلان والبحث في ذلك موكول إلى محله وسيأتي في مصنف منفرد ، وحينها لا يبقى إلا النص والالتزام بالنص على ولاية أمير المؤمنين عليه السلام ، وهذا سنبحثه في محله كذلك إن شاء الله تعالى في بحوث مستقلة .

وقد ذكر الشيخ محمد آل عبد الجبار في كتابه [الشهب الثواقب لرجم شياطين النواصب] بعض الاستدلالات العقلية الظاهرية والباطنية على إمامة أئمة أهل البيت عليهم السلام ، ونحن نذكر منها مقتطفات موجزة إن شاء الله .

ذكر في كتابه (1) عدّة وجوه في باب الاستدلال العقلي فقال :

[لا مرية في لطف الله بخلقه ورحمته لهم مدة التكليف حتى ينفخ في الصور ، ولا يجوز الإهمال عليه ، ولا يتم ذلك إلا بنصب قَيِّمٍ يبين لهم ما يحتاجون إليه ، كيف والحاجة متجددة ، وهم مفتقرون إليه في أحكام التكوين والتشريع].

---

(1) الشهب الثواقب لرجم شياطين النواصب ، ص 135 .

وهذا الوجه الأول الذي ذكره من حيث قيام الصِلة بين الأرض والسماء في شخص ذلك القيّم على أمور العبادة هو حاجة ضرورية للعباد وكذا أمور الدنيا ، والإشارة منه إلى تجدد الحاجة هو أن الحاجة إلى الإمام هي عين الحاجة إلى النبي ، وهي متجددة ولا تنقطع لحاجة الناس للمرشد ، والوجه الثاني الذي ذكره فيه لفتات وإيضاحات أكثر .

وذكر الشيخ في الوجه الثاني قائلاً (1) :

[لا خلاف في شدة الحاجة إلى الإمام (عليه السلام) ، وعدم الاستغناء عنها في كل زمان ، كما هو ظاهر من مقامها ، ونسبة الخلق لها كما قال الله تعالى ورسوله وعرفوه ، لا كقول العامة إنها كرئيس القافلة ، وأمير البلد ، ومن ادعيت له ، أو ادعاها غيرهم (عليهم السلام) لم يكن لهم حجة ، ولم [تستجمع] شروط الولاية التي عنها ، وكفى أنها عن اختيار الأمة ، فتبطل إمامة غيرهم ، فتتعين إمامتهم (عليهم السلام) وهو المطلوب].

والحاجة للإمامة من أدل الدلائل عليها هي وظائف الإمامة وفوائدها التي لا تفرض سلطتها على الجانب الديني دون الجانب السياسي وبقية الجوانب في الحياة . وإنما كاملة متكاملة في أحوالها ، ويكفي أنها فرضٌ من الله فلم يثبت بطلانها وثبت بطلان اختيار الناس وخير دليل ما رآه المسلمون من فساد على مرّ التاريخ من قتل وتشريد لكل من يخالف هؤلاء السلاطين الجائرين ، حتى بلغ الأمر بهم إلى تقرير استعباد الناس مقابل استعلائهم وطغيانهم .

---

(1) الشهب الثواقب لرجم شياطين النواصب ، ص135.

يقول الشيخ العثيمين (1) :

[فلو أن ولاة الأمور سكنوا القصور الفخمة، ركبوا السيارات المريحة، ولبسوا أحسن الثياب، وتزوجوا وصار عندهم الإماء، وتنعموا في الدنيا أكبر تنعم، والناس سواهم في بؤس وشقاء وجوع، فعليهم السمع والطاعة؛ لأننا لنا شيء والولاة لهم شيء آخر].

وذكر الشيخ آل عبد الجبار في الوجه الثالث قائلاً (2) :

[لا شك عند من أدرك محمداً (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وسمع به أنه (صلى الله عليه وآله وسلم) نبي كامل رحيم [بأمته] شفيق لا يهمل أمته بعده ، مع علمه بتعليم الله بما ينفع بعده ، أو يقول إنه رجل كامل عاقل حكيم جامع ، ولا أقام شرعاً محكماً بعقله وتدبيره ، وإن لم يقر بنبوته فنقول : هل ينصب فيما بعده بهذا الأمر العظيم نصباً مشتهراً مشهوراً أم لا ؟ والثاني باطل ، وإن لم يكن كما كان ووصف به ، ويرجع النقص في جانب الله تعالى ، فإنه خاتم الرسل والمبلغ لخلقه ولا نبي بعده وهو (صلى الله عليه وآله وسلم) ، يأمر أمته بالوصية الجزئية في المال الجزئي فضلاً عن العظيم ، فكيف في هذا الأمر ، الأمر الأعظم الذي تركه يبطل نبوته وشريعته ، وتتخطفها الشياطين وتمزقها ، وما كان (صلى الله عليه وآله وسلم) يأمر غيره ويفعل خلافه بل ما هو أقبح بكثير ، فوجب أنه لا بد من نصبه قيما جامعا مانعا كاف لما بعث به وندب إليه قبل من قبل باختياره ، وأبى بعض عن عناد وحسد وجحود وتبعية . وقد وقع منه(صلى الله عليه وآله وسلم) ذلك مدة حياته منوعاً فعلاً وقولاً وبين نقص غيره

---

(1) شرح رياض الصالحين ، ج3 ، ص 659 .

(1) الشهب الثواقب لرجم شياطين النواصب ، ص 136.

وقصوره عن هذه المرتبة كذلك ، وهذا لا تختلف فيه الإمامية].

فإننا ننزه ساحة الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله عن هذا العبث السخيف وعن هذا الإسفاف الرخيص عن أن ينسب له أنه ترك أمته تتصارع فور دفنه وتنشغل عن تجهيزه ودفنه حتى وقتٍ متأخر وذلك لأجل الصراع على كرسي الحكم وفتح باباً للصراع إلى يومنا هذا ، يقول العلامة التفتازاني (1) عن وجوب نصب الإمام :

[العمدة إجماع الصحابة حتى جعلوا ذلك أهم الواجبات واشتغلوا به عن دفن الرسول صلى الله عليه وسلم].

فصار الصراع في سقيفة بني ساعدة أولى من دفن الجسد الأعظم والأطهر بين خلق الله كلهم !

إن اللطف الإلهي مقتضٍ لتنصيب إمام مفترض الطاعة من الله بحجةٍ واضحة وصحيحة لإقامة الحجة من الله على عباده بأن فرض لهم ما يوجب لهم الخير ويبعد عنهم السوء ، وفيما بعد أي سوءٍ يظهر فهو مما تجنيه الأمة على نفسها برفض هذا الحق وخلاف هذا هو عين الافتراء على الله ورسله بنسب الظلم لهم ، والعمل على ترجيح ظهور المفسدة على خلافها ، يقول المستبصر الأستاذ سعيد أيوب (2) : [أين الوصية بخلافة راشدة متكفلة بصلاح النفوس والأموال والأحكام والأخلاق والصالح العام . هل يجوز أن يخشى معاوية بن أبي سفيان أن يترك أمة محمد بعده بلا راعي لها ولا يخشى محمد ذلك ؟ أيكون سلاطين الإسلام الذين ورثوا الخلافة من والد إلى ولد أحرص على مصلحة الأمة من نبي الرحمة ؟].

---

(1) شرح المقاصد ، ج5 ، ص 236 .

(2) معالم الفتن ، ج1 ، ص 272 .

المطلب الثاني : مناقشة إشكالاته على الأدلة النقلية على وجود الإمام المهدي "ع".

إن الاعتقاد بالإمام المهدي عليه السلام أمر ثابت عند الشيعة ومن العقائد الراسخة ، والشيعة في ترسيخ عقائدها لا تعمل بأخبار الآحاد التي لا تفيد اليقين والقطع ، وإنما بالتواتر ، فضلاً عن الأدلة العقلية التي ألمحنا لها ، ولما تواترت أخبار الإمام الحجة عليه السلام قطعنا بصحة اعتقادنا وحقَّ لنا أن ندافع عن هذا المعتقد ، وقد ذكر الكاتب مناقشته لثلاثة أدلة عقلية ملأها بالكذب .

* مناقشة الإشكال الأول وذكره في ص 58 :

قال في نقاشه لرواية متواترة عن الإمام الصادق عليه السلام في قوله : [لو بقيت الأرض بغير إمامٍ لساخت] ما نصه : [أن الواقع يشهد ببطلانه وقد كانت فترات بين الرسل ولم تسخ الأرض بأهلها ، قال تعالى : (يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ) ، فهذا من أعظم الأدلة على بطلانه].

وهذا نقض مِلْؤُه الجهل ، ففي الرواية أن الأرض لا تخلو من إمام ولم تشترط عدم خلوّها من الرسل ، وإنما ثبوت الأرض قائم بوجود الحجة سواء كان نبياً مرسلاً أم إمام مفروض الطاعة ، فالأرض لا تخلو من حجةٍ لله رسولاً كان أو وصياً .

والمعنى أيضاً أنه في حال خلو الأرض من الرسل لا يلزم منه أن تخلو الأرض من الحجج والأوصياء الذين هم خلفاء الأنبياء ، وهم الحجج لله اتفاقاً كما في بعض روايات أهل البيت عليهم السلام ما يفيد ويؤكد هذا المعنى .

ومنها ما رواه الصدوق الأول في [الإمامة والتبصرة] (1) عن أمير المؤمنين عليه السلام : [اللهم ، لا تخل الأرض من حجة لك على خلقك ، ظاهر أو خاف مغمور ، لئلا تبطل حجتك وبيناتك].

وما رواه ابنه الشيخ الصدوق في [الأمالي] (2) عن الإمام السجاد عليه السلام :

[ولم تخل الأرض منذ خلق الله آدم من حجة لله فيها ، ظاهر مشهور ، أو غائب مستور ، ولا تخلو إلى أن تقوم الساعة من حجة لله فيها ، ولولا ذلك لم يعبد الله].

وذكر المخالف ما أكمل به تعقيبه على الدليل الأول ما نصه :

[بل إن واقع الشيعة اليوم يُكذب هذا الحديث ، فغيبة الإمام ، وقيام الشيعة بتأسيس دولة لهم ، ونقل كل ما يخص الإمام لعلماء الشيعة عن طريق ولاية الفقيه ، يدل على بطلان هذا الحديث].

أقول : إن الرواية تقول بصريح العبارة أن الأرض لا تخلو من إمام ، وغيرها يفيد أن الإمام موجود سواء كان حاضراً أم غائباً فما علاقة ظهور الدول بتواجد الإمام ؟ وأين يظهر أن قيام الدول الشيعية ينافي وجود إمام ؟!

إن قيام دول شيعية لا ينافي وجود الإمام عليه السلام ، فلم نقف على روايات تقول أنه لا أئمة طالما أن هناك دول شيعية !

وأين يظهر أن من الرواية أن قيام علماء الشيعة ببعض مهام الإمام عليه السلام يعني عدم وجوده ؟!

ألا يدلُّ هذا على أن النصوص في وادٍ وعقل هذا المتخبط في وادٍ آخر !

---

(1) الإمامة والتبصرة ، ص 26 ، ورواه الشيخ الصدوق في علل الشرائع – ج1 - ص 195.

(2) الأمالي ، ص253.

* مناقشة الإشكال الثاني :

ذكر رواية تفيد أن النبي صلى الله عليه وآله أخبر بأن الإمام الحسين إمام وأبو تسعة من الأئمة ، وجواب الكاتب كان نفيٌ وتأجيل !

فقال :[لا شك أن النبي لم يقل .. إلخ] !!! وأجّل نقضها لحين التحدث عن (الأدلة التي تنقض الروايات الدالة على مهدوية محمد بن الحسن العسكري).

* مناقشة الإشكال الثالث :

قال الكاتب الكاذب : [قالوا إن حديث المهدي مشهور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم – فلا إسناد صحيح له – وقد تواترت النصوص عليه عند الشيعة في البلاد المتباعدة خلفاً عن سلف].

وقبل أن نشرع بنقض جوابه لا بد أن نُظهر كذبه وافترائه فإن الشيعة لا تقول بانعدام سند صحيح عن النبي صلى الله عليه وآله ، ونتحداه أن يثبت هذا القول.

ولنبيّن كذبه وإفلاسه نذكر ما رواه الصدوق الأول في [الإمامة والتبصرة] (1) :

[سعد بن عبد الله قال : حدثنا يعقوب بن يزيد ، عن حماد بن عيسى عن عبد الله بن مسكان ، عن أبان بن تغلب ، عن سليم بن قيس الهلالي ، عن سلمان الفارسي رضي الله عنه ، قال : دخلت على النبي صلى الله عليه وآله ، فإذا الحسين بن علي على فخذه ، وهو يقبل عينيه ويلثم فاه ، ويقول : أنت سيد ابن سيد ، أنت إمام ابن إمام أبو أئمة ، أنت حجة الله ابن حجته ، وأبو حجج تسعة من صلبك ، تاسعهم قائمهم] .

---

(1) الإمامة والتبصرة ، ص 110 ، ح رقم 96.

أقول : وهذا إسناد صحيح عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، فسعد بن عبد الله هو الأشعري القمي الثقة من وجوه الطائفة وأجلائها ، ويعقوب بن يزيد بن حماد الأنباري ثقة ، وحماد بن عيسى هو الجهني صاحب الإمام جعفر عليه السلام الثقة ، وعبد الله بن مسكان ثقة ، وأبان بن تغلب مولى بني جرير ثقة ، ومن بعده أنّى لنا الكلام فيهم ؟!

فكيف ينسب لمخالفيه قولاً كاذباً ومن ثم بكل جرأة يتعبأ للرد على أوهام اخترعها !

وفي رواية عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام عن رب العزة يقول : [.. وإن المهدي أنتصر به لديني وأظهر به دولتي وأنتقم به من أعدائي ..] .

وعقب عليها الشيخ هادي النجفي بقوله (1) : [الرواية صحيحة الإسناد] .

وفي باب مولد الصاحب عليه السلام في الكافي الشريف صحح وحسّن العلامة المجلسي رضوان الله عليه عدّة روايات منها الأحاديث : [4- 8 – 15-20-24-25-26-29-31] (2).

فهذا يُظهر لك مستوى الكذب الذي يُتقنه الكاتب الوهابي ، فكيف صار حديث المهدي لا إسناد صحيح له ؟! وأما نقضه فهو متجانس مع جهالاته السابقة ، فقد قال : [هذا الحديث لا ينسبه إلى رسول الله إلا فرقة واحدة من فرق الشيعة ، التي بلغت قريباً من سبعين فرقة كلها تنفي هذا الحديث ... – إلى قوله – كلهم خالفوا الاثني عشرية في هذه العقيدة ، وقالوا إنه ليس هناك ولد بعد الحسن العسكري فكيف يُقال بعد هذا الاختلاف إنه متواتر ؟!]

---

(1) موسوعة أحاديث أهل البيت عليهم السلام ، ج1 ، ص 458 .

(2) مرآة العقول ، ج 6 – باب مولد الصاحب عليه السلام – ص 171 : ص 201.

وهنا لا نرى إشكالاً علمياً يقوم أصلاً ، فإن مخالفة أي فرقة للحق لا تعني بطلان الحق ولله در أمير المؤمنين عليه السلام إذ قال : [لا يـُعرَف الحقُ بالرجال].

وهذا الكاتب جعل الرجال حجة على الحق ومخالفتهم للحق ميزاناً عادلاً ، وعلى نفس حجته فإن هناك الكثير من الفرق الإسلامية خالفت أهل السنة في معتقداتها ، بل وهناك من أهل السنة من خالفهم في الكثير من العقائد ، فقياسه واضح البطلان.

وكذلك شذّ الوهابية بمخالفة الأمة جمعاء وخرجت على إجماع الأمة في كثير من القضايا التي هي تعتبر من المسلمات.

ويتابع قائلاً : [وإن كان يُقصد أنّه متواتر عند الشيعة الاثنى عشرية فقط ، فهو تواتر شاذ خالفوا فيه الأمة الإسلامية كلها].

أقول : لا يضر الإمامية مخالفتها لباقي المسلمين في أصول مذهبها ، فإنما العبرة بالدليل وليس مخالفة هذه الجماعة أو تلك ، وكذلك أهل السنة خالفوا الأمة الإسلامية كلها في أمور كثيرة فيلزم البطلان لمذهبهم على قياسه الباطل فلا معنى لاحتجاجه ، ويواصل جوابه :

[وكم عندهم من تواترات اعتبروها شاذة كالقول بشذوذ الروايات المتواترة التي تقول بتحريف القرآن مثلاً] ، وذكر بالهامش قول أبو الحسن العاملي بتواتر أخبار التحريف.

والصواب أن أخبار التحريف هي أخبار آحاد وهذا ما عليه قول المتقدمين من أجلاء الطائفة ، وقول أبي الحسن لا قيمة علمية له إذ لا يمكن بأي حال إثبات التواتر .

يقول مركز الأبحاث العقائدية معقّباً على هذه النقطة (1) : [وأما كلام أبي الحسن العاملي فهو يدعي التواتر ولكن هذا لا يتم ولم يأتِ على قوله بكيفية حصول التواتر فيبقى الكلام مجرد إدعاء ولم يقم عليه دليل وفي قبال ذلك هناك من يدعي أن تلك الأخبار ما هي إلا آحاد لا يتم بها التواتر فالذي يقول بالتواتر لا بد أن يأت لإثبات قوله بدليل].

أقول : هذا هو الصواب الذي عليه جمع من العلماء المحققين ، وعلى فرض القول بالتواتر ، فنعم ، يمكن أن يثبت تواتر الأخبار التي تفيد التحريف ظاهراً ، لكن علماء الطائفة المهتدية بنور محمد صلى الله عليه وآله يحملون جزءاً كبيراً منها على التحريف في المعنى والتفسير وليس التحريف المشير للزيادة والنقصان في كتاب الله ، وبذلك لا يمكن بأي حال أن تتواتر أخبار تحريف القرآن ونعني بذلك الأخبار المفيدة للنقص والزيادة لا ما ذكرناه من الوجه الآخر.

فلا يمكن مقارنة تواتر الحديث المخبر عن الإمام الحجة عليه السلام بما يُدَّعى تواتر في أخبار التحريف التي لم يثبت عند علمائنا تواترها .

وفي خصوص كون الأخبار آحاد ، يقول السيد علي الميلاني – دام ظله الوارف – في كتابه [التحقيق في نفي التحريف عن القرآن الشريف] (2) :

[إنها أخبار آحاد ... إنّه بعد التنزّل عن كلّ ما ذكر ، فلا ريب في أنّ روايات التحريف أخبار آحاد ، وقد ذهب جماعة من أعلام الإمامية إلى عدم حجّية الآحاد

---

(1) مركز الأبحاث العقائدية – الأسئلة والأجوبة – تحريف القرآن – الرد على من قال بتحريف القرآن .
http://www.aqaed.com/faq/4795/

(2) التحقيق في نفي التحريف عن القرآن الشريف ، الباب الأول - الفصل الثالث ، ص 56 .

مطلقاً ومن يقول بحجّيتها لا يعبأ بها في المسائل الاعتقادية ، وهذا ما نصّ عليه جماعة ..]. وأما بخصوص رد التواتر فقد كتب السيد في كتابه مبحثاً كاملاً في الفصل الرابع في جوابه على الشبهة الأولى وفنّد فيه بأقوال أجلاء الطائفة هذه الشبهة ، وهو طويل ولم أذكره للاختصار ، فراجع (1) ، ومجمل بحثه اختصره بخلاصته فقال :

[والخلاصة : إنّه لا مجال لدعوى التواتر في أحاديث تحريف القرآن بهذا المعنى المتنازع فيه].

المطلب الثالث : رد أقواله وحججه في ما سماه الأدلة على نقض مهدوية الإمام الثاني عشر.

قد وضعَ .. لينقض دلائلنا الكثيرة على مهدوية الإمام الثاني عشر أربعة أدلة وهي كلها أوهن من بيت العنكبوت وفيها من التناقض ما ستراه .

1- مناقشة الدليل الأول :

قال في ص 61 : [إن كثيراً من الشيعة القدماء لم يكونوا على علمٍ به ، فدلّ هذا على أنّ هذه الروايات التي تذكر مهدوية محمد بن الحسن العسكري ، مصنوعة موضوعة ، وضعت بعد عصر متقدمي الشيعة بمدة طويلة].

والجواب أن هذا محض تخيلات وأكاذيب فإنه قد شاع لدى الشيعة القدماء أمر الغيبة من أئمة أهل البيت عليهم السلام .

---

(1) التحقيق في نفي التحريف عن القرآن الشريف ، ص 71 ، وذكر أقوالاً لكبار الطائفة فيها أن أخبار التحريف آحاد لا قيمة لها .

ونعدد هنا الكثير من الإشارات لهذا الأمر ... :

أولاً : إيمان العديد من الصحابة والتابعين بالرجعة (1) وهي من الأمور المرتبطة بالإمام الحجة عجل الله تعالى فرجه الشريف ، ونذكر منهم :

أ – الصحابي الجليل أبو الطفيل ، توفي عام 110 هـ: يقول ابن قتيبة الدينوري في [المعارف] (2) : [«أبو الطفيل عامر بن واثلة» ، رأى النبيّ - صلّى الله عليه وسلم. وكان آخر من رآه موتاً.ومات بعد سنة مائة. وشهد مع «عليّ» المشاهد كلها، وكان مع «المختار» صاحب رايته، وكان يؤمن بالرّجعة].

والذي يدل على اعتقاده بالرجعة ما رواه أبو الطفيل في حديث وصف ذي القرنين الذي رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (3) :

[حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ بَسَّامٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: «كَانَ رَجُلًا صَالِحًا نَاصَحَ اللَّهَ فَنَصَحَهُ فَضُرِبَ عَلَى قَرْنِهِ الْأَيْمَنِ فَمَاتَ فَأَحْيَاهُ اللَّهُ، ثُمَّ ضُرِبَ عَلَى قَرْنِهِ الْأَيْسَرِ فَمَاتَ فَأَحْيَاهُ اللَّهُ وَفِيكُمْ مِثْلُهُ»].

وهذا إسناد صحيح ووكيع هو ابن الجراح ، وبسام هو ابن عبد الله الصيرفي وأبو الطفيل صحابي جليل ولم أرَ لهذه الرواية إسناداً أعلى من هذا .

---

(1)يقول محمد رضا المظفر رحمه الله في عقائد الإمامية - ص 80 : [إن الذي تذهب إليه الإمامية أخذاً بما جاء عن آل البيت عليهم السلام أن الله تعالى يعيد قوما من الأموات إلى الدنيا في صورهم التي كانوا عليها ، فيعز فريقا ويذل فريقا آخر ، ويديل المحقين من المبطلين والمظلومين منهم من الظالمين ، وذلك عند قيام مهدي آل محمد عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام].

(2) المعارف ، ص 341.

(3) مصنف ابن أبي شيبة ، ج 6 ، ص 346 ، ح رقم 31913 .

ومن باب رد شبهات المخالفين فإن بساماً قد سمع منه وكيع وسمع من أبي الطفيـل رضي الله عنه كما نصّ البخاري في تاريخه الكبير (1) فقال :

[سَمِعَ عِكرمة، وأبا جَعفَر، عنده مراسيلُ، سَمِعَ منه وكيع .

وَقَالَ أَبو النضر: حدَّثنا بسام بْن عَبد اللهِ الأَسَدِيّ، سَمِعَ أَبـا الطفيـل، وعَبـد اللهِ بْـن يامين].

وفي الرواية أن في هذه الأمة مثل ذي القرنين وهو أمـير المـؤمنين عليـه الـسلام الـذي استفاضت الروايات في وصفه بذي قرنيها (2) ، وهذه إشارة صريحة إلى رجعته عليـه السلام ، لذلك نـُسب لهذا الصحابي الاعتقاد بالرجعة وهو كان يقول بـذلك فعـلاً ، يقول ابن قتيبة : [ومات بعد سنة مائة. وشهد مع «عليّ» المـشاهد كلهـا، وكـان مـع «المختار» صاحب رايته، وكان يؤمن بالرّجعة] (3).

وهنا نذكر المزيد منهم ونلفت إلى أن جلَّهم من الرافضة ومن الكوفة مقر الإمام (ع).

ب- جابر بن يزيد الجعفي المتوفى عام 128 هـ :

يقول ابن قتيبة (4): [وهو من الرّافضة الغالية، الذين يؤمنون بالرّجعة].

وهناك الكثير من الشيعة القدماء يعتقدون بالرجعة ، ونذكر أيضاً :

---

(1) التاريخ الكبير ، ج2 ، ص 144 – رقم 1986 .

(2) روى أحمد في مسنده [ج2 -467] : [عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ: " يَا عَلِيُّ، إِنَّ لَكَ كَنْزًا مِنَ الجَنَّةِ، وَإِنَّكَ ذُو قَرْنَيْهَا فَلا تُتْبِعِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ، فَإِنَّمَا لَكَ الْأُولَى وَلَيْسَتْ لَكَ الْآخِرَةُ] قال شعيب الأرناؤوط : حسن لغيره]. كذلك قال الألباني .

أقول : وصححه أحمد شاكر ، وابن حبان ، وحسنه الحافظ المقدسي .

(3) المعارف ، ص 341 .

(4) المصدر السابق ، 480 .

جـ - داود الأودي المتوفى عام 151 هـ : قال ابن حبان (1) :

[دَاوُد بْن يَزِيد بْن عَبْد الرَّحْمَنِ الأودي الزعافري من أهل الْكُوفَة ... مَات سنة إِحْدَى وَخمسين وَمِائَة وَكَانَ مِمَّن يَقُول بالرجعة].

د- رشيد الهجري : قال ابن حبان (2) :

[رشيد الهجري يَرْوِي عَن أَبِيهِ عداده فِي أهل الْكُوفَة كَانَ يُؤمن بالرجعة].

هـ - عثمان بن عمير : قال ابن عدي الجرجاني (3) :

[وَعُثْمَانُ بْنُ عُمَير أَبُو الْيَقْظَانِ هَذَا رَدِيءُ الْمُذْهَبِ غَالٍ فِي التَّشَيُّعِ يُؤْمِنُ بِالرَّجْعَةِ].

و – كثير عزة :

ذكر ذلك ابن منظور في كتابه [مختصر تاريخ دمشق] في ترجمة عكرمة فقال (4) :

[ولما اجتمعت جنازة عكرمة وجنازة كثير عزة عجب الناس لاجتماعهما في الموت واختلاف رأيهما: عكرمة يظن به أنه يرى رأي الخوارج، ويكفّر بالنظرة، وكثير شيعي يؤمن بالرجعة].

ز – أصبغ بن نباتة :

ذكر ذلك المزي في [تهذيب الكمال] ، فقال (5) :[وَقَال أَبُو جعفر العقيلي : كَانَ يقول بالرجعة].

---

(1) المجروحين ، ج1 ، ص 289 ، ترجمة رقم 319 .

(2) المصدر السابق ، ص 298 ، ترجمة رقم 342 .

(3) الكامل في ضعفاء الرجال ، ج6 ، ص 286 ، ترجمة رقم 1325 .

(4) مختصر تاريخ دمشق ، ج 17 ، 152 .

(5) تهذيب الكمال ، ج3 ، ص 310 .

ح – الحارث بن حصيرة الأزدي :

قال الذهبي في [ميزان الاعتدال] (1) : [قال أبو أحمد الزبيري: كان يؤمن بالرجعة. وقال يحيى بن معين: ثقة، خشبي، ينسبون إلى خشبة زيد بن علي لما صلب عليها. وقال النسائي: ثقة].

ط - محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي .

قال الذهبي في [سير أعلام النبلاء] (2) :

[محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي ... الشيخ، المحدث، المعمر، أبو عبد الله محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي، الكوفي، السوداني .. قال ابن حماد الحافظ: توفي في صفر سنة ست وعشرين وثلاث مائة ، قال: ما رؤي له أصل قط، وحضرت مجلسه، وكان ابن سعيد يقرأ عليه كتاب (النهي) ، عن حسين بن نصر بن مزاحم، قال : وكان يؤمن بالرجعة].

ثانياً : ذكرنا في المبحث الثالث في [نشوء فكرة المهدوية] كلاماً حول فكرة المهدوية عند قدماء الشيعة باختلاف طوائفهم ، وكيف أنهم كانوا على علم بالغيبة ويتوقعونها في أي لحظة ، وقد وضعوها في غير محلها وهذا دليل على أنهم ينتظرون غيبة الإمام المهدي عليه السلام ، أما النص على الاسم كأن يُقال أن محمد بن الحسن العسكري هو الإمام الذي سيغيب فهذا لا يُظفر به وليس موطن إشكال أصلاً بعد ثبوت تلك المقدمات .

---

(1) ميزان الاعتدال ، ج 1 ، ص 432 ، ترجمة 1613 .

(2) سير أعلام النبلاء ، ج 15 ، ص 73 .

فكيف يصح القول أن متقدمي الشيعة ليسوا على علم بالغيبة ؟!

ويقول : [ولذلك اختلف الشيعة تقريباً بعد وفاة كل إمام ، من يكون الإمام بعده].

أقول : هذا بحث آخر سنتعرض له عند الكلام على ما ذكره الكاتب من أحوال موت زرارة رضوان الله عليه ، وذلك في مناقشة الدليل الثاني .

ويذكر في استدلاله رواية أخرى وهي طلب زيد عليه السلام النصرة من الأحول ودار هذا الحوار ، وأجاب الأحول على طلبه النصرة فقال (1) :

[إن كان أباك أو أخاك خرجت معه ، قال : فقال لي : فأنا أريد أن أخرج أجاهد هؤلاء القوم فاخرج معي ، قال : قلت : لا ، ما أفعل جعلت فداك ، قال : فقال لي : أترغب بنفسك عني ؟ قال : قلت له : إنما هي نفس واحدة فإن كان لله في الأرض حجة فالمتخلف عنك ناج والخارج معك هالك وإن لا تكن لله حجة في الأرض فالمتخلف عنك والخارج معك سواء ، قال فقال لي : يا أبا جعفر كنت أجلس مع أبي على الخوان فيلقمني البضعة السمينة ويبرد لي اللقمة الحارة حتى تبرد شفقة علي ولم يشفق علي من حر النار ، إذا أخبرك بالدين ولم يخبرني به ، فقلت له : جعلت فداك من شفقته عليك من حر النار لم يخبرك ، خاف عليك أن لا تقبله فتدخل النار وأخبرني أنا فإن قبلت نجوت وإن لم أقبل لم يبال أن أدخل النار].ثم يعقب على الرواية قائلاً:

[وهذا الكلام باطل ، إذ يلزم منه ألا يخبر جميع أهل البيت عليهم السلام أولادهم ، ولا أعمامهم ، ولا أخوالهم ، ولا باقي أقاربهم بالإمام خشية ألا يقبلوا فيدخلوا النار].

---

(1) الكافي – ج1 – كتاب الحجة - باب الاضطرار إلى الحجة – ح رقم 5.

ولا نرى سبباً وجيهاً لإطلاق هذا المخالف حكم عـدم الإخبـار بالإمامـة أو بالـدين مجملاً أو في جزء منه على جميع أهل البيت عليهم السلام بـشكل كـلي لانعـدام اتحـاد العلة ولتباين الموقف من شخص لآخر ، عدا عن قيام الأئمة علـيهم الـسلام بإخبـار الكثير من أقربائهم وثبوتهم على خط الإمامة ، فلم يكن ذاك السبب شاملاً للجميع ، وهذا ثابت.

ويقول : [ويلزم أن تكون الإمامة التي هي عنـد الـشيعة ركـن الـدين الـركين سراً، فكيف تكون مصالح الأمة متعلقة بالإمامة ثم تكون سراً ؟].

والصحيح أن الرواية غير ناظرة إلى هذا المعنى – أي الإمامـة - ، وليـست لهـا دلالـة قطعية على إخفاء الإمامة ، كما أقرّ ذلك السيد الخوئي رضوان الله عليه إذ قال (1) :

[فالصحيح أن الرواية غير ناظرة إلى ذلك ، بل المراد بهـا أن زيـداً حيـث طلـب مـن الأحول الخروج معه وهو كان من المعاريف وكان في خروجه معه تقوية لأمـر زيـد ، اعتذر الأحول عن ذلك بأن الخروج لا يكون إلا مع الإمام وإلا فالخارج يكون هالكاً والمتخلف ناجياً ، وحينئذ لم يتمكن زيد من جوابه بأنـه مـأذون مـن قبـل الإمـام وأن خروجه بإذنه ، لأنه كان من الأسرار التي لا يجوز له كشفها ، إجابة بنحو آخـر وهـو أنه عارف بوظيفته وأحكام دينه ، واستدل عليه بأنه كيف يمكن أن يخبرك أبي بمعـالم الدين ولا يخبرني بها مع كثرة شفقته علي ، وأشـار بـذلك إلى أنـه لا يرتكـب شـيئا لا يجوز له إلا أنه لم يصرح بالإذن خوفـاً مـن الانتـشار وتوجـه الخطـر إلى الإمـام عليـه السلام ، ولكن الأحول لم يفهم مراد زيد فقال : عدم إخباره كان من شفقته عليك

(1) معجم رجال الحديث ، ج8 ، ص 367 – 368.

وأراد بذلك : أنه لا يجوز لك الخروج بدون إذن الإمام وقد أخبرني بذلك السجاد ولم يخبرك بذلك شفقة من عليك فتحير زيد في الجواب فقال : والله لئن قلت ذلك لقد حدثني صاحبك بالمدينة أني أقتل وأصلب بالكناسة ، وأراد بذلك بيان أن خروجه ليس لطلب الرئاسة والزعامة بل هو يعلم بأنه يقتل ويصلب ، فخروجه لأمر لا يريد بيانه . هذا وإن الأحول لم يصل إلى ما أراده زيد فحج وحدث أبا عبد الله عليه السلام ، بالقصة ، وأما قول أبي عبد الله عليه السلام : أخذته من بين يديه ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله ومن فوق رأسه ومن تحت قدميه ولم تترك له مسلكا يسلكه ، فهو لا يدل على قدح زيد ، وإنما يدل على حسن مناظرة الأحوال في عدم إجابته زيداً في الخروج معه حيث أنه لم يكن مأذوناً في ذلك من قبل الإمام عليه السلام ، والمفروض أنه لم يكن عالماً بأن زيداً كان مأذونا من قبله .

ويؤكد ما ذكرناه ما في عدة من الروايات من اعتراف زيد بإمامة أئمة الهدى عليهم السلام ، وقد تقدمت جملة منها ، فتحصل مما ذكرنا أن زيداً جليل ممدوح وليس هنا شيء يدل على قدح فيه أو انحرافه].

2- مناقشة الدليل الثاني :

قال المخالف : [يروون أن الإمام السابق لا يموت حتى يعلمه الله إلى من يوصي ، وأن الإمام التالي يعرف إمامته في آخر دقيقة من حياة الأول].

وقد عزاه إلى (الكافي ج1/ص274) وما مذكور لا يدل صراحة على أنه يعرف إمامته في آخر دقيقة ، بل فيها أنه يعطيه علمه في آخر دقيقة وليس تعريفه بإمامته في آخر دقيقة وهذه الرواية [عن عبيد بن زرارة وجماعة معه قالوا : سمعنا أبا عبد الله

عليه السلام يقول : يعرف الذي بعد الإمام علم من كان قبله في آخر دقيقة تبقى من روحه]. وهي في باب [وقت ما يعلم الإمام جميع علم الإمام الذي كان قبله].

ولا ملازمة بين إفضاء الإمام بالعلم لابنه وبين كونه جاهلاً بإمامته .. بل الأقوى والثابت علمه بخليفته إذ كيف يوصي له بالإمامة ويفضي له بعلمه وهو يجهله ؟!

وجوابنا على ما كتبه قائلاً : [ثم يقولون إن الله قد نصّ على الأئمة كلهم بأسمائهم قبل ذلك والأئمة يعلمون ذلك ، ولذلك نجد أن زرارة بن أعين أوثق رواة الشيعة على الإطلاق وغيره من المقربين إلى الإمامين الباقر والصادق يموت وهو لا يعرف إمام زمانه ، ولما حضره الموت واشتد به قال لعمته : " ناوليني المصحف ، فأخذ المصحف وفتحه ووضعه على صدره وقال : يا عمّة ، اشهدي أن ليس لي إمام غير هذا الكتاب ، فكيف يجهل هذا الأمر وهو من المقربين من الأئمة ؟!] يكون كالتالي :

أولاً : بخصوص شهرة واستفاضة النصّ على الأئمة عليهم السلام ، يقول مركز الأبحاث العقائدية (1) : [نحن لا ندعي أن الروايات المذكور فيها أسماء الأئمة مشهورة بمعنى أن عامة الناس تعرف تلك الروايات بحيث لو سأل في ذلك الزمان من هو الإمام بعد الإمام الحالي لقيل له فلان فمن الممكن أن يكون هناك بعض الشيعة لا يعلمون بالإمام بعد الإمام الحالي والذي يشهد لذلك الأسئلة الكثيرة من الشيعة عن الإمام اللاحق، ولكن عدم الشهرة هذه لا تعني أن الرواية غير مشهورة عند المحدثين والناقلين للرواية].

---

(1) مركز الأبحاث العقائدية ، الأسئلة والأجوبة - النص على الأئمة "ع" - صحة عدم معرفة بعض الأجلاء للإمام اللاحق ، http://www.aqaed.com/faq/3080/

ويقول أيضاً (1) : [أما النصوص الواردة بأسماء الأئمة جميعاً، فهي نصوص كانت تتداول عند مجموعة من الرواة ولا يخفى ما يتعرض له الراوي عن الأئمة من الخوف والمطاردة والمحاسبة من قبل حكام تلك العصور، وحتى لو كان هؤلاء الرواة يسعون إلى نشرها فإنها لا يمكن أن تصل إلى أكثر من مجموعة قليلة من الناس بحسب الظروف في ذلك الزمان، وتبقى الفئة الكبيرة من الناس تطلب معرفة الإمام من الإمام الذي قبله .كما إن كثيراً من رواة الحديث كانوا يعرضون ما عندهم من الروايات عن إمام سابق على الإمام اللاحق، ويسألونه عن روايات هي موجودة عندهم، وذلك ليتأكدوا من صحتها أو عدم حصول البداء فيها].

ثانياً : بخصوص ما زعمه الكاتب من جهل زرارة للإمام اللاحق فهو باطل عندنا ولم يصح ، ووجه تفصيله كالتالي :

أنه لا يضره جهله بالإمام اللاحق لو ثبت كونه من جملة الجاهلين بأسماء الأئمة عليهم السلام ، قال السيد الخوئي رضوان الله عليه (2) :

[هذه الروايات لا تدل على وهن ومهانة في زرارة ، لأن الواجب على كل مكلف أن يعرف إمام زمانه ولا يجب عليه معرفة الإمام من بعده ، وإذا توفي إمام زمانه فالواجب عليه الفحص عن الإمام ، فإذا مات في زمان الفحص فهو معذور في أمره ويكفيه الالتزام بإمامة من عينه الله تعالى ، وإن لم يعرفه بشخصه . وعلى ذلك فلا حرج على زرارة ، حيث كان يعرف إمام زمانه ، وهو الصادق عليه السلام ، ولم يكن

---

(1) موسوعة مركز الأبحاث العقائدية ، ج5 ، ص 404.

(2) معجم رجال الحديث ، ج8 ، ص 240.

يجب عليه معرفة الإمام من بعده في زمانه ، فلما توفي الصادق عليه السلام ، قام بالفحص فأدركه الموت مهاجراً إلى الله ورسوله].

عدا على أنه قد ضعف السيد الخوئي بعض الروايات التي ذكرت وضع زرارة للقرآن على صدره لضعف وجهالة بعض رواتها ،ومن جوابنا على دليله الثاني يُعرف الجواب على دليله الثالث .

3- مناقشة الدليل الثالث :

وقد اعتمد فيه على نفي مهدوية الإمام محمد بن الحسن العسكري عليه السلام الثابتة قطعاً بأخبار آحاد وبفهم سقيم ينمّ عن قلة علم من هذا المتعالم.

والرواية الأولى هي عن الإمام الهادي عليه السلام (1) : [أبو محمد ابني أنصح آل محمد غريزة وأوثقهم حجة وهو الأكبر من ولدي وهو الخلف وإليه تنتهي عرى الإمامة وأحكامها ، فما كنت سائلي فسله عنه ، فعنده ما يحتاج إليه].وهذه الرواية لا يُعمل بها ويُسْقَط المتواتر حتى لو كانت صحيحة سنداً ، فما الحال لو كانت ساقطة سنداً ولا تدل على ما يصبو له هذا المتعالم . ودلالةً ، لا تدل على مراده فانتهاء الإمامة إليه هو في زمانه حال حياته ، وبما أننا أثبتنا انتهاء الإمامة لأحد الأئمة فكيف تنتهي الإمامة وتُمْحى ، وهذا قبيح عقلاً ! وانتهاء الشيء إلى فلان يعني وصوله له لا انتهائه مطلقاً ، وهذه تستخدم كثيراً في التراجم كقولهم : [إليه انتهت رئاسة المذهب ..] . [إليه انتهى العلم والفتوى] وهي كثيرة الاستخدام في كتب التراجم والرجال .

---

(1) الكافي ، ج 1 ، ص 328 - باب الإشارة والنص على أبي محمد عليه السلام .

كما قيل عن أبي بكر الفقيه المالكي : إليه انتهت الرياسة في مذهب مالـك (1) ، فهـل انتهت الرياسة في مذهبه بعده ؟!

والرواية الثانية هي : [لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من أهـل بيتـي ، اسـمه عـلى اسمي ، واسم أبي على اسم أبي] وذكر شرحاً لأحـد العلـماء في توجيـه الروايـة وقـد ذكره في ص65 ، وكيف كان التوجيه مقبولاً أم لا فلا اعتـداد بهـذه الروايـة التـي لا تفيد علماً ولا توجب عملاً وهي خبر آحاد يفيد الظن لا القطع ولعلها صدرت تقيةً.

والرواية الثالثة والتي أظهر فيها تدليسه وغشّه وهي طويلة وذكرها وفيها : [ثم غطى وجهه – أي العسكري (ع) - وأمر بحمله فحمـل مـن وسـط داره ودفـن في البيـت الذي دفن فيه أبوه فلما دفن أخذ السلطان والناس في طلـب ولـده وكثـر التفتـيش في المنازل والدور وتوقفوا عن قسمة ميراثه ولم يزل الذين وكلـوا بحفـظ الجاريـة التـي توهم عليها الحمل لازمين حتى تبين بطلان الحمل فلما بطل الحمل عنهن قسم ميراثه بين أمه وأخيه جعفر] .

وعقّب قائلاً : [فهذه الرواية تثبت أنه لم يكن للحسن العسكري ولد] .

والصحيح أن استدلاله ركيك جداً وينم عن غشه وتدليسه ، فنفس الرواية تثبـت أن السلطان بقي على التفتيش على ولد الحسن بن علي عليه السلام ، وهذا يجعـل القـول بوجوده قائماً قويّاً إذ أنه لا يمكن أن تواصل السلطات التفتيش عنه وهم يقطعون بأنه وهم ، واستمروا رغم توزيع الميراث ففي الرواية :

[وادعت أمه وصيته وثبت ذلك عند القاضي ، والسلطان على ذلك يطلب أثر ولده

---

(1) تاريخ بغداد ، ج 3 ، ص 82 .

فجاء جعفر – أي الكذاب - بعد ذلك إلى أبي فقال : اجعل لي مرتبة أخي وأوصل إليك في كل سنة عشرين ألف دينار ، فزبره أبي وأسمعه وقال له : يا أحمق ، السلطان جرد سيفه في الذين زعموا أن أباك وأخاك أئمة ليردهم عن ذلك ، فلم يتهيأ له ذلك ، فإن كنت عند شيعة أبيك أو أخيك إماماً فلا حاجة بك إلى السلطان أن يرتبك مراتبهما ولا غير السلطان وإن لم تكن عندهم بهذه المنزلة لم تنلها بنا ، واستقله أبي عند ذلك واستضعفه وأمر أن يحجب عنه ، فلم يأذن له في الدخول عليه حتى مات أبي وخرجنا وهو على تلك الحال والسلطان يطلب أثر ولد الحسن بن علي].

فإذا كان وهماً فلم بقوا على طلب أثر ولد الحسن العسكري عليه السلام ؟!

ولو سلّمنا جدلاً أن الإمام عليه السلام لم يحضر الميراث ولم يأخذ نصيبه فلا يعني انعدامه مطلقاً ، بل كان غائباً مستتراً وهذا معلوم بالضرورة ، وفي ذلك شاهد آخر ينفع بالمقام ، فقد روي مسنداً عند الشيخ الصدوق أن ميراث الإمام الحجة عليه السلام يقسم وهو حي ، وقد حصل هذا الأمر .

المبحث السادس

(نقاش في الأحوال المهدوية)

وفيه ثلاثة مطالب :

1- في أحوال الإمام المهدي عليه السلام في عصر الغيبة .

2- حول رؤية الإمام المهدي عليه السلام في حياة أبيه عليه السلام .

3- حول رؤيته في زمن الغيبة الكبرى.

المطلب الأول : في أحوال الإمام المهدي عليه السلام في عصر الغيبة .

إن الذي نقطع به هو أن الإمام المهدي عجل الله فرجه هو أنه غائب حتى يأذن الله لـه بالخروج ، وهذا لا ينافي ظهوره لبعض أوليائه كما نقل المخالف عن الـشيخ الطـوسي في كتابه [الغيبة] (1) :

[إنا أولا لا نقطع على استتاره عن جميع أوليائه ، بل يجوز (أن يظهر) لأكثـرهم ولا يعلم كل إنسان إلا حال نفسه ، فإن كان ظاهراً له فعلّته مُزاحة ، وإن لم يكن ظاهراً له علم أنه إنما لم يظهر له لأمر يرجع إليه وإن لم يعلمه مفصلاً لتقصير من جهته ، وإلا لم يحسن تكليفه].

وأشكل المخالف قائلاً : [فيعني هذا أنه موجود ويظهر ، ولكن من لا يظهر له فـإنما لتقصير منه كضعف في إيمانه أو ارتكاب للمعاصي ومن ثم يراجع حسابه ولا ينكـره وهذا نظير جواب أحد القساوسة قيل له: كيف نؤمن أن الله واحد وأن الله ثلاثـة في الوقت نفسه؟ قال: أولاً يجب عليك أن تؤمن أن الله واحـد وأن الله ثلاثـة في الوقـت ذاته فإذا آمنت جاءك عيسى وفهمك ، فإذا لم يأتك فهذا دليل على عدم إيمانك. فيبقى الآن بين حالين إما أن يقول جاءني عيسى وفهمني وأنا كامـل الإيـمان فيكـذب عـلى نفسه، وإما أن يقول ما جاءني ويتّهم نفسه أنه غير مؤمن. وهكـذا هنـا ، فـإذا رأيـت المهدي معناه أنك في قمة الإيمان وإن لم تره فأنت ضعيف الإيمان ، ولذلك ادعى رؤية المهدي الكثير حتى يقال إن إيمانهم قوي].

---

(1) الغيبة ، ص 99- 100 .

والصحيح أن هذا افتراء فاق حدّه عن الكذب على الشيعة بل وتجاوز إلى الكذب على النصارى وقساوستهم من قبل حاخامات الوهابية ، فليس ما قاله عـنهم صـحيح في كونهم يقولون أن من يقابل المسيح ذو قوةٍ في الإيمان وأن من يختفي عنـه المسيح هـو ضعيف الإيمان ، وإنما رؤية المسيح تكون في ما يسمونه المجيء الثاني ، وأمـا في الحيـاة الدنيا فهي بمحض اختيار المسيح كما يعتقدون.

ففي [الكتاب المقدس] ينصون على ظهوره في المجيء الثاني (1) :

[لا تضطرب قلوبكم أنتم تؤمنون بالله فآمنوا بي ، في بيت أبي منازل كثيرة و إلا فـإني كنت قد قلت لكم أنا أمضي لأعد لكم مكاناً ، و إن مضيت و أعددت لكم مكانا آتي أيضاً] ، واستدل بها القس عبد المسيح بسيط أبو الخير في مقدمة كتابه [المجيء الثاني وهل سينتهي العالم سنة 2001م أو 2012م ؟] على ظهور المسيح في المجيء الثاني.

وكذلك ما ينقلونه في كتابهم المقدس (2) : [أنا أناشدك إذا أمام الله و الـرب يـسوع المسيح العتيد أن يدين الأحياء و الأموات عند ظهوره و ملكوتـه] وهـي تـدل عـلى المجيء الثاني له ، فمن أين يأتي الكاتب الوهابي بهذه الخرافات والأساطير ؟!

وأما الكلام في قول الشيخ قدس سره فهو ليس عـلى إطلاقـه ، وإننـا لا نجعـل علّـة الغياب عن أوليائه محصورة بالقصور في المعرفة فإثبات الشيء لا ينافي ما عـداه ، بـل هناك علل أخرى ، فهناك من يعمل بالتكليف الذي عليه ومع ذلك قد احتجب عنـه إمام الزمان عليه السلام وإنما هناك عللٌ أخرى ومنها أنه في غيبته يمحّص الله المؤمنين ، ومنها علّة اتقائه شرَّ أعدائه ، وهذا بحث يُبحث في محله وسيأتي .

---

(1) إنجيل يوحنا : 14 : 1-3 .   (2) رسالة بولس الرسول الثانية إلى تيموثاوس 4 : 1-2 .

المطلب الثاني : حول رؤية الإمام المهدي عليه السلام في حياة أبيه عليه السلام .

واحتج الكاتب في ص 70 بهذه الرواية حيث نقل ما يلي – والخبر في الغيبة للطوسي - [عن الحسن العسكري أنه قال لعمته حكيمة – لما جاءت تسأل عنه بعد ولادته بثلاثة أيام – قال : هو يا عمة ، في كنف الله وحرزه وستره وغيبه حتى يأذن الله له ، فإذا غيب الله شخصي وتوفاني ورأيت شيعتي قد اختلفوا فأخبري الثقات منهم ، وليكن عندك وعندهم مكتوماً]. ومن ثمّ احتج بعدة مصادر ذكرت عدة أشخاص يُروى أنهم رأوا الإمام الحجة عليه السلام في حياة أبيه ليظهر التناقض بين الحالتين .

ويُلاحظ على هذا الاحتجاج أمران :

الأول : أن الكاتب "الجهبذ" حينما يريد الاحتجاج بأخبار السيدة حكيمة عليها السلام يطلق العنان لقلمه ، وحينما لا يعجبه خبرها يسارع لتضعيفه كما في ص 86 .

فما الأصل الذي بنى عليه بحثه ؟! وثاقتها أم ضعفها ؟!

فإن قيل : أنه يريد الإلزام .

قلنا : أنه لا بد من السير على ذلك النهج في معظم البحث ، والكاتب لم يفعل هذا وإنما استعان بعلم الرجال في مواطن دون أخرى وليس لبحثه معالم علمية ، أو منهج ثابت.

الثاني : مع غضّ الطرف عن قصور الرواية سنداً ، إلا أن استدلاله لا يصح ، فلو سلمنا أن الرواية على إطلاقها لا تفيد أن أحداً رآه ، فقد صدرت الرواية عن الإمام الحسن العسكري عليه السلام بعد مولد ابنه (ع) بثلاثة أيام ، وهذا يجعل احتمال اللقاء خلال الأيام الثلاثة وارداً ، وإذا ورد الاحتمال بطل الاستدلال .

بل الأرجح أن هذا الاحتمال وارد وقويّ جداً ، لا سيما مع ما ذكره الكاتب من عـدد ٍ لأشخاص رأوا الإمام الحجة عليه السلام بمحضر أبيه عليه السلام.

يقول الشيخ فاضل المالكي في كتابه [الغيبة الصغرى والسفراء الأربعة] (1) :

[الذي حرص الإمام – أي العسكري - (عليه السلام) عليه : هو أنه كـان يحـضر مجاميع من خواصه وشيعته وكان يعرفهم على ولده الإمام المهدي سلام الله عليه].

بل يمكن الجمع بين الأمرين أن الإمام أمر السيدة حكيمة بإذاعة خبره بين كل ثقات الشيعة لأنه مقتصر في فترة حياته على أخصّ الخواص وفي بعـد وفاتـه يتوسـع الأمـر ليشمل عدداً أكبر لأنه لم يطلع الكثير عليه في حياته .

ويعقّب الشيخ فاضل قـائلاً (2) : [وهنالـك أشـخاص آخـرون أيـضا لا بعنـوان مجاميع ، بل بعنوان أشخاص منفردين أيضا أطلعهم الإمام سلام الله عليه].

وهذا يقوي الوجه الذي ذهبنا له في الجمع بين الروايتين .

المطلب الثالث : حول رؤيته في زمن الغيبة الكبرى.

لقد ثبت من طرق كثيرة ونقولات متعددة في كتب أصحابنا الإمامية أنـه قـد حـصل لقاء لأشخاص في زمن الغيبة الكبرى بالإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف .

واستشكل المخالف حول توقيع الإمام الحجة عليه السلام الذي ورد عنه.

---

(1) الغيبة الصغرى والسفراء الأربعة ، ص 34.

(2) المصدر السابق .

وفي نصّه (1) : [وسيأتي شيعتي من يدعي المشاهدة ، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفياني والصيحة فهو كاذب مفتر].

وهذه لم يستنبط منها العلماء أن اللقاء بالإمام ممتنع تماماً في زمن الغيبة الكبرى ، فمطابقةً للواقع ، لهذه الرواية وجوهٌ عديدة تُحمل عليها ، ومن هذه الوجوه هو حمل ادعاء المشاهدة المقرونة بادعاء السفارة لقرينة تواتر لقاء الكثيرين به ، يقول آية الله العظمى الشيخ لطف الله الصافي الگلپايگاني في كتابه [مجموعة الرسائل] (2) :

[مضافا إلى أنه لو استظهر من هذا التوقيع حرمان الناس كلهم عن التشرف بلقائه ، ينافي الحكايات المتواترة التي لاشك في صحتها سيما تشرف عدة من أكابر العلماء ، وهذه قرينة على أن المراد من كون من يدعى المشاهدة كذابا مفترياً ، من يدعيها كما كان متحققاً للسفراء في عصر الغيبة الصغرى فيدعى بها النيابة والسفارة والوساطة بين الناس وبين الإمام عليه الصلاة والسلام والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى].

واستحسن الشيخ باقر شريف القرشي هذا التوجيه المُحتفّ بالقرينة فقال (3) :

[أن من يدعي مشاهدته ونيابته وسفارته عنه على غرار سفرائه في حال الغيبة الصغرى ، فهو كاذب مفتر ، وفيما أحسبت أن هذا التوجيه حسن].

---

(1) كمال الدين وتمام النعمة ، ص 516.

(2) مجموعة الرسائل ، ج2 ، ص 212.

(3) حياة الإمام المهدي ، ص 131 .

المبحث السابع

(مناقشة أدلة كذب السفراء الأربعة رضوان الله عليهم)

وفيه مطلبان :

1- تعريف موجز بالسفراء الأربعة .

2- مناقشة الأدلة المُدَّعاة في حق السفراء ، وهي أحدَ عشر إشكالاً .

المطلب الأول : تعريف موجز بالسفراء الأربعة .

قبل أن نستعرض أدلة المخالف في دعواه كذب السفراء الأربعة نذكر تعريفاً موجزاً ومختصراً بالسفراء الأربعة رضوان الله عليهم .

السفير الأول : عثمان بن سعيد العمري ، أبو عمرو .

هو من كبار ثقات الطائفة وعلمائها الأجلاء ، ولولا سمو مكانته لما اختير لمهمة السفارة في زمن الغيبة الصغرى ، وقد نص الإمام الحجة عليه السلام على وثاقته وقيامه بالمهمة الموكلة إليه ومن ذلك في توقيعه بتعزية ابنه محمد ، فيقول (1) :

[كان من كمال سعادته أن رزقه الله عز وجل ولداً مثلك يخلفه من بعده ، ويقوم مقامه بأمره ، ويترحم عليه] .

ونصّ على وثاقته الإمامين الهادي والعسكري عليهما السلام ، ففي رواية شيخ الطائفة في كتاب [الغيبة] (2) : [هذا أبو عمرو الثقة الأمين ما قاله لكم فعني يقوله ، وما أداه إليكم فعني يؤديه . فلما مضى أبو الحسن عليه السلام وصلت إلى أبي محمد ابنه الحسن العسكري عليه السلام ذات يوم فقلت له عليه السلام مثل قولي لأبيه ، فقال لي : هذا أبو عمرو الثقة الأمين ثقة الماضي وثقتي في المحيا والممات ، فما قاله لكم فعني يقوله ، وما أدى إليكم فعني يؤديه] . والآثار الجليلة في هذا ليست بعزيزة .

وكانت مدّة سفارته – قدس سره - خمس سنوات (260 هـ - 265 هـ) .

---

(1) كمال الدين وتمام النعمة ، ص 510.

(2) الغيبة ، ص 354-355 .

السفير الثاني : محمد بن عثمان بن سعيد العمري ، أبو جعفر .

ذكر السيد الخوئي في ترجمته ما نصه : [العمري : يكنى أبا جعفر ، وأبوه يكنى أبا عمرو ، جميعا وكيلان من جهة صاحب الزمان عليه السلام ، ولهما منزلة جليلة عند الطائفة .... الروايات في جلالته وعظمة مقامه متضافرة] (1) .

وقد تُوفي سنة 305 هـ وعلى هذا تكون مدة سفارته 40 عاماً .

السفير الثالث : الحسين بن روح النوبختي ، أبو القاسم .

أحد كبار ووجوه الطائفة ، ومن الثقات الأزكياء الأتقياء ، وهو السفير الثالث للإمام الثاني عشر (عجل الله تعالى فرجه) وشهرة جلالته مستفيضة عند محققي الطائفة .

وتوفي في شهر شعبان سنة 326 هـ وعلى هذا تكون مدة سفارته 21 عاماً .

السفير الرابع : علي بن محمد السمريّ ، البغدادي .

آخر السفراء وبوفاته انتهى عهد الغيبة الصغرى وبدأ عهد الغيبة الكبرى .

وتولى السفارة منذ وفاة أبو القاسم النوبختي حتى توفي عام 328 وقيل 329 هـ.

هذا عرض موجز للتعريف بالسفراء الأربعة ، وإلا فإن العلماء قد كتبوا في سيرتهم الشريفة بحوثاً لا غنى للمتبحر عنها ، وليس هنا مورد بسطها بشكل موسع .

---

(1) معجم رجال الحديث ، ج 17 ، ص297 .

مناقشة الدليل الأول :

قال في كتابه ص 78 : [أنّ هؤلاء الأربعة طعنوا في جعفر بن علي بن محمد بن علي بن موسى ، أخي الحسن العسكري عم المهدي وهو من سلالة آل البيت عليهم السلام ، اتهموه بأشنع التهم لأنه لم يوافقهم حينما قال أن الحسن العسكري مات وليس له ولد فاتهموه وطعنوا فيه ... إلخ].

والجواب حلاً لهذا الإشكال أن الطعن لا يوجب فقدان عدالة الطاعن ما لم يقم دليل أو قرينة على كذب الطاعن ، ولم تقم لدينا أي أدلة على كذب السفراء في هذا الشأن ، وأما نقضاً على المخالف ، فإن منهج المخالفين لا يقتضى تكذيب الطاعنين في أهل البيت عليهم السلام ودونك توثيقات النواصب التي أضحت أشهر من نار على علم كحريز بن عثمان الناصبي ، والجوزجاني الهالك وغيرهم من كبار طائفة أهل السنة !

بل وطعون علمائهم في أئمة أهل البيت عليهم السلام ومثال ذلك طعن ابن الجوزي في الإمام العسكري عليه السلام (1) إذ يقول : [هَذَا حَدِيث مَوْضُوع وَالْحسن بن عَليّ صَاحب الْعَسْكَر هُوَ الْحسن بن عَليّ بن مُحَمَّدِ بن مُوسَى بن جَعْفَر أَبُو مُحَمَّد العسكري آخر من تعتقد فِيهِ الشِّيعَة الْإِمَامَة. روى هَذَا الحَدِيث عَن آبَائِهِ وَلَيْسَ بشئ].

فالطعن في شخص جعفر لا يعني كذبهم مطلقاً ، وذلك لانتفاء الدليل على كذبهم عندنا ، فالقضية سالبة بانتفاء الموضوع .

ولو يثبت هذا على قوله ، لأساء لكثير من الثقات النواصب عند أهل السنة !

---

(1) الموضوعات ، ج 1 ، ص 415 .

مناقشة الدليل الثاني :

قال : [عن الحسن العسكري أنه قال عن ابنه :" ألا وإنكم لا ترونه من بعد يـومكم هذا" (1) فالقول بصدق هؤلاء النواب تكذيب للعسكري فكيف يخبر بعدم إمكانية رؤية المهدي ثم يدعي هؤلاء أنهم يلتقون به ويرونه ؟!].

وهنا قد مارس الكاتب الخيانة العلمية بحد ذاتها ، فإن الرواية التي يحتج بها تنصُّ على وثاقة السفير الأول عثمان بن سعيد وفيها نص استخلافه كسفير له .

وهذا نص كلام الإمام عليه السلام كاملاً : [هذا إمامكم من بعدي وخليفتي عليكم أطيعوه ولا تتفرقوا من بعـدي فتهلكـوا في أديـانكم ، ألا وإنكـم لا ترونـه مـن بعـد يومكم هذا حتى يتم له عمر ، فاقبلوا من عثمان ما يقوله ، وانتهوا إلى أمـره ، واقبلـوا قوله ، فهو خليفة إمامكم والأمر إليه].

فالخطاب هنا موجه لأصحاب الإمام العسكري الموجودين ، وفيها نصٌ على أنهم لن يروا الإمام الحجة عليه السلام حتى يتم له عُمْر وفيه إشارةٌ إلى غيبته وسفارة السفراء ، وإنما سيكون القول والأمر لعثمان بن سعيد ، وقول الإمام عليه السلام (فهو خليفة إمامكم) نص واضح على إمامة الإمام المهدي عليه السلام وصدق عثمان في سفارته ، فانظر كيف أن هذا المحرّف قد قلب النص من دلالته المباشرة على صدق السفراء إلى نص مُوْهم بصدور الكذب منهم والعياذ بالله .

---

(1) الغيبة للطوسي ، ص 357 .

مناقشة الدليل الثالث :

قال : [أحمد بن هلال العبرتائي ، كان شيخ الشيعة في بغداد ، وكان من أكثر المناصرين لعثمان بن سعيد العمري (النائب الأول) عندما قال : أنا النائب عن المهدي ، ولكنه رفض الاعتراف بولده محمد ، لماذا ؟ ظاهر الأمر أنه كان يتمنى أن عثمان بن سعيد العمري يوصي له من بعده ، ولكنّه صُدم لما أوصى لولده محمد ، وكذا الأمر بالنسبة لمحمد بن علي بن بلال].

أقول : سيأتي جوابه في مناقشة الدليل الرابع ، فالإشكال متحد مع ما بعده .

مناقشة الدليل الرابع :

قال : [محمد بن علي الشلمغاني ، كان وكيلاً عن النائب الثالث الحسين بن روح ، ثم انشق عنه وادّعى النيابة لنفسه ، وقال : ما دخلنا مع أبي القاسم الحسين بن روح رضي الله عنه في هذا الأمر إلا ونحن نعلم فيما دخلنا فيه ، لقد كنا نتهارش على هذا الأمر كما تتهارش الكلاب على الجيف (1)].

والجواب على هذين الإشكالين : أن خروج أي بشر عن الحق ليس دليلاً على البطلان ، فرسول الله صلى الله عليه وآله ادعى النبوة صادقاً وغيره ادعاها كاذباً وكذَّبَ النبي الأمين وعلى هذا القياس الباطل في منهج المخالف تصبح نبوة النبي باطلة لأن هناك

---

(1) الغيبة للطوسي ، ص 392 .

من ناوئه في دعوته بشكل مضاد . إن مناوئة عدد من رجال الشيعة للسفراء الأربعة بالضلالة والانحراف وادعاء السفارة ليست دليلاً على كذب السفراء ، وإلا فيلزم منه بطلان دعوى الأنبياء لأن الكثير من أقوامهم وأصحابهم ارتدوا وبهذا القياس الباطل يفتح الكاتب المجال لأعداء الإسلام للطعن في نبوة النبي صلى الله عليه وآله .

ومثال قريب من هذا ما رواه البخاري عن أنس أنه قال (1) : [كان رجل نصرانياً فأسلم، وقرأ البقرة وآل عمران، فكان يكتب للنبي صلى الله عليه وسلم، فعاد نصرانياً ، فكان يقول: ما يدري محمد إلا ما كتبت له فأماته الله فدفنوه، فأصبح وقد لفظته الأرض].ومحاكاة لإشكاله يستطيع أعداء الإسلام أن يقولوا عن هذا النصراني المرتد " ظاهر الأمر أنه كان يتمنى أن محمد بن عبد الله يوصي له من بعده ، ولكنّه صُدم لما لم يفعل ذلك فانحرف عنه !"

أقول : إنَّ الانحراف عن الحق سنة جرت في سجايا البشرية ، وفي كل زمان ومكان يخرج المنحرفون عن الحق بالأباطيل في سبيل الضلالة والكذب والفجور .

وحتى ما نُقل عن الشلمغاني من قوله " لقد كنا نتهارش على هذا الأمر كما تتهارش الكلاب على الجيف " دليل على كذب الرجل نفسه إذ رفضت جموع الشيعة الإمامية هذا القول وكذّبته ، فكيف نرفض اتفاقاً ونتمسك بقول رجل منحرف ضال ؟!

ففي تعقيب رواي هذه الرواية هارون بن موسى يذكر ذلك ونقله الشيخ (2) :

[قال أبو محمد : فلم تلتفت الشيعة إلى هذا القول وأقامت على لعنه والبراءة منه].

وهارون هو التلعكبري الثقة ، وهذا القول دليل على كذب الشلمغاني .

---

(1) صحيح البخاري ، ج 4 ، ص 202 ، ح رقم 3617 .   (2) الغيبة ، ص 392 .

مناقشة الدليل الخامس :

قال : [هؤلاء النواب لم يُعرف لهم أي دور تعليمي أو سياسي لخدمة الشيعة ، فلم يعرف عنهم إلا أخذ الأموال من الشيعة وإجابة الأسئلة عن طريق المهدي ، أما إنهم علموا أو درّسوا أو بيّنوا أو خدموا الشيعة ، فلم يعرف عنهم شيء من هذه الأمور] .

والجواب : أننا لا نرى أي علاقة التزامية بين مهمة السفارة وبين التصدي المباشر لمهام التعليم والتدريس لأن مهمة السفارة هي الوساطة التي كانت وسيلة الإمام للتواصل في تلك الفترة المظلمة وإن لم يكن السفراء مثل بعض العلماء الذين تصدوا لنشر العلوم المحمدية بشكل واسع كثقة الإسلام الكليني مؤلف الكافي وغيره من كبار الطائفة فمع ذلك فقد قام السفراء الأربعة بما يكفل للشيعة حفظ دينهم وتعلمه وندلل على ذلك في عدة نقاط.

أولاً : إخراج التواقيع والأجوبة هو جزء من مهمة تعليم الشيعة ، وهذا ثابت في حق السفراء الأربعة بلا شك .

ثانياً : قيام السفراء بتصحيح مسار الشيعة وتوجيههم بالفتاوى وحيازتهم على قلوب الشيعة الإمامية حتى صاروا من ذوي المنزلة العظمى .

يقول الذهبي في ترجمة الحسين بن روح رضوان الله عليه (1) :

[وَكَانَتِ الإِمَامِيَّة تَبْذُل لَهُ الأَمْوَالَ، وَلَهُ تَلَطُّفٌ فِي الذَبِّ عَنْهُ، وَعبارَاتٌ بليغَة، تَدُلُّ عَلَى فَصَاحتِهِ وَكَمَال عَقْلِهِ. وَكَانَ مُفْتِي الرَّافِضَة وَقُدوتهم، وَلَهُ جلالَة عَجيبَة.

---

(1) سير أعلام النبلاء ، ج 15 ، ص 224 .

وَهُوَ الَّذِي ردَّ عَلَى الشَّلْمَغَانِيِّ لَمَّا عَلِمَ انحلاَلـه] . فهنـا يظهـر دور الحـسين بـن روح رضوان الله عليه في كونه مفتٍ للشيعة كمرجعية دينية وذو كمال عقل وفـصاحة ومـا يلقاها إلا ذو حظٍ عظيم عدا الجلالة العظيمة التي لم تُكتسب اعتباطاً – فتنبه - ، كـما يظهر دوره في التصدي لفتنة الشلمغاني وحماية المنهج الشيعي من انحرافاتـه ، وبهـذا تظهر لنا الحقيقة أن دور السفراء لم يكُ مقتصراً على جمع المال كما يزعمُ الجهال .

ثالثاً: الأماكن التي تواجدَ بها الـسفراء أصـبحت ذات زخـمٍ علمـي كبـير وانتـشار للتشيع بشكل كبير بفضل السفراء رضوان الله عليهم ، يقول الدكتور عبـد الرسـول الغفار عن التضخم العلمي والزخم الثقافي لمدينة بغداد ذاكراً من أسـبابه هـذا الأمـر (1) : [.... ثم من الأسباب المهمة تواجد النواب الأربعة في بغـداد ، وهـذا كـان لـه خطر كبير وأمر ذو بالٍ في تاريخ التشيع في بغداد ، وانتشار المذهب فيهـا ، ولا يخفـى أن للإمام الغائب المنتظر عجل الله تعالى فرجه وكلاء كثيرين غير الـسفراء الأربعـة ، كانوا يقطنون في بغداد ، وقم ، والكوفة ، وغيرها من مناطق العـراق وإيـران ، إلا أن السفراء منزلتهم أعلى ، وهم النواب وأساتذة الفقه والدرس ، عنهم تأخـذ الـشيعة ، وهم الطريق إلى الإمام وبابه] .

رابعاً : أن السفراء منهم من كان من أصحاب الإمام الهادي وابنه العـسكري علـيهما السلام ولهم دور في رواية المرويات ونشر العلوم المحمدية في تلك الحقبة ، واسـتمروا بالرواية في عهد الغيبة الـصغرى ، ففـي كتـاب الغيبـة للـشيخ الطـوسي الكثـير مـن المرويات عنهم وعن الشيعة الذين كانوا يلتقون بهم ويستفيدون منهم .

---

(1) الكليني والكافي ، ص 75 .

مناقشة الدليل السادس :

وذكر الدليل السادس في ص 81 وفيه استدل بقول الإمام المهدي عليه السلام :

[ولا تظهر على خطنا الذي سطرناه أحداً] (1) واستشكل فيه سرية الخط وأن هذا الأمر من صنيع السفراء الأربعة من باب التغطية على الفروق بين أنواع خطهم لكيلا يُكشف كذبهم فعقب بقوله : [والحرص على إخفاء خط المهدي حتى لا يظهر كذبهم وذلك أنَّه سيختلف الخط ، فخط عثمان بن سعيد العمري غير خط ولده ، غير خط الحسين بن روح النوبختي غير خط محمد بن علي السمري لأنه لا يوجد مهديّ أصلاً] مع العلم أن إشكاله هو إشكال لأحمد الكاتب قد ذكره (2) ، فلا أدري لم التقليد الممل (3) ؟!

والجواب : أن هذا كذب وافتراء على السفراء الأربعة ، فإن هذا الأمر بإخفاء الخط لم يكن أمراً من الإمام الحجة عليه السلام للسفراء بل كان في رسالته للشيخ المفيد قدس الله روحه الطيبة ، فالأرجح أنه مختص بالشيخ المفيد – قده - ، بل وهناك روايات يظهر منها أن الشيعة كانوا يطّلعون على خط التوقيع الخارج عن الإمام الحجة ، ونذكر هذه الرواية كمثال ما قاله أحمد بن أبي روح (4) : [... فدخلت بغداد ، وصرت إلى العمري ، فأبى أن يأخذ المال وقال : صر إلى أبي جعفر محمد بن أحمد

---

(1) بحار الأنوار ، ج 53 ، ص 176 .

(2) تطور الفكر السياسي الشيعي ، ص 234 .

(3) من يطالع كتاب أحمد الكاتب يعلم أن هذا الوهابي لم يبدع ولم يبتدع !

(4) بحار الأنوار ، ج **53** ، **197**.

وادفع إليه فإنه أمره بأن يأخذه ، وقد خرج الذي طلبت فجئت إلى أبي جعفر فأوصلته إليه ، فأخرج إلي رقعة فيها : بسم الله الرحمن الرحيم ... إلخ] .

وقد ذكر الشيخ رضوان الله عليه في كتابه الغيبة باباً بدأه بقوله (1) :

[وقد كان في زمان السفراء المحمودين أقوام ثقات ترد عليهم التوقيعات من قبل المنصوبين للسفارة من الأصل ومنهم ... إلخ] .

وفيه أسماء العديد من ثقات الشيعة وقد وردت عليهم تواقيع بخط الإمام الحجة عليه السلام فلو كانت مسألة الخطوط عائقاً وأمراً مُشكلاً لقام السفراء بتبليغ التوقيع مشافهة لا تسليماً باليد.

ومن ثم إشكال المخالف مبني على سوء الظن وهو لا يستقيم مع منهج الشيعة ، فلو سلمنا جدلاً أن النهي عن إظهار الخط عامٌ وليس مختص بالشيخ المفيد فهو من باب حفظ قضية التواقيع دون دخولها في إطار التزوير ومحاكاة الخط ولكي لا تكون بذلك مدخلاً للافتراء على الإمام ، مع أن هذا الأمر مأمون من باب كون السفراء قائمين على إظهار الحق وإبطال الباطل والتصدي للخطأ والانحراف وصنيع أبي القاسم النوبختي مع الشلمغاني دليل واضح .

(1) الغيبة ، ص 415.

مناقشة الدليل السابع :

قال المخالف : [أهل البيت في هذه الفترة أنكروا أمر النوَّاب ، فعن إسحاق بن يعقوب قال (1) : سألت محمد بن عثمان العمري رضي الله عنه أن يوصل لي كتابا قد سألت فيه عن مسائل أشكلت علي فورد التوقيع بخط مولانا صاحب الزمان عليه السلام : أما سألت عنه أرشدك الله وثبتك من أمر المنكرين لي من أهل بيتنا وبني عمنا ، فاعلم أنه ليس بين الله عز وجل وبين أحد قرابة ، ومن أنكرني فليس مني وسبيله سبيل ابن نوح عليه السلام . أما سبيل عمي جعفر وولده فسبيل إخوة يوسف عليه السلام].

وهذا الاحتجاج بالرواية هذه يلزم منه بطلان احتجاجه ، فإثبات وجود المنكرين للإمام الحجة عليه السلام قائم على اعتراف الإمام الحجة عليه السلام نفسه في توقيعه ، فإثبات الإنكار هو إثبات للوجود وإلا لزم منه التناقض .

والمثير في الأمر أنه يعقب بقوله : [وهذا عجيب ، يكذِّب أشراف أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ويصدق هؤلاء النواب].

وهذا مما يصلح لأن يمرر على السذج وعديمي التفقه ، فإن صدق النواب ثبت من أئمة أهل البيت عليهم السلام كما مضى وتوثيق أعمدة الطائفة الناجية .

ولكن ألا يجب عليه أن يثير تعجبه ما قاله ابن تيمية في حق الإمام جعفر الصادق عليه السلام حينما قال عنه (2) : [وقد استراب البخاري في بعض حديثه لما بلغه

---

(1) كمال الدين وتمام النعمة ، ص 484.

(2) منهاج السنة ، ج 7 ، ص 533-534 .

عن يحيى بن سعيد القطان فيه كلام، فلم يخرج له] في حين أن علماءهم يوثقون النواصب – فعلى سبيل المثال لا الحصر - في تهذيب الكمال (1) عن عمر بن سعد قاتل الإمام الحسين عليه السلام قد وُثق.. [وَقَال أَحْمَد بْن عَبد اللَّه العجلي : كَانَ يروي عَن أبيه أحاديث، وروى الناس عَنْهُ. وهو الَّذِي قتل الحسين، وهو تابعي ثقة].

وهذا عجيب ، يُسْتراب في أئمة أهل البيت عليهم السلام ويُوَثَّقُ النواصب !!

ومن ثمَّ متى كان إنكار الأقارب دليلاً على كذب الإدعاء ، أليس من يعلم حُجّةٌ على من لا يعلم ، وألم يُنكر بعضُ أقارب الأنبياء دعواهم الصادقة كابن نوح وزوجة لوط وغيرهم ؟!.

إن مثل هذه النقوضات لا تُفَسَّرُ إلا بالسطحية في الفكر ، وأن هؤلاء القوم هم الأبعد عن فنون علم الكلام والنقض .

مناقشة الدليل الثامن والتاسع:

علّة إشكاليْه متحدة مع الإشكال الرابع ، فراجعه .

مناقشة الدليل العاشر :

قال : [جاءت توقيعات بلعن السفراء العشرين ، ما عدا الأربعة ، وكل هذه التوقيعات تأتي باسم النواب الأربعة فيأتون بتوقيعات فيها أنَّ محمد بن علي بن بلال ملعون ، والشلمغاني ملعون ، والعبرتائي ملعون ، كل من خالفهم لعنوه ، وهكذا لُعن العشرون الذين ادعوا النيابة وبقي الأربعة فكيف يصدقون بعد هذا ؟!].

وهذا إشكال في صياغته هابطٌ جداً ، إذ إن قوله (بلعن السفراء العشرين) كذب

---

(1) تهذيب الكمال ، ج 21 ، ص 357 .

واضح فهؤلاء لم يكونوا من السفراء وإنما ادَّعوا السفارة كذباً وزوراً ، وصدور اللعن بحقهم إنما جاء للتحذير من أباطيلهم فكيف صارَ هذا دليلاً على كذبهم ؟!!

ألم يحذر أنبياء الله من عشرات المنحرفين الضالين الذين زاحموهم لأجل الهوى وأطماع الدنيا ؟! أفيصلح هذا دليلاً على كذبهم – والعياذ بالله – لأنهم طعنوا بالكثيرين ممن ادعوا الحق وهم من أهل الضلال ؟!

وخلاصة الأمر أن هذا ليس بدليلٍ قطعي على كذب السفراء لا سيّما بعد ثبوت وثاقتهم بنصوص كثيرة ذكرنا منها آنفاً .

مناقشة الدليل الحادي عشر :

قال : [الرقاع التي كانت تأتي من المهدي بخطّه ، لا يوجد لها أثر اليوم ، فلماذا لا يتركها النواب لتكون برهاناً على صدقهم ؟!] .

أقول : قدّمنا فيما سبق أن الرقاع التي كانت تخرج من الناحية المقدسة لم تكن تختص بالنواب فقط ، وإنما كانت تخرج إلى جميع الشيعة في شتى بقاع الأرض ، وإشكاله في هذه النقطة ضعيف من جهتين :

1- أن صدق النواب ليس مما يتعلق بإبقائهم على التواقيع والرقاع ، فلو افترضنا أنها باقية إلى هذا اليوم ، لجحد هذا المخالف وجود الإمام الحجة عليه السلام ولقال إن هذه الرقاع ملفقة وكذب من أكاذيب الرافضة . والإتيان بها لا ينفع لمن لا يؤمن بأدلة القضية الواضحة ، قال تعالى : [وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ] (الأنعام ، 7) .

فوا أسفاه على من جعل " رقاعاً " دليلاً لمعتقده !

2- من البديهي أن معظم مكتوبات التراث الإسلامي ما وصلت نسخه الأصلية وإنما نسخ عن تلك النسخ الأصلية طبق الأصل ، وكمثال ذلك كتب المحدثين التي في غالبها هي مخطوطات عن نسخهم ، فإذا كان هذا مصير التراث ، أفلا يعقل ذلك في الرقاع التي اندثرت ومات أصحابها وهم يعانون من السلطات الظالمة ويستترون من شرورها بالتقية والمداراة . و أخيراً ، بقي أمر مهم وهو حول كيفية ثبوت مصداقية السفراء ، والسؤال الذي يفرض نفسه بقوة هو " لم تمَّ تصديق هؤلاء الأربعة من بين كل مدعي السفارة حتى صاروا كبار الطائفة ويرجعون إليهم في حين أن معظم الشيعة نبذوا الباقين ولم يلتفت لهم إلا شرذمة قليلة جداً من محبي الغواية والضلال ؟!! " .

أقول : هنا كلمة مهمة للسيد منير الخباز – دام ظله - وهي وافية في كيفية إثبات وثاقتهم في دعوى السفارة ، قال (1) : [ولذلك لما ادعوا - أي النواب الأربعة - أن هناك إماماً وأنهم نواب عنه لم يكذبهم العلماء أو الناس ، فقد كان هناك علماء أعلم من هؤلاء النواب الأربعة .. فالأشعريون في قم ، ووالد الصدوق في قم ، وغيرهم من علماء الشيعة في ذلك الوقت كانوا فقهاء معروفين ، مع ذلك لما أخبر النواب الأربعة أنهم نواب عن الإمام عليه السلام اعتمدوا عليهم وأمروا الشيعة بالرجوع إليهم ، ولم يتوقفوا ، ولم يقولوا إن هؤلاء يجرون النار إلى قرصهم أو لعل عندهم دواعي أو أغرضاً وراء ذلك .. فعلماء الشيعة آنذاك لم يعترضوا عليهم بأي اعتراض

---

(1) آفاق مهدوية ، ص 108 .

بل سلموا بكلامهم وأصبحت الشيعة ترجع إلى هؤلاء النواب الأربعة] .

فهذا يعني أنه قد ثبت بالدليل القاطع أن هؤلاء النـواب الأربعـة صـادقين مـن دون غيرهم ، لذلك لا تجد ولن تجد اختلافاً بين علماء الطائفة في الإشارة لـصدق النـواب الأربعة ولزوم تصديقهم ومتابعتهم .

على أن دعوى السفارة أصلاً تحتاج إلى دليل قاطع ، فقد بـان كـذب الآخـرين حيـنما عجزوا عن الإتيـان بـالمعجز لتثبيـت صـدق دعـواهم وأكـرم الله الـسفراء وأيـدهم بالمعجزات التي أظهرت صدقهم وهذا كان الفيصل في إجماع الشيعة على صدقهم بلا خلاف .

ويوضح كلامنا السابق قول العلامة الشيخ الكوراني – حفظه الله - ، يقول (1) :

[تقدم خلال فصول الكتاب ما يدل على دقة الشيعة وتشددهم في التعامل مع سفراء الإمام عليه السلام ، وأنهم أجمعوا على الثقة بعثمان بن سعيد العمري الأسـدي وابنـه محمد رضي الله عنهما ، لأنهم سمعوا فيهما شهادة الإمامين الهادي والعسكري علـيهما السلام ، ورأوا على أيديهما المعجزات والكرامات التي توجـب اليقـين بـأن الأجوبـة ليست منهما ، بل من الإمام المهدي عليه السلام . وقد رأيت أنهم ردوا ادعاء جعفـر الكذاب بأنه الإمام وادعاء غيره بأنه سفير الإمام لأنهم طلبوا منهم المعجزة فلم يـأتوا بها ، بل كانوا يشهِّرُون بالمدعي ويفضحونه! وهذا دليلٌ على قوة المذهب الحق وقيامه على الدليل القطعي].

وهذا الأمر كان ديدن الشيعة في إثبات السفارة الخاصة وحتى يومنا هذا .

---

(1) المعجم الموضوعي لأحاديث المهدي ، ص 991 .

وينقل الشيخ الكوراني في هذه قصة حدثت معه فيقول (1) :

[دخل عليَّ معمم في الثلاثينات من عمره فرحبت بـه قـال: أنـا أحمـل رسـالتين ، واحدة لك والثانية للسيد القائد الخامنئي ، سألته ممن؟ قـال مـن صـاحب الزمـان عليه السلام. سألته بتعجب: هل أنت متأكد؟ قال نعم ، قلت: هل تعرف معنى ما تقول وأن معناه أنـك التقيـت بـولي الله وخليفتـه في أرضـه صـلوات الله عليـه ، وأعطاك رسالتين وأمرك أن توصلهما إلى شخصين؟ قال: نعم . قلت له: اسـمع ، أنا لست حاضراً أن أستلم منك هذه الرسالة حتى تأتيني بدليل . قال: وما الدليل الذي تريد ؟ قلت: ما دمت متصلاً بالإمام فهو لا تُرَد له دعوة ، فقـل لـه إن فلانـاً رفض أن يستلم الرسالة حتى تدعو له الله تعالى أن يعيد لون شعر لحيتـه كـما كـان قبل الشيب .

و شرحت له أن الذي يدعي اللقاء بالإمام وأنه كلفه بتبليغ أي شيء لعامة النـاس أو لشخص ، فهو يدعي السفارة الخاصة ، ولا يجوز تصديقه إلا بمعجزة .

وشرحت له أن اليماني الذي تدعي أنك هو ، إنما هو وزيـر الإمـام المهـدي الـذي يحكم اليمن ، ويظهر في رجب ، فهذه اليمن أمامك فاذهب واحكمها.

أمام هذا الشرح ومطالبته بدليل ، سكت الرجل فانشغلت بالكتابـة ، وبعـد مـدة قال: هل تقبل بالدليل أن ترى الليلة مناماً ؟ قلت له: ولا عشرين مناماً ! إن ديننـا ومذهبنا مبني على أدلة قطعية ، فكيف تريدني أن أبني ديني على منامـات ؟! فقـام وانصرف !].

---

(1) المعجم الموضوعي لأحاديث المهدي ، ص 1118 – 1119 .

ويقرر هذا المعنى الميرزا محمد تقي الأصفهاني ، فقد قال (1) : [ولا ريب أن الوكالة والنيابة الخاصة ، لا تثبت إلا بواحدة من هذه الطرق الثلاث ، أعني نص الإمام ، أو نائبه الخاص ، أو ظهور المعجزة على يد من يدعي النيابة الخاصة ولو لم يكن كذلك لادَّعى ذلك المقام كثير من عبدة الدنيا كما اتفق لجماعة ظهر كذبهم].

فإدعاء السفارة والنيابة عن الإمام الحجة عليه السلام ومن ثم إثبات الصدق بدون دليل قطعي ليس بالأمر الهيِّن ، وليس من السهل الميسر بل من المستحيلات !!

فبهذا يثبت بالدليل القطعي أن السفراء الأربعة رضوان الله عليهم منزهون عن فرية الكذب على أهل بيت النبوة عليهم السلام ، ومن غابر الزمان إلى يومنا هذا أكرمهم الله فقد جعل الله حياتهم جهاداً ، وبيوتهم مساجداً ، وقبورهم أماكن يقصدها العباد لزيارتهم والتبرك بها ليبقى تعظيمهم وتخليد الدهر لهم شامة عزٍ وفخر يترفعون بها عن جهالات من يتطاول عليهم من النواصب وأشباه الرجال.

---

(1) مكيال المكارم في فوائد الدعاء للقائم ، ج2 ، ص 342 .

المبحث الثامن

(ولادة وغيبة الإمام المهدي عليه السلام عند الشيعة)

وفيه أربعة مطالب :

1- الاعتقاد بولادة المهدي عليه السلام وأصوله .

2- الكليني "قده" وروايات مولد الإمام الحجة عليه السلام .

3- نصوص العلماء على تواتر أحاديث وجود الإمام المهدي عليه السلام .

4- منشأ القول بالمهدوية والغيبة .

المطلب الأول : الاعتقاد بولادة المهدي عليه السلام وأصوله.

إن الثابت بالتواتر أن الإمام الحسن العسكري عليه السلام قد خلفه ابنه الحجة القائم عليه السلام ، واستشكل المخالف بأن أصل قصة ولادة الإمام المهدي عليه السلام هي السيدة حكيمة رضي الله عنها ، وهي الوحيدة التي تفردت بقصة الولادة وأنها امرأة مجهولة ، فإذا ثبت هذا فقد بطل الاعتقاد بالإمام المهدي عليه السلام !!

قال ص 85 : [حكاية ولادة المهدي أصلها امرأة فلم يعلم بغيبته إلا هذه المرأة الوحيدة التي هي عمة الحسن العسكري].

وهذا إدعاء باطل وكذب معلوم لمن لديه أدنى ذرة من العقلانية ، فإن السيدة حكيمة رضي الله عنها لم تتفرد بهذه القصة وهي قصة وجود الإمام المهدي عليه السلام .

فقد روى ثقة الإسلام الكليني بإسنادٍ صحيح (1) : [عن أبي هاشم الجعفري قال : قلت لأبي محمد عليه السلام : جلالتك تمنعني من مسألتك ، فتأذن لي أن أسألك ؟ فقال : سل ، قلت : يا سيدي هل لك ولد ؟ فقال : نعم ، فقلت : فإن بك حدث فأين أسأل عنه ؟ فقال : بالمدينة].والروايات مستفيضة في ذكر الإمام الحجة عليه السلام عن غير السيدة عليها السلام ، ويواصل معقباً : [وهذا عجيب !! كيف يصدق الشيعة قول امرأة غير معصومة في أصل من أصول دينهم ؟! بل قال آية الله محمد آصف محسني : وحكيمة رحمها الله أيضاً لم تُوثق .] .

---

(1) الكافي ، ج 1 ، ص 328 ، باب الإشارة والنص إلى صاحب الدار عليه السلام – ح رقم 2 .

وقال العلامة المجلسي – قدس سره الشريف - في [مرآة العقول ج 4 ، ص 2] : صحيح .

أقول : يشاركه في هذا الجهل والاحتجاج الركيك الدكتور ناصر القفاري الذي ذكر هذا الإشكال بتمامه فقال في كتابه (1) :

[فمسألة المهدي وغيبته تسربت إلى الشيعة عن طريق حكيمة كما تقوله رواية شيخ الطائفة وما أدري كيف يقبل الشيعة قول امرأة واحدة غير معصومة في أصل المذهب وهم الذين يردون إجماع الأمة بأسرها إذا لم يكن المعصوم فيهم ولو في مسألة فرعية؟].

ويُلاحظ في إشكال الرجلين أن كليهما قد بنيا احتجاجهما على أسسٍ خاطئة ، فمن قال إن الإيمان بوجود الإمام المهدي عليه السلام مبني على التصديق بولادته فقط ؟!! ، وهل يلزم من ثبوت وجود رجلٍ أن تثبت روايات مولده بأسانيد قوية ؟!

إن الإيمان بوجود الإمام المهدي عليه السلام هو ثابت بالتواتر للنصوص المذكورة في كتب أصحابنا الإمامية ومنها – على سبيل المثال لا الحصر - :

1- أن الأرض لا تخلو من إمام ويلزم منه أن يلد الإمام العسكري ولداً يخلفه .

2- أن عدد الأئمة اثني عشر إماماً ولا يكتمل هذا إلا بالإمام الحجة عليها السلام .

3- ثبوت روايات كثيرة على لزوم وجود خليفة لاحق للإمام السابق .

والكثير مما يحتاج إلى مجلدات في ذكره ، فإن الإشكال بأن روايات ولادة الإمام المهدي عليه السلام متعلقة بوثاقة السيدة حكيمة عليها السلام هو إشكال واهٍ ، فإننا على سبيل المثال نجهل صحة روايات "مولد" كثير من الرجال الذين مرّوا في كتب التاريخ وثبت وجودهم من طرقٍ أخرى ، بل أحيانا لم نر روايات في ذكر حادثة

---

(1) أصول مذهب الشيعة – عرض ونقد - ، ج2 ، ص 844 .

مولدهم فمثلاً لم نرَ رواية صحيحة في مولد عمر بن الخطاب ومعاوية بن أبي سفيان بل حتى الجساسة التي يعتقد بوجودها هذا المخالف ، هذا مع غض النظر عن الأدلة العقلية والتي ستأتي قريباً.

فالسؤال الذي يفرض نفسه : أننا لو سلمنا بضعف كل روايات مولد الإمام الحجة عليه السلام والتي ذكرت أنه ولد في ليلة كذا ويوم كذا ، هل يعني هذا انتفاء وجوده ؟!مع لفت النظر إلى التناقض الذي وقع فيه هذا الكاتب ، فإنه لما تابع الدكتور القفاري في إشكالاته ، قد وقع بنفس أخطائه وتناقضاته ، ومن الجيد أن نذكر كلام السيد محمد الحسيني القزويني في إثبات تناقض القفاري وهذا الحكم منسحب على مخالفنا قطعاً .

يقول (1) : [تارة ينقل لنا أنّ مسألة الإمام المهدي عليه السلام وغيبته قد اخترعها عثمان بن سعيد العمري والآخرون معه ، ومن ثم تكونت كعقيدة للشيعة ، وتارة يقول إنها تسربت إلى الشيعة عن طريق حكيمة ، ولا ندري من مخترعها الحقيقي حسب قناعات القفاري ؟!!] .

إننا نعتبر الطعن في شهادة السيدة حكيمة طعناً في المعاينة الحسية ، ونحن لا نحصر أدلة وجود الإمام الحجة عليه السلام في الدليل الحسِّي عن طريق شخص واحد بل لا نحصر إثبات الوجود لحضرته المقدسة عليه السلام بالدليل الحسي المُثبَت بالمعاينة فقط ، مع لفت النظر إلى خبر أبي هاشم الجعفري الذي ذكر له الإمام العسكري عليه السلام ولادته بخلاف ما يدعي المخالفون من عقم الإمام عليه السلام.

---

(1) نقد كتاب أصول مذهب الشيعة ، ج2 ، ص 636 .

وفيما بعد سرد المخالف إشكالات رجاليةٍ بخصوص الأخباريين والأصـوليين وهـي لا شك ضعيفة وركيكة ، و مناقشتها تخرجنا بشكل كبيرٍ عن بحث ولادة الإمام عليه السلام وليس من المهم مناقشتها بقدر أهمية قضايا أخرى .

المطلب الثاني : الكليني وروايات مولد الإمام الحجة عليه السلام .

من البديهي أن نقرأ مناقشات وإشـكالات هـذا الكاتـب ونجـدها في قمـة الركاكـة العلمية ، فهو أراد أن يأتي على روايات مولد الإمام الحجة عليه السلام لينفي وجوده ، ومع إبطالنا لهذا الدليل كما سبق ، فقد أتى بنقضٍ عجيب ، وهو الـتكلم في روايـات الكافي التي تفيد مولد الإمام الحجة عليه السلام ، مضافاً إلى قليلٍ مـن خلطـه وكثـيرٍ من كذبه .

قال ص 90 : [روى الكليني في الكافي واحداً وثلاثين حـديثاً في ولادة المهـدي وقـد حكم المجلسي – في كتابه مرآة العقول – على اثنين وعشرين منها بالضعف فلـم يبـقَ إلا تسعة أحاديث ، وهذه الأحاديث التسعة ليس فيها نصٌّ صريح على ولادة المهدي أو وجوده].

وقد عزا روايات الكليني إلى (ج 1 – ص 514 : 525) ، وهي بالتحديد روايـات باب مولد الصاحب عليه السلام وهي 31 رواية بالضبط .

وهنا أستغربُ لماذا حصر إثبات ولادة الإمام الحُجَّـة عليـه الـسلام بروايـات كتـاب الكافي الشريف ؟!!

بل لماذا حصر إثبات ولادته بـ"باب مولد الصاحب عليه السلام " ؟!

هل هذا منهج علمي أم دعابة ؟!! لقد زعم أن هذه الروايات جلها ضعيف ، وأن الصحيح منها لا يدل قطعاً على وجوده لتوهمه بألفاظ الروايات وكنايات الشيعة التي تطلقها على الإمام الحجة عليه السلام ، فإن الروايات المذكورة وإن كانت الإشارة فيها إلى الإمام كنايةً على وجه التقية إلا أنها مشيرة إليه كما نجزم بذلك ، فمنها مثلاً الرواية رقم (15) أشار فيها القائل للإمام الحجة عليه السلام بقوله " الغريم " وهذه مشهورة عند الإمامية المتقدمين في الإشارة له والتكنية عن بهذه الكلمة ، قال العلامة المجلسي – قدس سره – في [مرآة العقول] (1) : [و الغريم كناية عن القائم عليه السلام عبر كذلك تقية، و في " الإرشاد" من مال الغريم يعني صاحب الأمر عليه السلام ، قال الشيخ أيده الله: و هذا رمز كانت الشيعة تعرفه قديماً بينها، و يكون خطابها له عليه السلام للتقية]. وتكلم الكاتب في روايات المولد الشريف ، وكأن إثبات الوجود منحصر بإثبات روايات قصة الولادة .. وكيف وُلد .. وما حدث آنذاك !

وهنا أضع له - مكتفياً - خمسَ روايات في نصوص واضحة تثبت وجود ابن للإمام العسكري عليه السلام يكون إماماً لهذا الزمان ، وكلها معتبرة وفق القواعد الرجالية المتعارف عليها ، مع أن علماءنا صرحوا بتواتر النصوص في ذلك ، وذكر التواتر آتٍ.

الرواية الأولى : روى الصدوق الأول في [الإمامة والتبصرة] :

[سعد بن عبد الله قال : حدثنا يعقوب بن يزيد ، عن حماد بن عيسى عن عبد الله بن مسكان ، عن أبان بن تغلب ، عن سليم بن قيس الهلالي ، عن سلمان الفارسي رضي

---

(1) مرآة العقول ، ج 6 ، ص 190 .

الله عنه ، قال : دخلت على النبي صلى الله عليه وآله ، فإذا الحسين بن علي على فخذه ، وهو يقبل عينيه ويلثم فاه ، ويقول : أنت سيد ابن سيد ، أنت إمام ابن إمام أبو أئمة ، أنت حجة الله ابن حجته ، وأبو حجج تسعة من صلبك ، تاسعهم قائمهم].

أقول : إسناده صحيح ، وسبق تفصيل الكلام فيه في المبحث الخامس ، فراجع .

وكون الأئمة من نسل الحسين عليه السلام تسعة يقتضي ولادة ابن للعسكري (ع).

الرواية الثانية : روى الكليني (1) : [محمد بن يحيى ، عن أحمد بن إسحاق عن أبي هاشم الجعفري قال : قلت لأبي محمد عليه السلام : جلالتك تمنعني من مسألتك ، فتأذن لي أن أسألك ؟ فقال : سل ، قلت : يا سيدي هل لك ولد ؟ فقال : نعم ، فقلت : فإن بك حدث فأين أسأل عنه ؟ فقال : بالمدينة].

قلت : وهذا إسناد صحيح ، فمحمد بن يحيى هو أبو جعفر العطار شيخ الكليني ثقة (2)، وأحمد بن إسحاق متردد بين الأشعري والرازي كما احتمل المولى المازندراني (3) وكيف كان فأحمد بن إسحاق الأشعري ثقة (4) ، وكذلك الرازي (5) .

وأبو هاشم الجعفري هو داود بن القاسم ثقة جليل من أصحاب الإمام العسكري (6). وهذا أيضاً يُبْطل مزاعم الكاتب في أن الإمام العسكري عليه السلام كان عقيماً .

---

(1) سبق تخريجه ، وذكرنا تصحيح العلامة المجلسي قدس سره .

(2) معجم رجال الحديث ، ج19 ، ص 33 .

(3) شرح أصول الكافي ، ج 6 ، ص 226 .

(4) معجم رجال الحديث ، ج2 ، ص 52 .

(5) معجم رجال الحديث ، ج 2 ، ص 55 .

(6) معجم رجال الحديث ، ج8 ، ص 122-123 .

الرواية الثالثة : روى الكليني (1) : [عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، بن أبي عمير عن الحسين بن أبي العلاء قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : تكون الأرض ليس فيها إمام ؟ قال : لا ، قلت : يكون إمامان ؟ قال : لا إلا وأحدهما صامت].

قلت : هذا إسناد معتبر ، فالعدة لا إشكال في وثاقتها كما هو مقطوع به بين أصحابنا الإمامية ، وأحمد بن محمد هو الأشعري القمي ثقة بلا خلاف (2) ، وابن أبي عمير ثقة من أصحاب الإجماع (3) ، والحسين بن أبي العلاء ثقة كما استظهر السيد الخوئي من كلام النجاشي وغيره (4) ، وقد قال العلامة المجلسي أنها رواية حسنة كما ذكرنا بالهامش .

وهذه الرواية تقضي أن يكون للإمام العسكري عليه السلام خليفة وهذا لا يتأتى إلا بولادة ابن له ، ولا شك أنه حسبما تواتر هو الإمام الحجة عليه السلام .

الرواية الرابعة :

روى الكليني (5) في كتابه : [عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد البرقي ، عن أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري ، عن أبي جعفر الثاني عليه السلام قال أقبل أمير المؤمنين عليه السلام ومعه الحسن بن علي عليه السلام وهو متكئ على يد سلمان

---

(1) الكافي ، ج 1 ، ص 178 - باب أن الأرض لا تخلو من حجة – ح 1 ، وحسنه المجلسي بالمرآة 2/294.

(2) معجم رجال الحديث ، ج 3 ، ص 85 .

(3) معجم رجال الحديث ، ج 15 ، ص 291 .

(4) معجم رجال الحديث ، ج 6 ، ص 200 .

(5) الكافي ، ج1 ، ص 526 – باب ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم ، عليهم السلام – ح رقم1.

فدخل المسجد الحرام فجلس إذ أقبل رجل حسن الهيئة واللباس فسلم على أمير المؤمنين ، فرد عليه السلام فجلس ، ثم قال : يا أمير المؤمنين أسألك عن ثلاث مسائل إن أخبرتني بهن علمت أن القوم ركبوا من أمرك ما قضى عليهم وأن ليسوا بمأمونين في دنياهم وآخرتهم وإن تكن الأخرى علمت أنك وهم شرع سواء .

فقال له أمير المؤمنين عليه السلام سلني عما بدا لك ، قال : أخبرني عن الرجل إذا نام أين تذهب روحه وعن الرجل كيف يذكر وينسى ؟ وعن الرجل كيف يشبه ولده الأعمام والأخوال ؟ فالتفت أمير المؤمنين عليه السلام إلى الحسن فقال : يا أبا محمد أجبه ، قال : فأجابه الحسن عليه السلام فقال الرجل أشهد أن لا إله إلا الله ولم أزل أشهد بها وأشهد أن محمدا رسول الله ولم أزل أشهد بذلك وأشهد أنك وصي رسول الله صلى الله عليه وآله والقائم بحجته - وأشار إلى أمير المؤمنين - ولم أزل أشهد بها وأشهد أنك وصيه والقائم بحجته - وأشار إلى الحسن عليه السلام - وأشهد أن الحسين بن علي وصي أخيه والقائم بحجته بعده وأشهد على علي بن الحسين أنه القائم بأمر الحسين بعده وأشهد على محمد بن علي أنه القائم بأمر علي بن الحسين وأشهد على جعفر بن محمد بأنه القائم بأمر محمد وأشهد على موسى أنه القائم بأمر جعفر بن محمد وأشهد على علي بن موسى أنه القائم بأمر موسى بن جعفر وأشهد على محمد بن علي أنه القائم بأمر علي ابن موسى وأشهد على علي بن محمد بأنه القائم بأمر محمد بن علي وأشهد على الحسن بن علي بأنه القائم بأمر علي بن محمد وأشهد على رجل من ولد الحسن لا يكنى ولا يسمى حتى يظهر أمره فيملأها عدلاً كما ملئت جوراً والسلام عليك يا أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته ، ثم قام فمضى فقال أمير المؤمنين : يا أبا محمد اتبعه فانظر أين يقصد فخرج الحسن بن علي عليهما السلام فقال : ما كان

إلا أن وضع رجله خارجاً من المسجد فما دريت أين أخذ من أرض الله ، فرجعت إلى أمير المؤمنين عليه السلام فأعلمته ، فقال : يا أبا محمد أتعرفه ؟ قلت : الله ورسوله وأمير المؤمنين أعلم ، قال : هو الخضر عليه السلام].

قلت : هذا إسناد صحيح ، فالبرقي هو أحمد بن محمد بن خالد البرقي الشيخ الثقة مصنف كتاب " المحاسن " وهو ثقة قطعاً (1) ، وأبو هاشم الجعفري سبق بيانه .

الرواية الخامسة : روى الشيخ الصدوق في [الأمالي] (2) :

[حدثنا الشيخ الجليل أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى ابن بابويه القمي (رضي الله عنه) ، قال : حدثني أبي (رضي الله عنه) ، قال : حدثنا سعد بن عبد الله ، قال : حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد بن عيسى ، عن إبراهيم بن عمر اليماني ، عن أبي الطفيل ، عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر (عليهما السلام) ، عن آبائه (عليهم السلام) ، قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) لأمير المؤمنين (عليه السلام) : اكتب ما أملي عليك . فقال : يا نبي الله ، أتخاف علي النسيان ؟ فقال (صلى الله عليه وآله) : لست أخاف عليك النسيان ، وقد دعوت الله لك أن يحفظك ولا ينسيك ، ولكن اكتب لشركائك . قال : قلت : ومن شركائي ، يا نبي الله ؟ قال : الأئمة من ولدك ، بهم تسقى أمتي الغيث ، وبهم يستجاب دعاؤهم ، وبهم يصرف الله عنهم البلاء ، وبهم ينزل الرحمة من السماء ، وهذا أولهم . وأومى بيده إلى الحسن بن علي (عليه السلام) ، ثم أومى بيده إلى

---

(1) معجم رجال الحديث ، ج3 ، ص 49 .

(2) أمالي الصدوق ، ص 485 .

الحسين (عليه السلام) ، ثم قال : الأئمة من ولده].

أقول : هذا إسناد معتبر ، وقد روي بتضافرٍ أن الأرض لا تخلو من إمام ، وعليه فيكون إمام الزمان من ولد الحسين عليه السلام لأن الأئمة من ولده كما أخبر النبي صلى الله عليه وآله في الرواية المذكورة .

ولمن يريد الوقوف على المزيد من النصوص المعتبرة ، فليرجع إلى كتاب [رسالة مختصرة في النصوص الصحيحة على إمامة الأئمة الاثني عشر عليهم السلام] لآية الله العظمى الشيخ جواد التبريزي – قدس سره الشريف - ، وكذلك كتاب [أربعون حديثاً معتبراً في النص على الأئمة الاثني عشر بأسمائهم] للشيخ أحمد الماحوزي .

إذن ، كلامه في 11 رواية فقط أمام آلاف المرويات المتواترة والمعتبرة يعبّر عن مدى إفلاسه وتخبطه في نفي وجود الإمام الحجة عليه السلام ، والآن نبين نصوص العلماء في تواترِ إثبات وجوده عليه السلام ، وبما أن إثبات الوجود قد تمّ فلا معنى للحديث عن روايات المولد الشريف .

هذا باختصار وإلا فإنه يستحسن أيضاً للباحثين النظر في كتاب [ولادة الإمام المهدي عليه السلام] لآية الله العظمى سماحة المرجع الديني بشير النجفي – دام ظله - .

المطلب الثالث : نصوص العلماء على تواتر أحاديث وجود الإمام المهدي (ع).

يقطع علماء الطائفة بأن أصول مذهبنا لا بد أن تثبت بالتواتر بخلاف غيرنا من المذاهب ، ونذكر كمثال ما قاله الشيخ آية الله العظمى جعفر السبحاني (1) :

[ولذلك نرى أئمة الفقه يعملون بأخبار الآحاد في مجال الأحكام والفروع العملية ولا يشترطون إفادتها القطع أو اليقين ، وهذا بخلاف العقائد التي يفترض فيها اطمئنان القلب ورسوخ الفكرة في القلب والنفس ، فيرفضون خبر الآحاد في ذلك المجال ويشترطون تواتر النص أو استفاضته إلى حد يورث العلم].

فأصول العقائد لا بد أن تثبت بالمتواتر ، وقد نص علماء الطائفة على أن الروايات التي تشير إلى الاعتقاد بالإمام الحجة عليه السلام متواترة وهي من أصولنا التي نعتقد بالقطع واليقين لثبوت التواتر فيها وهي بذلك تدل دلالة قطعية الثبوت على وجوده صلوات الله عليه ،فمثلاً قد أحصى آية الله العظمى الشيخ جعفر السبحاني دام ظله الوارف الروايات في ذلك حسب تتبعه وهي كما في الجدول أدناه (2) .

---

(1) أضواء على عقائد الشيعة الإمامية ، ص 596 ، رؤية الله ص 10 .

(2) الإلهيات ، ج2 ، ص 635 [ذكر الشيخ أن هذه الإحصاءات وفق كتب السنة والشيعة ، ولكن اخترت إحصاء الروايات التي تتعلق بها تفرد به الشيعة لإظهار مقدار الروايات عندهم بهذا الشأن].

دلالة الرواية	عددها
1- أنه من نسل السجاد عليه السلام	185 رواية
2- أنه من الإمام الحسن العسكري عليه السلام	146 رواية
3- أن له غيبة طويلة	91 رواية
4- أنه يعمر طويلاً	318 رواية
5- أنه الإمام الثاني عشر من آل محمد عليهم السلام	136 رواية
6- حول ولادته	214 رواية
7- أنه التاسع من نسل الإمام الحسين عليه السلام	148 رواية

وهي بمجموعها تساوي (1238) رواية ، عدا عن آلافٍ أخرى تعرضت لأحواله الشريفة وهي مبثوثة في كتب محدثي الإمامية ، وعدا عن نصوص العلماء على إثبات تواترها وأنها فاقت حد الاستفاضة ، وهي على مبنى علماء الحديث تفيد معنىً قطعياً.

وإليك بعض كلمات الأعلام من طائفتنا في ثبوت تواتر النص على إمامة أئمة أهل البيت عليهم السلام:

يقول المحقق الحلي (1) : [وإذا ثبتت إمامته – يعني علياً عليه السلام - ثبتت إمامة أحد عشر من ذريته لتواتر الأخبار بنص كل واحد على من بعده ، وبتواتر الأخبار عن النبي - عليه السلام - بالنص على الأئمة الاثني عشر - عليهم السلام -].

---

(1) المسلك في أصول الدين ، ص 310 .

ويقول العلامة السيد عبد الله شبر (1) : [والأخبار من طرق الشيعة بالنص عليه وأنه الإمام الثاني عشر وأنه ابن الحسن العسكري عليه السلام متواترة بل تزيد على عدد التواتر].

ويقول الشيخ علي الكوراني (2) : [... بينما الاعتقاد بوجود المهدي عليه السلام لا يقبل عندنا الشك ؛ لأن أحاديثه عندنا قطعية متواترة ، بل هو من أصول المذهب الذي عرف الشيعة به من صدر الإسلام].

ويقول الشيخ باقر شريف القرشي (3) : [أما الإمام المنتظر عليه السلام فهو من أبرز القضايا الإسلامية وضوحاً ومن أكثرها جلاء فقد بشر به الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله - الذي لا ينطق عن الهوى - وكذلك بشر به أئمة الهدى عليهم السلام الذين هم خزنة علم الرسول وسدنة حكمته وليست أخبارهم به أخبار آحاد قابلة للطعن والتشكيك والتجريح في سند رواتها وإنما هي أخبار متواترة قد حازت الدرجة القطعية].

وكذلك نص على التواتر كل من آية الله العظمى الشيخ بشير النجفي (4) والميرزا محمد تقي الموسوي الأصفهاني (5) .

---

(1) حق اليقين في معرفة أصول الدين ، ص 284 .

(2) معجم أحاديث الإمام المهدي عليه السلام ، ج2 ، ص 116 – 117 .

(3) حياة الإمام المهدي عليه السلام ، ص 12 .

(4) ولادة الإمام المهدي "عج" ، ص75 .

(5) مكيال المكارم في فوائد الدعاء للقائم "عج" ، ج1 ، ص 32 .

المطلب الرابع : منشأ القول بالمهدوية والغيبة .

لقد ثبت فيما مر أن القول بالمهدوية لم ينشأ بسبب دعوى السيد حكيمة عليها السلام كما ادَّعى هذا الرجل ، أو من دعوى السفراء الأربعة ، وإنما نصوص تواترت عن آلِ محمدٍ عليهم السلام من قبل حدوث الغيبة والحيرة وهي متواترة من كثير من الطرق ، وبهذا يبعد احتمال تواطؤ هذا العدد على الكذب .

وقد زعم المخالف (ص 101) أن دعوى القول بالمهدوية نشأ لقولنا بالإمامة من سلالة الحسين عليه السلام في الأبناء دون غيرهم وبسبب عقم الإمام الحسن العسكري عليه السلام فاضطر الشيعة لهذا القول ، وقد مرَّ فيما مضى أنه قد ثبتت ولادة ابنٍ له من طرق الإمامية ، وأيضاً أثبت علماء أهل السنة أنه قد أنجب ولداً اسمه محمد ، وهذا قد ذكره علماؤنا ونقلوا استدلالاتهم بشكل متوسع من كتب السنة على ذلك (1) ، وقد ذكرت في الهامش إشارة إلى بحوث العلماء في إثبات مولد محمد بن الحسن العسكري فليُرجع إليها ، ولكنِّي أنقل هنا كلاماً لأحد النسَّابة السنة لأنه معاصر وهو الشريف أنس الكتبي الحسني في كتابه (الأصول في ذرية البضعة البتول) ، فقال متحدثاً عن الإمام الحسن العسكري عليه السلام (2) : [وله من الولد محمد المهدي] .

---

(1) في إثبات مولد محمد بن الحسن العسكري ، راجع بحث أبو طالب التجليل التبريزي في كتابه [تنزيه الشيعة الاثني عشرية عن الشبهات الواهية – الجزء الثاني – ص 539] ، وبحث مركز الرسالة في كتابه [المهدي المنتظر في الفكر الإسلامي – ص 120 – 127] ففيه نقولات وافية من كتب السنة .

(2) الأصول في ذرية البضعة البتول ، ص 98 .

وفي موطن آخر يثبت ولادته فيقول (1) : [فقد ولد المهدي بسر من رأي في ليلة النصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين من الهجرة المباركة ، وهو وحيد أبيه].

والذي عليه هذا النسابة أن أقوال العلماء النافية لولادته لا يعتد بها لثبوت النقيض فيقول (2) : [ومن المؤرخين من نفى عقب أبيه الزكي العسكري ، وهذا إطلاق في القول بما يوجب أن لا يعتد به ، فالحسن العسكري بن علي الهادي عقبه مُسَلَّم في ابنه محمد المهدي . والثابت عند أهل العلم من متقدمين ومتأخرين انقطاع خبره وعدم معرفة قبره ولا مكانه ولكن الشيعة الإمامية يقولون وهذا المعروف والمتواتر عندهم أنه دخل سرداب والحرس عليه في دار أبيه بسر من رأي ويقال لها الآن سامراء ، وكانت أمه تنظر إليه ، فلم يعد ويخرج إليها].

أما الاحتجاج بحصول خلافٍ بين الشيعة وخروج البعض عن جادة الصواب في قضية إدعاء المهدوية ليس مما يحتج به في الموازين العلمية لأن الحق لا يُعرف إلا بالدليل ، ولا نستدل على الحق بأهواء الرجال وآرائهم وإلا لكان ارتداد الكثير بعد النبي صلى الله عليه وآله دليلاً على بطلان الرسالة لحصول انقسامات وخروج البعض عن جادة الصواب .

وقد أثبتنا في مباحث سابقة أنه قد خرجت دعوات تنادي بالمهدوية ، وأخرى نادت بغيبة أشخاص توفوا ظناً منهم أو تقولاً منهم أن المتوفى هو المهدي وقد غاب ، وما هذا إلا لأن نشوء فكرة المهدوية لم يكن بسبب اضطرار الشيعة بعد وفاة الإمام العسكري عليه السلام إلى اختراع عقائد جديدة ، فاعتقادهم مترسخ منذ عهد الأئمة

---

(1) الأصول في ذرية البضعة البتول ، ص 99 .

(2) المصدر السابق .

إذن كيف نشأت فكرة المهدوية وفكرة الغيبة ؟!

وكيف أصبحت فكرة الغيبة والمهدوية فكرة تسود كواقع يعيشه المسلمون في تلك العصور ؟!

من الملاحظ أنه قد تم خروج الكثير لادعاء المهدوية ، أو إلصاق البعض صفة المهدوية في أشخاص آخرين كانوا خارجين عن السلطة الحاكمة من قبيل إدعاء أنهم هم المهدي إما في حال حياتهم ، أو إدعائهم الغيبة في حال وفاتهم ، وهذا كله أتى في عهد نهضة المحدثين وبلوغ الذروة لانتشار أحاديث النبي صلى الله عليه وآله حول الإمام المهدي عليه السلام ، فادعاها الكثير ، وأيضاً في الأوساط الشيعية كذلك بسبب روايات الأئمة عليهم السلام حول هذا الأمر ، فأطلقت صفة الغيبة في أشخاص آخرين في حال انتشار نبأ وفاتهم .

فمثلاً الكيسانية ادَّعت الإمامة في محمد بن الحنفية رحمه الله وأطلقت عليه صفة المهدوية والغيبة أيضاً وأنه غائبٌ في جبل رضوى كما نصّ على ذلك المصنفون في الملل والنحل كالبغدادي وغيره ، وقد ذكر السمعاني ذلك فيهم فقال (1) : [وذلك أن أكثر الكيسانية ينتظرون محمد بن الحنفية ويزعمون أنه في جبل رضوى بين أسد ونمر يحفظانه وعنده عينان إحداهما من الماء والأخرى من العسل] .

إذن يظهر من هذا أن فكرة المهدوية لم تنشأ نتيجة الحيرة التي حدثت بعد وفاة الإمام العسكري عليه السلام بل هي قديمة جداً ، وظهورها في القِدم خصوصاً في الأوساط الشيعية دليل أن أئمة أهل البيت عليهم السلام قد أشاروا لها والنظر في التراث

---

(1) الأنساب ، ج1 ، ص 345 .

الشيعي يكفي لذلك .

وأكبر دليل على أن فكرة المهدوية وغيبة الإمام كانت حقاً وحقيقة هو ادعاء البعض لها لأجل مصالحه الشخصية أو لضلال وغواية ، فهم قد استغلوا حقاً يؤمن به المسلمون لجذبهم نحو ضلالهم .يقول السيد محمد باقر الصدر – قدس سره - (1) :

[وقد حاول الدكتور أحمد أمين في كتابه (المهدوية في الإسلام) أن يجعل من ادعاء المهدوية سبباً للطعن على فكرة المهدي وأصالتها ، ولكن العكس هو الصحيح . فالادعاء يدل على أن المدعين يستغلون حقيقية موضوعية ، واعتقاداً راسخاً عند الناس]

و يقول الشيخ الطبرسي في كتابه (إعلام الورى بأعلام الهُدى) (2) :

[إذا كانت أخبار الغيبة قد سبقت زمان الحجة عليه السلام ، بل زمان أبيه وجده ، حتى تعلقت الكيسانية بها في إمامة ابن الحنفية والناووسية والممطورة في أبي عبد الله وأبي الحسن موسى عليهما السلام ، وخلدها المحدثون من الشيعة في أصولهم المؤلفة في أيام السيدين الباقر والصادق عليهما السلام ، وآثروها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة عليهم السلام واحداً بعد واحد ، صح بذلك القول في إمامة صاحب الزمان عليه السلام بوجود هذه الصفة له ، والغيبة المذكورة في دلائله وإعلام إمامته ، وليس يمكن لأحد دفع ذلك].

فظهور الكثير من حالات المهدوية لم ينشأ اعتباطاً وإنما لوجود مثل هذه الروايات التي سبقت زمان الإمام الحجة عليه السلام ، ويُستفاد من هذا :

---

(1) بحث حول المهدي ، ص 15-16.

(2) إعلام الورى بأعلام الهدى ، ج2 ، ص 257-258 .

1- كذب دعوى أن المهدوية فكرة مختلقة من قِبل الشيعة لأنهم أصيبوا بالحرج بسبب موت العسكري عليه السلام بلا عقب كما زعموا ، وإنما الغيبة فكـرة قديمـة واقعيـة ولكونها صحيحة تم استغلالها من قِبل بعض الفئات المنحرفة لكسب الجماهير بشكل أكثر لنصرة ثوراتهم أو أهدافهم .

2- كذب دعوى وضع روايات زمن الغيبة وروايات النص على الأئمة عليهم السلام في عهد الحيرة بعد وفاة الإمام الحسن العسكري عليه السلام وإنما يـدل عـلى أقدميـة هذه الروايات ، حتى قام البعض باستغلالها لصالحه قبل ولادة الإمـام المهـدي عليـه السلام .

3- مدعو الحركات المهدوية في الوسط الشيعي لا يمكنهم أن يقوموا بذلك إلا عـبر استغلال تلك الحقيقة الموضوعية لكي يستطيعوا من خلالها العبور إلى قلوب الـشيعة والاستحواذ على تأييدهم ، والحقيقة الموضوعية التي أشار لها السيد الصدر هـو كـم الروايات القديمة التي رويت في الغيبة وحدوثها .

المبحث التاسع

(بحثٌ في فلسفة الغيبة وأحوالها)

وفيه سبعة مطالب :

1- أسباب الغيبة :

أ - الخوف .

ب- التمحيص والامتحان .

ج - كي لا تكون في عنقه بيعة لظالم .

د- استيفاء غيبات الأنبياء عليهم السلام .

2- إثبات الانتفاع به في غيبته – عليه السلام - .

3- هل كان الشيعة الأوائل يؤمنون بالثاني عشر الذي سيغيب ؟!

4- الواقفة ودعوى مهدوية الإمام موسى الكاظم عليه السلام.

5- شبهة " الإمام لا يغسله إلا إمام " .

6- هل تمّ وضع الروايات في عهدٍ متأخر ؟!

7- الكلام في بعض أحوال الإمام المهدي عليه السلام في الغيبة الكبرى.

أ- الإمام المهدي والجزيرة الخضراء .

ب- الإمام المهدي عليه السلام ومسجد جمكران .

لقد تكلم الكاتب عن أسباب وفلسفة الغيبة وطرح إشكالاته ، وهذا البحث سيرد مجملاً على كافة أفكاره التي طرحها ، وفق ما قرره علماء الشيعة الإمامية وإثبات ذلك بالدليل الشرعي والمنطقي .

من المؤكد أنه لا بد من أن تكون هناك أسباب جلية وخفية لغيبة الإمام الحجة عليه السلام ، وذلك أن الغيبة أمر استثنائي ، فالأصل في الحُجّة – أياً كان – أن يكون ظاهراً ولا يستتر إلا لعلة سواء كانت خافية أو ظاهرة أو كلا الأمرين.

وقد ورد حسب ما جاء في الروايات وكلمات الأعلام – أنار الله برهانهم – بعض الأمور المشيرة لفلسفة الغيبة وهذا محل ذكرها ، فهي :

1- الخوف :

وهذا أول ما نذكره في المقام ، وهنا سننقض دعاوى الرجل حول هذه المسألة ومن ثم سنناقش كل ما يختص بها من كافة النواحي ، وهذه هي إشكالاته :

أولاً : قال – ص 103- : [إن كان الخوف من القتل ،فعليه ألا يظهر أبداً ، لأن العداوة والحقد من طبع البشر دائماً ، قال الله تعالى عن اليهود والنصارى : (وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) فكلما ظهر إمام كان له عدو بالمرصاد ، فلن يخرج أبداً].

وظهور العداوة لا يعني عدم القدرة على التغلب عليها ، فمتى قدَّر الله له الغلبة فعل ذلك حتى مع بقاء العداوة والكراهية ، مثلما حصل مع الأنبياء السابقين وخصوصاً سيد الخلائق صلى الله عليه وآله عندما بعثه الله للعالمين نذيراً وقد تغلب على ما فعله الكفار والمنافقون في فترة حياته ، فوجود العداوة لا يمنع من الخروج .

ثانياً : قال – ص104 - :

[لِمَ لمْ يغب الأنبياء والمرسلون ، والأئمة السابقون ، كيف وقد نصَّ كثير من علماء الشيعة على أن جميع أئمتهم ماتوا إما مسمومين أو مقتولين].

أقول : لا يخفى على المطَّلع أنَّ الغيبة ليست مما اختص بها الإمام الحجة عليه السلام فقد ابتلي الأنبياء عليهم السلام بكثير من البلاء اضطرهم للغياب ، ومع ذلك لا يجب على كل حجةٍ إلهية إماماً كان أو وصياً أن يغيب جراء الظلم الذي يقع عليه ، وإنما هو مؤتمرٌ بالأوامر الإلهية ، فمتى شاء غيبه ، وعليه فلا ينسحب حكم الغيبة على كل من اضطهد لانتفاء الملازمة .

ثالثاً : قال : [إن نظرية الخوف بعيدة جداً عن أخلاق أهل البيت عليهم السلام وحبّهم للشهادة في سبيل الله ، خاصة وقد علم المهدي أنه سيعيش إلى أن ينزل عيسى عليه السلام ولن يقدر أحد على قتله حتى يملأ الأرض عدلاً ، ثم هل قاهر الأعداء ومزلزل الدول يخاف كل هذا الخوف ؟!].

أقول : لو كان يبني هذا الكاتب إشكالاته وفق رؤى علمية صحيحة ، لما هبط لهذا المستوى من المهازل !

فإن سجيّة البشر تقتضي الخوف لأيٍ كان مما يثير هواجسها ، وهذا طبيعي في السلوك الفطري كما هو مقرر عند علماء النفس والباحثين في السلوك البشري النفساني ، ولكن المنبوذ هو الجُبن الذي هو مكتسب لا موروث ، فالخوف أمر فطري متوارث بالطبيعة من جيل لآخر ولا يشذ عن ذلك أحد .

يقول الدكتور صموئيل حبيب (1) : [يُـعتبر الخوف استعداداً فطرياً أو دافعاً طبيعيـاً داخل الإنسان ، يساعد الإنسان على أن يحمي نفسه ، ويدافع عن نفسه].

إذن هو وفق تقرير أصحاب الاختصاص النفسي ، هو أمر طبيعي لا يُشكل أي عيب وخلل أو عارضٍ في البناء الشخصي والذاتي للإنسان وإنما ردة فعل نفسانية.

ولو كان الكاتب من أهل التدبر والتأمل لما احتاج إلى مثـل هـذه الإشـكالات ، فلـو سلمنا بجهله في جانب الفلسفة النفسية للإنسان ، فأين هو عن سيرة أنبياء الله عليهم السلام .

قال تعالى على لسان سيدنا موسـى عليـه الـسلام (2) : [فَفَـرَرْتُ مِـنْكُمْ لَمَّـا خِفْـتُكُمْ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُرْسَلِينَ] وفي موطن آخر يصفه بقوله (3) :

[فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ قَالَ رَبِّ نَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ].

إذن هو حالة داخلية تنجم عن مخاطرَ تكوّن دافعاً داخلياً لدفع الجسم لاتخاذ الإجـراء الوقائي لمنع حصول أمر ما قد يؤذي .

ومن ثمَّ علمُ الإمام عليه السلام أنه سيعيش حتى نزول عيسى عليه السلام لا يقتضي أن لا يخاف ، لأن نزول عيسى عليه السلام مرتبط بأمر خروجـه ، وخروجـه مـرتبط بتهيئة الله لشأنه ومتى هيأه الله للخروج لإصلاح الأمة كان من السهل أن تـزول كـل مسببات هذا الخوف ، وما ذلك على الله بعزيز .

---

(1) الخوف ، ص 9 .

(2) سورة الشعراء ، 21 .

(3) سورة القصص ، 21.

رابعاً : احتج الكاتب بقيام دولٍ شيعية قوية وأن هذا مدعاة لخروجه ومحفز لذلك ، والصحيح أن خروج الإمام عليه السلام ليس مرتبطاً بقيام دولةٍ شيعية أو غير ذلك .

خامساً : قال : [لماذا يخاف ؟ وقد جاءت الرواية التي تقول : (إن الأئمة يعلمون متى يموتون ولا يموتون إلا باختيار منهم ؟!) ..].

أقول : هذا بحث طويل وهو مختص بحدود علم الغيب للأئمة عليهم السلام ومتعلقاته . ولكن هل يكون الخوف محصوراً بالموت ؟! أم أنه مما يتعلق بالإيذاء وإلحاق الضرر ؟!

يقول أبو طالب التبريزي في كتابه [تنزيه الشيعة الاثنى عشرية عن الشبهات الواهية] (1) : [علم الإمام بأنه متى يموت لا يستلزم جواز إيقاعه لنفسه في المهلكة بحسب الأسباب العادية ، كما أنا نعلم بأنا لا نموت إذا لم يجئ أجلنا المعين عند الله ، قال تعالى : (فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون). ولا يجوز لنا إلقاء النفس في التهلكة].

ومن ثَمَّ فإن علمهم بالشيء في بعض الأحيان لا يؤثر على السلوك الخارجي للمعصوم عليه السلام كما حصل مع الإمام الحسين عليه السلام ، فقد ثبت من طرق السنة أنه سوف يقتل بكربلاء كما أخبر الله نبيه عليه السلام.

روى أبو يعلى الموصلي في مسنده (2) بإسناده عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُجَيٍّ، عَنْ أَبِيهِ [أَنَّهُ سَارَ

---

(1) تنزيه الشيعة الاثنى عشرية عن الشبهات الواهية ، ج 2 ، ص 516 .

(2) مسند أبي يعلى ، مسند أبي يعلى الموصلي ، ج 1 ، ص 298 ، ح رقم 363 .

مَعَ عَلِيٍّ، وَكَانَ صَاحِبَ مِطْهَرَتِهِ، فَلَمَّا حَاذَى نِينَوَى وَهُوَ مُنْطَلِقٌ إِلَى صِفِّينَ، فَنَادَى عَلِيٌّ: اصْبِرْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، اصْبِرْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ بِشَطِّ الْفُرَاتِ، قُلْتُ: وَمَاذَا يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ؟ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ وَعَيْنَاهُ تَفِيضَانِ، قَالَ: قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَغْضَبَكَ أَحَدٌ؟ مَا شَأْنُ عَيْنَيْكَ تَفِيضَانِ؟ قَالَ: «بَلْ قَامَ مِنْ عِنْدِي جِبْرِيلُ قَبْلُ، فَحَدَّثَنِي أَنَّ الْحُسَيْنَ يُقْتَلُ بِشَطِّ الْفُرَاتِ» . قَالَ: فَقَالَ: «هَلْ لَكَ أَنْ أُشِمَّكَ مِنْ تُرْبَتِهِ» . قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «فَمَدَّ يَدَهُ فَقَبَضَ قَبْضَةً مِنْ تُرَابٍ فَأَعْطَانِيهَا، فَلَمْ أَمْلِكْ عَيْنَيَّ أَنْ فَاضَتَا»].

قال المحقق حسين سليم أسد : إسناده حسن .

قال الحافظ المقدسي (1) : إسناده حسن .

وذكره الألباني في السلسلة الصحيحة (2) .

وقال الحافظ البوصيري في [إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة] (3) :

[رواه أبو بكر بن أبي شيبة وأحمد بن حنبل وأبو يعلى بسند صحيح] .

فبهذا كان الإمام يعلم أنه سوف يقتل بأرض كربلاء ومع ذلك قد خرج ، فالإشكال واقع على المخالف كذلك ، وهو أن الإمام الحسين عليه السلام مع علمه بموته إلا أنه كان خلال حياته يتخذ ما يقي به نفسه ، فمثلاً هو قد حضر حروب أبيه عليه السلام إذن الخوف واتخاذ الإجراءات الوقائية لا تنافي العلم بالموت لاحتمال حدوث ضرر آخر غير الموت ، والعلم لا يقتضي تغيير السلوك في خصوص أحوالهم عليهم السلام

---

(1) الأحاديث المختارة ، ج 2 ، ص 375 ، ح رقم 758 .

(2) سلسلة الأحاديث الصحيحة ، ح رقم 1171 .

(3) إتحاف الخيرة المهرة ، ج7 ، ص 238 ، ح رقم 6753 .

ولتوضيح هذا أنقل ما يشرح هذه النقطة باستيفاء ، يقول آية الله السيد كمال الحيدري دام ظله (1) : [فإنّهم عليهم السلام وإن علموا بمصائرهم، إلّا أنّ هذا العلم لا يؤثّر في سلوكهم الخارجي شيئاً ، لأنّ تكاليفهم الشرعيّة ليست قائمة على هذا اللّون من العلم الخاصّ، وإنّما هي على أساس ما تمليه الأسباب والعلوم الظاهريّة، وهذا المعنى يقرّره المجلسي بقوله: «إنّ أحكامهم الشرعيّة منوطة بالعلوم الظاهرة لا بالعلوم الإلهاميّة».

وهذا ما أكّده الشيخ المفيد ببيان آخر في خصوص شهادة علي أمير المؤمنين عليه السلام بقوله: «إذا كان لا يمتنع أن يتعبّده الله بالصبر على الشهادة والاستسلام للقتل، ليبلغه الله بذلك من علوّ الدرجة ما لا يبلغه إلّا به، ويكون في المعلوم من اللّطف بهذا التكليف لخلق من الناس ما لا يقوم مقامه غيره، فلا يكون بذلك أمير المؤمنين عليه السلام ملقياً بيده إلى التهلكة ولا معيناً على نفسه معونة مستقبحة في العقول»].

ومن الواقع السُنِّي ننقل أيضاً مثالاً آخر لمثال الإمام الحُسين عليه السلام ، وهو عمار بن ياسر رضوان الله عليه ، فقد ثبت باستفاضة أن رسول الله صلى الله عليه وآله أنبأ بقتله على يد الفئة الباغية ومع ذلك كان يحارب في جيش الإمام علي عليه السلام ويفعل ما يقتضي أن يفعله مَنْ لا يعلم بموته ، لأن عدم تغيير السلوك الخارجي مع العلم بالغيب هو من مظاهر الرضا والتسليم لله عز وجل لتجري مقاديره وينال الأجر من بلائه.

---

(1) علم الإمام ، ص 294 ، وللفائدة انظر إلجام الواشي للشيخ زكريا بركات درويش – الحلقة الأولى ، ص 176 .

والخلاصة ، أنه مع حصول العلم الغيبي لا مانع من اتخاذ الإجراء الاحترازي لمنع وقوع الضرر .

سادساً : قال – ص105- : [كيف يخاف ؟ وقد روي عن الرضا : (إن القائم هو الذي إذا خرج كان في سن الشيوخ ومنظر الشبان ، قويا في بدنه حتى لو مد يده إلى أعظم شجرة على وجه الأرض لقلعها ، ولو صاح بين الجبال لتدكدكت صخورها ، يكون معه عصا موسى ، وخاتم سليمان عليهما السلام .فهل مثل هذا يخاف ؟!].

أقول : بيَّنا أن الخوف ليس من المتعلقات بنقائص الطباع البشرية وأنه فطري ، وبحثنا في خوف الإمام الحجة عليه السلام برغم امتلاكه للولاية التكوينية يقودنا للبحث في مسألة علة عدم استخدامه للولاية التكوينية ، فإذا لم يستخدمها كان عارض الخوف بادياً عليه.

إذن ، الخوف هو طارئ وناتج عن عدم استخدام الإمام الحجة عليه السلام للولاية التكوينية ، فيبقى إشكالٌ وهو : لماذا لم يستخدمها ما دام يمتلكها ؟!

إن عدم استخدام الإمام الحجة عليه السلام للولاية التكوينية للدفع عن نفسه لا تنافي امتلاكه لها وكذلك لها علل مذكورة ، وسنوضح المطلبين من عدة وجوه :

1- أن امتلاك "فلان" لقوة ما وعدم استخدامه لها ، لا يعني أنه يفقدها ، فلو كان رجل يحمل سلاحاً ومن ثم هوجم ودفع عن نفسه الأذى أو اتقاه بطرق أخرى فهذا لا ينافي أنه امتلك ذاك السلاح.

2- أن الله يمتلك الولاية التكوينية المطلقة والعظمى ومع ذلك لم يستخدمها في أحوالٍ كثيرة كضرب أهل الطائف لرسول الله صلى الله عليه وآله حينما دعاهم إلى التوحيد ، وحينما كُسرت رباعيته في معركة أحد ، وحينما تكالب عليه أهلُ قريش في

بداية الدعوة .. فهل أصبح هذا دليل على افتقاد الله للولاية التكوينية والعياذ بالله ؟!
كلا ، وإنما يتم ذلك لكي تجري مقادير الله وقضائه المقدر لتتم الحجة على عباده ولحكمته البالغة ، فيتحصل من ذلك أن العمل بالولاية التكوينية منوط بإرادة الله تعالى وذلك أن إرادتهم التكوينية هي من فيض الله تعالى ، ولا معنى لاستغراب المخالفين من ذلك بعدما ثبتت الولاية التكوينية في حق الأولياء العاديين فكيف بأئمة أهل البيت عليهم السلام.

فلقد ذكرنا نموذجاً من ذلك في كلام لابن تيمية ، بل وفي كتاب الله إذ يقول في سورة النمل حكاية لحال سيدنا سليمان عليه السلام :

[قَالَ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَنْ يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ (38) قَالَ عِفْرِيتٌ مِنَ الْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ (39) قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يرتَدَّ إِلَيكَ طَرفُكَ فَلَمَّا رآهُ مستَقِرًا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ].

فإذا ثبت الإمكان العملي للحدوث في حق البشر العاديين فكيف بأهل بيت النبوة عليهم السلام ؟!

وقد احتج أئمة أهل البيت عليهم السلام بمثل هذا الاحتجاج الصحيح فقد روى الشيخ المفيد (1) : [عن أبان الأحمر قال : قال الصادق عليه السلام : يا أبان كيف ينكر الناس قول أمير المؤمنين عليه السلام لما قال : " لو شئت لرفعت رجلي هذه

---

(1) الاختصاص ، ص 212- 213 .

فضربت بها صدر ابن أبي سفيان بالشام فنكسته عن سريره " ولا ينكرون تناول آصف وصي سليمان عرش بلقيس وإتيانه سليمان به قبل أن يرتد إليه طرفه ، أليس نبينا صلى الله عليه وآله أفضل الأنبياء ووصيه عليه السلام أفضل الأوصياء ، أفلا جعلوه كوصي سليمان ، حكم الله بيننا وبين من جحد حقنا وأنكر فضلنا].

أيضاً فيما ذُكر من علل لامتناع العترة الطاهرة في دفع الأذى عنهم ما رواه الشيخ الصدوق في كتاب [علل الشرائع] (1) عن السفير الثالث أبي القاسم الحسين بن روح رضي الله عنه حينما سئل عن عليه تعرضهم عليهم السلام للأذى والخوف والقتل ، فقيل لأبي القاسم رضوان الله عليه : [أخبرني عن قاتله لعنه الله أهو عدو الله ؟ قال : نعم ، قال الرجل : فهل يجوز أن يسلط الله عدوه على وليه ؟!.

فقال له أبو القاسم : .... ، كان من تقدير الله تعالى ولطفه بعباده وحكمته أن جعل أنبيائه مع هذه المعجزات في حال غالبين ،وفي أخرى مغلوبين ، وفي حال قاهرين وفي حال مقهورين ، ولو جعلهم عز وجل في جميع أحوالهم غالبين وقاهرين ولم يبتلهم ولم يمتحنهم لأتخذهم الناس آلهة من دون الله تعالى ولما عرف فضل صبرهم على البلاء والمحن والاختيار ولكنه عز وجل جعل أحوالهم في ذلك كأحوال غيرهم ليكونوا في حال المحنة والبلوى صابرين وفي حال العافية والظهور على الأعداء شاكرين ويكونوا في جميع أحوالهم متواضعين غير شامخين ولا متجبرين ، وليعلم العباد أن لهم عليهم السلام إلها هو خالقهم ومدبرهم فيعبدوه ويطيعوا رسله وتكون حجة الله تعالى ثابتة على من تجاوز الحد فيهم وادعى لهم الربوبية أو عاند

---

(1) علل الشرائع ، ج 1 ، ص 242-243 .

وخالف وعصى وجحد بما أتت به الأنبياء والرسل وليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حيي عن بينة .

قال محمد بن إبراهيم بن إسحاق رضي الله عنه : فعدت إلى الشيخ أبي القاسم الحسين بن روح قدس الله روحه من الغد وأنا أقول في نفسي أتراه ذكر ما ذكر لنا يوم أمس من عند نفسه فابتدأني فقال لي يا محمد بن إبراهيم لأن أخر من السماء فتخطفني الطير أو تهوى بي الريح في مكان سحيق أحب إلي من أن أقول في دين الله تعالى].

وأيضاً ما رواه ثقة الإسلام الكليني في هذا المعنى رواية جليلة القدر عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام (1): [... فقال له حمران : جعلت فداك أرأيت ما كان من أمر قيام علي بن أبي طالب والحسن والحسين عليهم السلام وخروجهم وقيامهم بدين الله عز ذكره ، وما أصيبوا من قتل الطواغيت إياهم والظفر بهم حتى قتلوا وغلبوا ؟ فقال أبو جعفر عليه السلام : يا حمران إن الله تبارك وتعالى قد كان قدر ذلك عليهم وقضاه وأمضاه وحتمه على سبيل الاختيار ثم أجراه فبتقدم علمٍ إليهم من رسول الله صلى الله عليه وآله قام علي والحسن والحسين عليهم السلام ، وبعلمٍ صمت من صمت منا ، ولو أنهم يا حمران حيث نزل بهم ما نزل بهم من أمر الله عز وجل وإظهار الطواغيت عليهم سألوا الله عز وجل أن يدفع عنهم ذلك وألحوا عليه في طلب إزالة ملك الطواغيت وذهاب ملكهم إذا لأجابهم ودفع ذلك عنهم ، ثم كان انقضاء مدة الطواغيت وذهاب ملكهم أسرع من سلك منظوم انقطع فتبدد ، وما كان ذلك الذي أصابهم يا حمران لذنب اقترفوه ولا لعقوبة معصية خالفوا الله فيها

---

(1) الكافي ، ج 1 ، ص 262 ، باب أن الأئمة عليهم السلام وما كون – ح رقم 4 .

ولكن لمنازل وكرامة من الله ، أراد أن يبلغوها ، فلا تذهبن بك المذاهب فيهم].

وروى الشيخ الصدوق بإسناد صحيح (1) :

[حدثنا أبي - رحمه الله - قال : حدثنا سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن محبوب ، عن علي بن رئاب ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل : " وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير " أرأيت ما أصاب علياً وأهل بيته هو بما كسبت أيديهم وهم أهل بيته طهارة معصومون ؟ فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يتوب إلى الله عز وجل ويستغفره في كل يوم وليلة مائة مرة من غير ذنب ، إن الله عز وجل يخص أولياءه بالمصائب ليأجرهم عليها من غير ذنب] .

سابعاً : قال – ص 106 - : [لا نعرف سبباً مقنعاً للخوف الذي غاب من أجله الإمام المهدي ، فلم يُعلم أنهم يريدون قتله أو غيره].

أقول : أن يكون هذا الكاتبُ جاهلاً فهذا شأنه ، ولكن ليس معنى ذلك أن يصارع بجهله الآخرين فيطرح إشكالاتٍ نابعة من قلة التتبع والتدقيق .

وعلى العموم ، بما أن هذا الكاتب قليل الفقاهة والعلم ، قليل الإطّلاع فقد وجب علينا أن نجيب على سؤاله ، على أملِ أن يقضي وقته فيما ينفعه وفي البحث والمطالعة بدلاً من أسلوب المهاترات الطفولية التي لا تصدر إلا عمن أعمى الله قلبه .

روى ثقة الإسلام الكليني بسند صحيح (2) : [عن زرارة قال : سمعت أبا عبد الله

---

(1) معاني الأخبار ، ص 383-384 .

(2) الكافي ، ج 1 ، ص 340 ، باب في الغيبة ، ح رقم 18 .

عليه السلام يقول : إن للقائم غيبة قبل أن يقوم ، إنه يخاف - وأومأ بيـده إلى بطنـه - يعني القتل .].

ثامناً : قال : [لماذا لم يُقتل واحد من أولئك النوَّاب الأربعة ؟! .. إلخ].

أقول : هذا أكبر دليل على الرعاية الإلهية لشيعة أمير المؤمنين عليـه السـلام في عـصر الغيبة وأن الله أراد حفظ الإسلام بحفظ التشيع ، ولو كان مذهب التشيع فرقة ضـالة عابرة لاندثر كغيره ، وما بقاء بعض المذاهب المضلة المهترئة إلا لأنها تعيش على بقايا النفط والمال ، وهي أضعف من أن تواجه الحق بأقلامها !

وأنا أكتب هذه السطور ، يتجسد مشهد انتصار الإمام الحسين عليه السلام فبلغني أن عدد زواره في الأربعين قد تجاوز خمسة عشر مليون زائراً ، فأين الأمويون ؟ وأين بنـو العباس ؟ أين الناصبي المتوكل العباسي ؟ وأين طواغيت البعث العراقي ؟!!

إن هذا الانتصار الإلهي هو أكبر مصداق لقول الإمام الحجة عليه السلام : [إنـا غـير مهملين لمراعاتكم ..] .

ولا مناص من الإشارة إلى الأسباب الواقعية ، فإن السفراء رضوان الله عليهم كـانوا يعملون بالتقية ولم يكونوا تحت نظر السلطة العباسية لشدة تحرزهم والتقية التي كانوا يتحرزون بها ، يقول الشيخ الطوسي – قدس سره - (1) :

[كان أبو القاسم رحمه الله من أعقل الناس عند المخالف والموافق ويستعمل التقية].

ويروي أيضاً (2) : [قال أبو نصر هبة الله بن محمد : حدثني أبو الحسن بن كبرياء

---

(1) الغيبة ، 384 .

(2) الغيبة ، ص 386 .

النوبختي قال : بلغ الشيخ أبا القاسم رضي الله عنه أن بواباً كان له على الباب الأول قد لعن معاوية وشتمه ، فأمر بطرده وصرفه عن خدمته ، فبقي مـدة طويلـة يـسأل في أمره فلا والله ما رده إلى خدمته ، وأخذه بعض الأهل فشغله معه كل ذلك للتقية].

فهذا جوابنا على سؤاله حول علة عدم تعرضهم للقتل .

تاسعاً : ذكر إشكالين في النقطة التاسعة والعاشرة وكلاهما كالـسابق مُنْـصَبَّان حـول الولاية التكوينية ، وبيَّنا أسباب عدم دفع أهل البيت عليهم السلام عن أنفسهم ذلك ، ولكن نشير إلى مورد آخر سأل حوله الكاتب الوهابي وهو دفعهم عن شيعتهم وقد ثبت ذلك ، وثبوت ذلك لا يعني أن يكون على نحو الكلية الموجبة في جميع الحالات .

عاشراً : قال – ص 106 - : [نحن نرى الآن في زماننا ، وقبل زماننا ، وكما قرأنا أن الكثير من الكذابين ادعوا النبوة وبعضهم ادعى المهدية ، فلم يقتلهم أحد ، وخاصـة في زماننا هذا لو خرج وقال : أنا المهدي . من سيقتله ؟! ومن سيبحث عنه ؟!].

أقول : قبل أن نمهد لجوابنا ، يجب أن نوضح للقارئ كذب هذا الوهابيّ ، فقد ادعى عدم تعرض من ادعى النبوة والمهدوية للقتل والمطاردة في هذا الزمان وفي غيره !

أما من الزمن الغابر ففيه :

1- مسيلمة الكذاب : وقد قُتل في عهد الخليفة الأول ، وهو من مدعي النبوة.

2- الأسود العنسي : قتله فيروز بن الديلمي بعد ادعائه النبوة ، وذكر ذلك البخاري في تاريخه الكبير (1) ، وشارك بقتله "داذويه " حسب ما ابن سعد في طبقاته (2) :

---

(1) التاريخ الكبير ، ج7 ، ص 136 .

(2) الطبقات الكبرى ، ج6 ، ص 64 .

[وكان فيمن قتل الأسود بن كعب العنسي الذي تنبأ باليمن فخاف قيس بن مكشوح من قوم العنسي فادعى أن داذويه قتله ثم وثب على داذويه فقتله ليرضي بذلك قوم العنسي].

وأما من زماننا المعاصر فالكل يعلم بما جرى في أرض الحرمين لـمَّا خرج مدعي المهدوية أمثال محمد القحطاني ومن تابعه على ذلك أمثال جهيمان العتيبي .

والتي انتهت بقتل الخارجين في الحرم المكي على أمل مهديٍ جديد !!

يعلق الدكتور صالح الورداني واصفاً تلك الحالة (1) : [ولقد شكلت حادثة الحرم المكي التي تزعمها جهيمان العتيبي والتي أعلنت ظهور المهدي عام 79 ، شكلت مفاجأة كبيرة للمسلمين السنة في كل مكان ، وقد انجذب نحو هذه الحركة الكثير من شباب الحركة الإسلامية في مصر والجزيرة واليمن والكويت وغيرها الذين فوجئوا بظهور المهدي . وبعضهم كان قد رآه في المنام ثم بعد أن فشلت هذه الحركة وقتل المهدي المزعوم اختفت فكرة المهدي من واقع المسلمين وغابت عن الأذهان في انتظار من يحييها بإعلان " مهدي جديد "].

وخلال الثورة المصرية التي شهدنا أحداثها آنفاً خرجت دعاوى تنادي بالمهدوية لنفسها فكان مصيرهم الإهانة !

ومن ثم فلا حاجة للبحث في كل حالات المهدوية لأنه معلوم أن مصيرها الاضطهاد من قِبل السلطات لأن فكرة المهدوية أصلاً هي خروج عن النظم الموجودة إلى واقع آخر يغير الواقع الموجود ، فمن الطبيعي أن تلاقي هذه الدعوة اضطهاداً لأنها تناهض

---

(1) عقائد السنة وعقائد الشيعة .. التقارب والتباعد ، ص 178.

بقاء السلطات الظالمة وهكذا أوحت النصوص المروية في كتب الفريقين !

لكن هنا لي لفتة بسيطة وهي تعليق على قوله : [من سيبحث عنه ؟!] .

أقول : وهذا القول لم يصدر من هذا الكاتب اعتباطاً ، لأنهم لا يعيرون أي اهتمام لأي دعوة مهدوية ، ولعمري هذا كله ناتج من أن العقيدة السنية لا تعلم من المهدي إلا اسمه – محمد بن عبد الله – فضلاً عن جهل المهدي " السني " بنفسه ، لأنه ما من سبيل لأن يعرف أنه هو المهدي لأنه لا اتصال له بالسماء والوحي ولا ينزل عليه الوحي ! فكيف يعيرون رجلاً يخرج بعنوان المهدي وينال اهتماماً ؟!!

الحادي عشر : - قال ص 107 - : [يقال هل الاختفاء في حقه واجب أو مستحب ؟فإن كان واجباً ، فلم لم يفعله من قبله من الأئمة ؟! وخاصة أنهم قُتلوا إما مسمومين أو بالسيف حسب دعوى الشيعة .

وإذا كان الاختفاء مستحباً ، لزم أن يكون ترك الواجب وهو الدعوة إلى الله .. إلخ].

أقول : إن الغيبة ليست من الأحكام المنوطة بالاستحباب أو غيره ، وإنما هي واقع ناتج عما أقدمت عليه الأمة التي رفضت الائتمام بأئمة أهل البيت عليهم السلام .

والبحث في ما سيتقدم سيوضح هذا المفهوم الذي نقصده ، وأشيرُ له بقول الحق :

[وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ].[الأعراف – 96].

وقال – ص 107 - : [إن القول بأن سبب الغيبة هو الخوف ، يحتاج من الشيعة الاثنى عشرية خمسة أمور :

أولاً : إثبات أن هوية المهدي المنتظر كانت محددة من قبل ، وقلنا إن الأحاديث الواردة كلها ضعيفة .

ثانياً : إثبات ختم الإمامة به .

ثالثاً : إثبات حرمة استخدام التقية له ، فلماذا لم يكن كآبائه ويستخدم التقية ؟!

رابعاً : إثبات الخوف للمهدي ، وهو خلاف ما عرف عن أخلاق أهل البيت عليهم السلام .

خامساً : إثبات حرص الحاكم في ذلك الوقت على قتله ، وأنه كان يبذل الأسباب في ذلك].

أقول : هذا ملخص ما عنده حول قضية الخوف ، ونجيب :

أولاً : أثبتنا فيما مضى أن الإمام المهدي عليه السلام ثابت عندنا بالتواتر ، ولو سلمنا بانعدام التواتر فالأحاديث فيه صحيحة كثيرة وذكرنا منها موجزاً يسيراً جداً .

ثانياً : إن التقية في حق الإمام عليه السلام واجبة وذلك أنه غائب فغيابه هو اتقاء لشر مخالفيه ، لكي لا تكون في عنقه بيعة لطاغية كما ذكر الكاتب نفسه في كتابه ص 110 ، فلو كان ظاهراً لوجبت عليه البيعة للطغاة والعمل بالتقية منهم.

ثالثاً : أثبتنا أن الخوف لا ينافي أخلاق الأنبياء عليهم السلام ولا أهل البيت عليهم السلام ، بخلاف الجبن المذموم والذي عُرف به بعض الصحابة والتابعين .

رابعاً : أثبتنا حرص الحكام على قتله ، والبحث في هذه النقطة سنفصل القول فيه في أدلة وجود الإمام في البحوث القادمة من هذا الكتاب ، وقد أشرتُ لها برواية وهي ما سبق في صحيحة زرارة ، فراجع .

وفي نقضه لبعض أسباب علة الخوف ، قال – ص 108- : [وأما تبريرهم لاختفائه مقارنة بظهور باقي الأئمة فيورده الطوسي : (أنه كان المعلوم من حال آبائه لسلاطين الوقت وغيرهم أنهم لا يرون الخروج عليهم ، ولا يعتقدون أنهم يقومون بالسيف

ويزيلون الدول ، بل كان المعلوم من حالهم أنهم ينتظرون مهديا لهم).

- إلى قوله - .. فهذه العلة عليلة لأمور :

أولاً : كيف بخروج الحسين رضي الله عنه ؟ نريد جواباً مقنعاً على ذلك .

ثانياً : إنَّ الحالة السياسية في وقت اختفاء المهدي تبطل ذلك ، فقد كان الخليفة في ذلك الوقت هو المعتمد أحمد بن جعفر ، فقد استمرت خلافته 23 سنة من 256 – 279 هـ ، والعسكري توفي سنة 260 هـ ، فالمهدي إذن عاش 19 سنة من خلافة المعتمد والعجيب أنه خلال هذه الفترة قامت ثورات وقلاقل منها ثورة الزنج بالبصرة - وذكر عددا من الثورات إلى أن قال – فأين الخوف ؟!! فالدولة كانت فوضى ، فكل هؤلاء خرجوا فلماذا لا يخرج كما خرج كل هؤلاء ؟!].

أقول : إن غيبة الإمام الحجة عليه السلام أمر لم يحصل للأئمة عليهم السلام للسبب الذي ذكره الشيخ في الغيبة ، واعتراض المخالف جوابه كالآتي :

أولاً : أن كلام الكاتب الوهابي حول حجة الشيخ الطوسي رضوان الله عليه ونقضه عليه بخروج الإمام الحسين عليه السلام غير تام ، فإن الشيخ كان يشير للجواب على اختفائه مقارنة بآبائه الذين لم يخرجوا وليس كافة آبائه صلوات الله عليهم أجمعين وهذا هو النص كاملاً في الغيبة للشيخ ، قال (1) : [إن قيل : أليس آباؤه عليهم السلام كانوا ظاهرين ولم يخافوا ولا صاروا بحيث لا يصل إليهم أحد ؟

قلنا : آباؤه عليهم السلام حالهم بخلاف حاله ، لأنه كان المعلوم من حال آبائه لسلاطين الوقت وغيرهم أنهم لا يرون الخروج عليهم ... إلخ].

---

(1) الغيبة ، ص 330 .

فلاحظ أنه قد تم تخصيص الإشكال بخصوص آبائه الذين ما صاروا إلى ما يجلب لهم القتل وبذلك يخرج الإمامين علي بن أبي طالب والحسين عليهما السلام من إطلاق القيد المذكور ، وينطبق هذا المفهوم على الأئمة عليهم السلام من عهد الإمام السجاد عليه السلام حتى الإمام العسكري عليه السلام فهم لم يكونوا من الخارجين على الدولة لأسبابٍ كثيرة وبحثها موكول إلى محله .

ثانياً : أننا سبق وأن قلنا أن خروج الإمام المهدي عليه السلام ليس مما يرتبط بقيام دولٍ أو زوالها ، أو تضعضعها أو قوتها ، فلا علاقة لذلك ، بل لا يظهر من الروايات ارتباط الخروج بمثل هذه الأمور على ما تتبعت .

إلى هنا انتهينا من نقاش السبب الأول من أسباب الغيبة .

2- التمحيص والامتحان :

إن غيبة الإمام المهدي عجل الله فرجه الشريف من مصاديق الابتلاء والتمحيص للأمة الإسلامية عموماً وللشيعة المؤمنين خصوصاً ، فبفقده حلَّت المصائب على المسلمين وركب المسلمون نياق الذل وسارت بهم إلى مهاوي الردى والخنوع أمام طواغيت الاستكبار حتى أصبح الحق مُغيَّباً بل مُسْتَنْكراً !!

وقد دلت عليه روايات كثيرة من أهل البيت عليهم السلام ومنها :

روى الصدوق في [عيون أخبار الرضا] (1) بإسناده : [قال الحسين بن علي بن أبي طالب عليهما السلام : منا اثنا عشر مهديا أولهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه

---

(1) كمال الدين وتمام النعمة ، ص 317 .

السلام وآخرهم التاسع من ولدى وهو القائم بالحق يحيى الله تعالى به الأرض موتها ويظهر به دين الحق على الدين كله ولو كره المشركون له غيبه يرتد فيها قوم ويثبت على الدين فيها آخرون فيؤذون فيقال لهم : متى هذا الوعد إن كنتم صادقين أما إن الصابر في غيبته على الأذى والتكذيب بمنزله المجاهد بالسيف بين يدي رسول الله (ص)].

وروى النعماني في [الغيبة] (1) : [عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال : " مع القائم (عليه السلام) من العرب شيء يسير . فقيل له : إن من يصف هذا الأمر منهم لكثير . قال : لا بد للناس من أن يمحصوا ويميزوا ويغربلوا ، وسيخرج من الغربال خلق كثير "].

وقد ذكر باباً كاملاً بعنوان [باب ما يلحق الشيعة من التمحيص والتفرق والتشتت عند الغيبة ..] وفيه روايات في هذا المعنى كثيرة جداً .

وانصبّ استشكال المخالف في نقطة واحدة وهي قوله – ص 110 - :

[إنَّ الله تبارك وتعالى قال : (وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ) فالامتحان لا يتعلق بغيبة أحدٍ أو ظهوره ، وقد كان الامتحان قبل ظهور الأئمة وعند ظهورهم وبعد موتهم ، وهي سُنَّة الله تبارك وتعالى في خلقه ، كما قال : (الم (1) أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ (2) وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ).]

---

(1) الغيبة ، ص 212 .

أقول : إن ما ذكره الكاتب من [الخوف – الجوع – نقص المال] هـي مـن مقومـات التمحيص التي تكونت من أسباب عديدة من ضمنها غيبة الإمام عليه السلام ، وإلا فهو معلوم عند العقلاء أن إثبات الشيء لا ينفي ما عداه ، فحصول التمحيص بتلك لا ينفي حصوله بهذه ، وإنكاره لحصول التمحيص بغيبة بشرٍ ما سخفٌ ما بعده نظير فإن غياب الحجة الإلهية هي زلزال في النظام الديني والدنيوي ، كما حـصل في غيـاب سيدنا عيسى عليه السلام لما رفعه الله إليه فـضلَّ قومـه وحرفـوا كتـاب الله وأبطلـوا شريعة الحق التي أتى بها عيسى بن مريم صلوات الله عليه فوقع أهل الديانة المسيحية في تمحيصٍ حتى صاروا بين أمرين ، إما الغواية والضلال أو إتباع نهج المسيح عيـسى بن مريم عليه السلام .. فمن أين لهذا الجاهل أن ينفي حصول التمحيص بغيبة أحـدٍ ما ، وهل هذا إلا العبث الفكري الذي تلبس بعقول القوم !

3- كي لا تكون في عنقه بيعة لظالم :

وقد روي في ذلك روايات نذكر منها :

ما رواه الصدوق الأول في [الإمامة والتبصرة] عن أبي عبد الله عليه السلام (1) :

[يبعث القائم وليس في عنقه بيعة لأحد] .

وما رواه الشيخ الصدوق في [علل الشرائع] عن الرضا عليه السلام (2) :

[كأني بالشيعة عند فقدهم الثالث من ولدي يطلبون المرعى فلا يجدونه ، قلت له :

---

(1) الإمامة والتبصرة ، ص 116 .

(2) علل الشرائع ، ج1 ، ص 245 .

ولم ذلك يا بن رسول الله ؟ قال : لان إمامهم يغيب عنهم فقلت ولم ؟ قال : لئلا يكون في عنقه لأحد حجة إذا قام بالسيف].

وكذلك النعماني في [الغيبة] عن أبي عبد الله عليه السلام (1) : [يقوم القائم وليس لأحد في عنقه عقد ولا عهد ولا بيعة].

واستشكل الكاتب بقوله – ص 111 - : [كيف يكون هذا ؟ وقد روى الشيعة عن الصادق أنه قال : (كل بيعة قبل ظهور القائم عليه السلام فبيعته كفر ونفاق وخديعة ، لعن الله المبايع لها والمبايع له) (2)].

أقول : هذا مختص ببيعة الطواغيت ومن يتابعهم على ضلالهم ، وذلك في حين كون المبايَع له إنساناً طاغوتاً ظالماً والمبايِع له متابع له على ذلك الظلم ، وهذا يخرج به أئمة أهل البيت عليهم السلام من ذلك القيد المذكور بقرينة عدم اعتبار تلك البيعة صحيحة وإنما كانت بالإكراه وبسبب جور السلاطين ، وهي بيعة لا تتم أصلاً ، ولا تفيد معنىً للطاعة الناظرة للإيمان القلبي بمفاهيم الطغاة وقوانينهم الجائرة ، و بهذا قال الإمام مالك بن أنس ، فقد ذكر ابن الأثير أنه قد أفتى بحل بيعة أهل المدينة لأبي جعفر لأنها كانت بيعة إكراه .

يقول ابن الأثير (3) : [وكان أهل المدينة قد استفتوا مالك بن أنس في الخروج مع محمد وقالوا : إن في أعناقنا بيعة لأبي جعفر فقال إنما بايعتم مكرهين وليس على مكره يمين فأسرع الناس إلى محمد ولزم مالك بيته].

---

(1) الغيبة ، ص 196 .

(2) بحار الأنوار ، ج 53 ، ص 8 .

(3) الكامل في التاريخ ، ج5 ، ص 532 .

وهذا المعنى متفقٌ مع ما رواه أهل السنة عن النبي صلى الله عليه وآله (1) :

[إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه].

فيخرج المُكره عن الجزاء الواقع أو المُستَحَقّ لأنه لم يقم بـذلك عـلى وجـه الاختيـار ، والحساب والجزاء في الشرع واقعٌ أصلاً على المُكَلَفِ المُختَار وما سوى ذلك هو قبـيح عقلاً ، فتأمل !

4- استيفاء غيبات الأنبياء عليهم السلام .

روى الشيخ الصدوق (2) : [عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن للقـائم منـا غيبـة يطول أمدها ، فقلت له ، يا ابن رسول الله ولم ذلك ؟ قال : لأن الله عز وجل أبـى إلا أن تجري فيه سنن الأنبياء عليهم السلام في غيباتهم ، وإنه لا بد له يا سدير من استيفاء مدد غيباتهم ، قال الله تعالى : " لتركبن طبقا عن طبق " أي سنن من كان قبلكم].

قال الكاتب : [الجواب : كم غاب الأنبياء ؟ وكم غاب المهدي ؟].

أقول : لقد مر فيما مضى أن مدة الغيبة من الأمور المتعرضة للبداء ، فلا يلزم من هـذه الرواية أن يكون الزمن الفعلي للغيبة هو زمن غيبات الأنبياء عليهم السلام ، والجـزم بتحديد كم الوقت منهيٌ عنه ، وهذا يُرَدُّ علمُهُ لأهله .

وفي ضمن نقاش الكاتب الوهابي لنقاط فلسفة الغيبة قد ذكر أن حكمة الغيبة مجهولة وهو بنفسه قد ذكر ضمن الأسباب التي ناقشها ما يحتج بـه الـشيعة في كونـه حكمـة إلهية كتمحيص الأمة مثلاً ! فكيف صارت مجهولة ؟!

---

(1) صحيح وضعيف سنن ابن ماجة – للألباني ، ح رقم 2043 ، وقال : صحيح .

(2) علل الشرائع ، ج 1 ، ص 245.

قال : [الحكمة من اختفائه مجهولة ، فهو غائب ، لماذا ؟ لا أحد يدري فقد ذكر الصدوق أن الإيمان بعصمة الإمام المهدي يقتضي التسليم بوجود حكمة مجهولة وراء الغيب .

وهذا جواب ذكي ، لحل جميع الإشكالات !فالسبب في غيبته هو عدم معرفة السبب !! ربما يُتهم الرجل في كمال عقله عندما يقول : أتريدون معرفة سبب غيابه ؟ فيُقال به بشوق وتشوف : نعم ، فيقول : لا أعرف السبب لأنه مجهول.].

أقول : لا أدري هل كان هذا الكاتب بكامل وعيه حينما كتب هذا أم أنه كان في سهوٍ وغفلة وهكذا عهدي به وبأمثاله! إذن ماذا يسمي قوله خلال تعداده لأسباب الغيبة وهو في "ص 103 " : [فلماذا لم يخرج إلى الآن ؟! أجاب الشيعة بأجوبة كثيرة منها .. إلخ].

وقام بذكر عدد من النقاط وهي التي ناقشناها مثل :

1- الخوف. 2 - التمحيص والامتحان .

3- كي لا يكون في عنقه بيعة لظالم . 4- استيفاء مدد غيبات الأنبياء عليهم السلام .

أقول : وذكر مصدر كلام الصدوق في جهالة الحكمة من ذلك وقد نسبه له في [كمال الدين – ص 58] والطبعة هي طبعة مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة – عام 1405 هـ ، ومن يتكرم علينا فليشر لنا إلى كلام الصدوق هناك ، وإنما في الصفحة الثامنة والخمسين نقض ابن قبة الرازي على ابن بشار في إمامة جعفر .

وقد نقل الشيخ الصدوق أجوبة ابن قبة الرازي على ابن بشار بدءاً من الصفحة الثالثة والخمسين حتى الصفحة الثالثة والستين ، فأين ما زعمه ونسبه للشيخ الصدوق أننا

نقول أن أسباب الغيبة مجهولة ، بل الصدوق نفسه قد خصص باباً في كتابه [علل الشرائع] وهو باب [علّة الغيبة].

واحتج الوهابي – ص 113 – برواية الكافي التي تشير ظاهراً لوجوب ظهور الإمام عياناً فعن أبي عبد الله عليه السلام (1) : [.. يا محمد من أصبح من هذه الأمة لا إمام له من الله عز وجل ظاهر عادل ، أصبح ضالاً تائهاً .. إلخ].

والظهور هنا ليس المادي وإنما ظهور إمامته بكونه إمام ظاهر أي ظاهر الإمامة ، وكيف كان فقد تواترت أخبار الغيبة ، وبالعقائد لا نجزم بخبر الآحاد مقابل التواتر القطعي.

وعن العبد الصالح عليه السلام (2) :[إن الحجة لا تقوم لله على خلقه إلا بإمام حتى يعرف]. وبلفظ آخر : [حيٍّ يُعرف] ولعل هذا اللفظ فيه تصحيف ، وكلا المعنيين لا يؤثران في صنع الإشكال .

أقول : والمعرفة هنا هي المعرفة القلبية والإيمانية ، ففي الدعاء : [اللهم عرفني نفسك فإنك إن لم تعرفني نفسك لم أعرفك ، اللهم عرفني نبيك فإنك إن لم تعرفني نبيك لم أعرفه قط اللهم عرفني حجتك فإنك إن لم تعرفني حجتك ضللت عن ديني].

ونحن نعرف الله ونؤمن به ولم نره ، فهل اقتصرت المعرفة على الرؤية والمعاينة ؟!

---

(1) الكافي ، ج1 ، ص 184 ، باب معرفة الإمام والرد إليه – ح رقم 8 .

(2) المصدر السابق ، ج1 ، ص 177 ، باب أن الحجة لا تقوم لله على خلقه إلا بإمام – ح رقم 1.

المطلب الثاني : إثبات الانتفاع به في غيبته – عليه السلام - .

وعلق الكاتب – ص 114 – حول انتفاع المؤمنين بالإمام المهدي عليه السلام في غيبته ، وتعليقه كان على رواية الشيخ الصدوق (1) : [...... قال سليمان : فقلت للصادق (عليه السلام) : فكيف ينتفع الناس بالحجة الغائب المستور ؟ قال : كما ينتفعون بالشمس إذا سترها السحاب].

وهنا أعلق على الرواية ومنها نُجْمِلُ الرد على مجمل كلامه الطويل :

أولاً : قال : [أما المهدي لا ينتفع به إلا شيعته فكيف يكون كالشمس إذا سترها السحاب؟!] وهذه مغالطة منه فإن خير الإمام الحجة عليه السلام ونفعه يشمل المخالف والموالي كما يظهر من الروايات وهي كثيرة ومنها ما ذكرنا أن الأرض لولاه لساخت بأهلها !

ثانياً : قال : [إن الله جل وعلا امتن على عباده بأن لم يجعل عليهم الليل سرمداً إلى يوم القيامة (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللهُ عَلَيْكُمُ اللَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَاءٍ أَفَلَا تَسْمَعُونَ) بينما المهدي له الآن مئات السنين وهو غائب لم يأتِ ضياؤه فكيف يُقال بعد هذا كله : إن الانتفاع به مثل الشمس إذا سترها السحاب].

أقول : إن الجملة المذكورة في الحديث هي " تشبيه " ، والتشبيه لا يقتضي المماثلة بمطابقة جميع الأحوال لذا خصص أهل اللغة القول بمحدودية الشبه بوجه الشبه ، وعلى هذا نحن لا نطابق المعنى وفق ما يراه هذا الكاتب الوهابي .

---

(1) الأمالي ، ص 253 .

ففي الحديث ، المُشَبَّه هو الإمام الحجة عليه السلام والمشبه به هي الشمس ووجه الشبه ينحصر فقط في الانتفاع في حال الغياب فالشمس تحجبها السحب والإمام محجوب بالغيبة ، فلو غطت السحب منطقة بأكملها في جوٍ ممطر لانتفعوا بها وكذلك الإمام رغم غيبته ننتفع به، وكذلك نحن حينما نشبه رجلاً شجاعاً ونضرب به المثل في الشجاعة فنقول : هو كالأسد ! ويلزم من هذا القول فقط حصر الشبه بالشجاعة ، وإلا فإن الأسد فيه من الصفات البغيضة ما فيه كرائحته الكريهة كغيره من الحيوانات وبذلك نحصر الوجه في الانتفاع خلال الغياب وعدم الظهور ، ولا معنى لإدخال طول الفترة في هذا التشبيه ، لأن المقصد منه منحصر بإفادة حصول الانتفاع .

ومن ثم لو سلمنا جدلاً أن هذه الرواية ساقطةٌ دلالةً فليست هي مما ينحصر بالدلالة على حصول المنفعة بالإمام الحجة عليه السلام خلال الغيبة والتي كثرت بها الروايات ومنها :

1- روى الشيخ الصدوق (1) بسنده :

[عن أحمد ابن إسحاق بن سعد الأشعري قال : دخلت على أبي محمد الحسن بن علي عليهما السلام وأنا أريد أن أسأله عن الخلف من بعده ، فقال لي مبتدئاً : يا أحمد بن إسحاق إن الله تبارك وتعالى لم يخل الأرض منذ خلق آدم عليه السلام ولا يخليها إلى أن تقوم الساعة من حجة لله على خلقه ، به يدفع البلاء عن أهل الأرض ، وبه ينزل الغيث ، وبه يخرج بركات الأرض].

2- روى ثقة الإسلام الكليني (2) بسنده : [عن أبي حمزة قال : قلت لأبي عبد الله

---

(1) كمال الدين وتمام النعمة ، ص 384 .

(2) الكافي ، ج1 ، ص 179 ، باب أن الأرض لا تخلو من حجة – ح رقم 10 .

عليه السلام : أتبقى الأرض بغير إمام ؟ قال : لو بقيت الأرض بغير إمام لساخت].

والروايات في هذا متظافرة كثيرة .. وانظر أيضاً الرواية الخامسة الصحيحة من الروايات التي ذكرناها في الإشارة لبعض الروايات الصحيحة في مولد الإمام الحجة بالمبحث الثامن ، وقد رواها الشيخ الصدوق في أماليه وفيها : [.. : الأئمة من ولدك ، بهم تسقى أمتي الغيث ، وبهم يستجاب دعاؤهم ، وبهم يصرف الله عنهم البلاء ، وبهم ينزل الرحمة من السماء ...].

بل من العجب العُجاب أن تجده يستنكر على المؤمنين انتفاعهم بالإمام المهدي عليه السلام وأنه يدفع الله ببركة وجوده البلاء وينزل الغيث ، في حين أن أهل السنة رووا أن الصحابة أمان لأهل الأرض بعد ذهاب النبي صلى الله عليه وآله !! ولا أدري هل معاوية بن أبي سفيان من ضمن الذين يأمن أهل الأرض بوجودهم ؟!!

روى مسلم بسنده (1) عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال : [النجوم أمنة للسماء، فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد، وأنا أمنة لأصحابي، فإذا ذهبت أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمنة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون].

هذه هي عقيدتهم في الصحابة فما باله ينكر على المؤمنين الانتفاع بالإمام "ع" ؟!

وبخصوص هذه الرواية إنني أميل إلى أن المقصود بـ"أصحابي" هم أهل بيت النبوة عليهم السلام ، لأن نص الخطاب أصلاً موجه للصحابة ، فلو كانوا هم المقصودون بذلك لقال لهم : [وَأَنَا أَمَنَةٌ لكم، فَإِذَا ذَهَبْتُ أتاكم مَا توعدون، وأنتم أَمَنَةٌ لِأُمَّتِي، فَإِذَا ذَهَبتم أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ] ، ويؤيده حديث " أهل بيتي كالنجوم " .. بل كيف يصبح من كان سبباً في شقاء الأمة أمنةً لها ؟!

---

(1) صحيح مسلم ، ج 4 ، ص 1961 ، ح رقم 2531 .

المطلب الثالث : هل كان الشيعة الأوائل يؤمنون بالثاني عشر الذي سيغيب ؟!

لقد طرح الكاتب الوهابي هذا السؤال – ص 117 - ، ولنا عليه عدة ملاحظات :

أولاً : أن هذا الرجل صبّ إشكاله ليوهم أن الشيعة الأوائل ما كانوا يؤمنون بالإمام الثاني عشر والغيبة على نحو الكلية لا الجزئية ، ليشعر القارئ أن هـذا متفـق عليـه في عهد الشيعة الأوائل والصحيح أنه لا ينطبق عليهم سوى السلب الجزئي فليس كلهم آمن بهذا وليس كلهم كفر بهذا أو أنكره أو توقف فيه حتى .

ثانياً : بعد الإثبات العقـلي والـنقلي لقـضية الإمـام المهـدي عليـه الـسلام في العقيـدة الإمامية لا معنى لآراء بعض الرجال سواء بالإنكار أو الإثبات .

ثالثاً : احتج الكاتب الوهابي ببعض ثورات الهاشميين ودعوتها للرضا مـن آل محمـد عليهم السلام وذكرَ ثورة الشهيد زيد عليه السلام وآخرين ، ولكن الصواب أن أئمة أهل البيت عليهم السلام كان لهم موقف من هذه الثورات وهو أنهم كرهوا الخـروج ولكنهم لم يحرموه أو يمنعوه كما حصل مع الإمام الصادق عليه السلام والشهيد زيـد عليه السلام حيث أشفق عليه من الخروج ولكنه لم يحرم عليه ذلك ، وفي ذلـك نـشير إلى أن زيداً من الممـدوحين ، وأيـضاً نـشير إلى أن قيـام الثـورات لا يـدل عـلى عـدم اعتقادهم بالمهدوية ، بل لا أرى أي ترابط بين الاثنين ، لأن كـلا الأمـرين منفـصلين ودلالة كلٍ منهما أجنبية عن الأخرى ، فقد يخرج خارج بثورة وهو معتقد بالمهدوية.

رابعاً : تكلم الكاتب عن إدعاء البعض للمهدوية في بعض الأشخاص كأمير المؤمنين والإمام الكاظم عليهما السلام مثلاً وغيرهما الكثير ، وقد بيَّنا أن تلك الدعاوى كاذبة

ولم تكـن مقرونـة لا بـدليل ولا بمعجـزٍ وإنـما أشـخاص ضـلوا لـشبهة أو أرادوا الانحراف.

وإلا فإنه تواتر لدى الإمامية أنَّ الأئمة اثني عشر إمام وكان عـدد كبـير مـنهم يعتقـد بالرجعة وهي عند قيام الإمام الحجة عليه السلام كما سبق في البحوث الماضية .

خامساً : ما ذكره الكاتب الوهابي – ص 120 – مـن إتبـاع كبـار الأصـحاب لغـير الأئمة عليهم السلام إبان وفاة أئمتهم المعاصرين نتج عن جهلهم باسم الإمام وذلك أن الأسماء لم تكن معروفة وقد وضحنا هذا بنقلٍ نقلناه عن مركز الأبحاث العقائدية ، فحصول مثل هذا الأمر جائز ، ولكن بعـد إقامـة الأئمـة علـيهم الـسلام البرهـان وإظهار المعجز كانوا قد أقيمت عليهم الحجة واتبعوا الأئمة عليهم السلام .

المطلب الرابع : الواقفة ودعوى مهدوية الإمام موسى الكاظم عليه السلام.

وهذه الدعوى هي من جملة ما استدل به على عدم إيمان بعض الشيعة بمهدوية الإمام الثاني عشر وقد نقضنا هذه الدعوى وبينا أنها باطلة على أي حال ، ولكن وجدتُ أنه يجاهد لتشييد أدلة الواقفة ليوهم القارئ أنها أدلة قطعية صحيحة تثبت أن الروايـات عن الأئمة عليهم الـسلام مـضطربة في هـذا الـشأن وأنهـا مـن المخترعـات ولـذلك اضطرب الشيعة في أمر المهدوية !

وقد أورد في ذلك ثلاث روايات وسـأضرب مثـال عـلى واحـدة ومـن ثـم نتعـرض لإشكاله الذي يؤيد الواقفة في نفي إمامة الرضا عليه السلام .

1- روى الشيخ (1) عن أبي عبد الله عليه السلام : [إن جاء كم من يخبركم أن ابني هذا مات وكفن ولبن وقبر ونفضوا أيديهم من تراب قبره فلا تصدقوا به ؟].

وهذا نصها كاملة : [حدثني علي بن محمد بن قتيبة ، قال : حدثني الفضل بن شاذان ، قال : حدثنا محمد بن الحسن الواسطي ، ومحمد بن يونس ، قالا : حدثنا الحسن ابن قياما الصيرفي ، قال : حججت في سنة ثلاث وتسعين ومائة ، وسألت أبا الحسن الرضا عليه السلام فقلت : جعلت فداك ما فعل أبوك ؟ قال : مضى كما مضى آباؤه ، قلت : فكيف أصنع بحديث حدثني به يعقوب بن شعيب ، عن أبي بصير : أن أبا عبد الله عليه السلام قال : إن جاء كم من يخبركم أن ابني هذا مات وكفن ولبن وقبر ونفضوا أيديهم من تراب قبره فلا تصدقوا به ؟ فقال : كذب أبو بصير ليس هكذا حدثه ، إنما قال إن جاءكم عن صاحب هذا الأمر]. وفيه تكذيب الواقفة وحجتهم .

وكيف كان فلا تعلق بمثل هذه الرواية ، فقد قال السيد الخوئي – قدس سره – في معجمه (1) : [أقول : هذه الرواية ضعيفة السند ، ولا أقل من جهة الحسن بن قياما الصيرفي ، على أنها معارضة بعدة روايات . منها : ما رواه الصفار ، قال : حدثنا أبو طالب بن عثمان بن عيسى ، قال : كنت أنا وأبو بصير ، ومحمد بن عمران مولى أبي جعفر في منزله بمكة ، قال : فقال محمد بن عمران : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : نحن اثنا عشر محدثا ، قال له أبو بصير : والله لسمعت من أبي عبد الله عليه السلام ، قال : فحلفه مرة واثنتين أنه سمعت ، قال : فقال أبو بصير : كذا سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول] ، فالتعلق بشبهات الواقفة لن يفيد الوهابية !

---

(1) اختيار معرفة الرجال ، ج2 ، ص 773 .

(2) معجم رجال الحديث ، ج 21 ، ص 87 .

المطلب الخامس : شبهة " الإمام لا يغسله إلا إمام " .

ومن ثمَّ تعلق بالشبهة التي حصلت للواقفة وهو أن الإمام إذا مات لا يغسله إلا إمام ، وأن الإمام الكاظم عليه السلام لما مات كان في بغداد ، بينما كان الإمام الرضا عليه السلام في المدينة .وبذلك يعقب الكاتب قائلاً :

[فكيف يكون الرضا إمام بعد الكاظم ؟ بل كيف يكون الكاظم إماماً ؟ وهذا يدل على أن هذه الروايات وضعت من قبل أناس مختلفين فكراً وبلداً].

ولقد أجاب المولى المازندراني عن شبهة بعد المسافة بين بغداد والمدينة بقوله (1) :

[وإنما توهموا ذلك بالنظر إلى بعد المسافة ولم يعلموا أن أولياء الله يقطعون المسافة البعيدة أقل من طرفة عين كما يشهد بذلك قوله تعالى : (سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى . . . الآية) إنه إذا جاز حركة عرش بلقيس من مكان بعيد في زمان قليل إلى سليمان بأمر صاحبه كان جواز مثل ذلك في عبد الله تعالى بأمره أولى].

وهذا جواب سديد في نفسه ، صحيح في محله ، وقد أجاب الوهابي عنها بأجوبة تفيد أن هذه الفئة الضالة لا تفقه من العلوم الشرعية إلا القشور ، ولا تتمعن في اصطلاحات الفقهاء ولا مقاصدهم العلمية ، فقد علق المعتني – ص 121 - :

[والجواب عن هذا الإيراد :

أولاً : أن هذا قياس ، والقياس محرم عند الشيعة الاثني عشرية].

---

(1) شرح أصول الكافي ، ج6 ، ص 377 .

أقول : إن القياس الذي يحرمه الشيعة هو القياس الفقهي الذي يشير له المناطقة بـ (التمثيل) وليس القياس المنطقي العقلائي الـذي يتكـون مـن مقـدمات ونتـائج كقياس الأشكال الأربعة مثلاً ، مع الإشارة إلى أن القياس المذكور هو قياس الأولوية يقول الشيخ محمد رضا المظفر في بيان تفريقنا بين القياس المنطقي والتمثيل (1) :

[والتمثيل هو المسمى في عرف الفقهاء بـ " القياس " الذي يجعله أهـل الـسنة مـن أدلة الأحكام الشرعية ، والإمامية ينفون حجيتـه ويعتـبرون العمـل بـه محقـاً للـدين وتضييعاً للشريعة].

ولكن القياس الذي قاسه المولى المازندراني هو قياس الأولوية بمعنى أنـه إذا جـاز في حق وصي سليمان عليه السلام نقل العرش فإن هـذا أولى في حـق أئمـة أهـل البيـت عليهم السلام لأنهم أعظم وأكرم منه ، ومثالاً لقياس الأولوية كفهمنا من قوله تعالى [وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا] .

فلا يُفهم من هذه الآية النهي عن قول " أف " للوالدين فقط ، بل يتعدى هذا لحرمة الاعتداء عليهما بالسب والضرب ، فإذا كانـت كلمـة " أف " منهـي عنهـا فكيـف بالضرب مثلاً ؟!

ويقول المعلق : [إن قصة الإسراء ونقل عرش بلقيس نقلها الوحي المعصوم ، لكـن تغسيل الإمام الكاظم الذي مات في بغداد والرضا في المدينة مـن نقلـه لنـا ؟! فكيـف علمنا بتغسيل الرضا عليه السلام ؟ فهل القول بأن الرضا ولي لله يكفي في الدلالة

---

(1) المنطق ، ص 315 .

على ذهابه إلى بغداد بطرفة عين ؟!] .

أقول : إثبات أن الإمام لا يغسله إلا إمام كافٍ في المقام لإثبات ذلك ، وإن غابت كيفية وصوله عنا في حال انعدام الروايات ، لأن الثابت أن الرواية على نحو الصيغة الخبرية .

مع أنه قد روى ثقة الإسلام الكليني روايات تفيد في هذا المعنى ، فقد روى بسنده (1) : [عن أحمد بن عمر الحلال أو غيره ، عن الرضا عليه السلام قال : قلت له : إنهم يحاجونا يقولون : إن الإمام لا يغسله إلا الإمام قال : فقال : ما يدريهم من غسله ؟ فما قلت لهم ؟ قال : فقلت : جعلت فداك قلت لهم : إن قال مولاي إنه غسله تحت عرش ربي فقد صدق وإن قال : غسله في تخوم الأرض فقد صدق قال : لا هكذا [قال] فقلت : فما أقول لهم ؟ قال : قل لهم : إني غسلته ، فقلت : أقول لهم إنك غسلته ؟ فقال : نعم].

وهذه تتقوى بقياس الأولوية مضافاً لما قرره العلامة المجلسي في نقله عن الشيخ الصدوق أن الإمام فعلاً قد وصل بغداد وغسله ، فقال (2) : [وقد روى الصدوق (ره) و غيره أن الرضا عليه السلام حضر بغداد و غسل والده عليه السلام و كفنه و دفنه].

فهذه الأدلة بمجموعها تورث القطع بأنه الإمام الرضا عليه السلام قد غسل أباه عليه السلام ، ولو سلمنا جدلاً بانعدام هذه الأدلة أو ضعفها فيكفي إثبات أن الإمام لا يغسله إلا إمام كدليل على ذلك لأن الصيغة خبرية وليست إنشائية .

---

(1) الكافي ، ج1 ، ص 384

(2) مرآة العقول ، ج4 ، ص 258 .

ونقل فيما بعد – ص 122 – كلام البهبودي في زعمه أن روايات النصوص على الأئمة كلها مجعولة في عهد الحيرة ، وهذا كلام باطل لا يُقاوم المناهج العلمية التي تثبت عكس ذلك ومنها :

1- أن هناك روايات صحيحة سنداً نقلها الثقات في النص على الأئمة عليهم السلام

2- أن هناك العديد من رجال الشيعة ألّفوا كتباً في الغيبة قبل وقوعها بأعوام كثيرة بل تم تأليف كتب في الغيبة قبل ولادة الإمام المهدي عليه السلام . وقد ذكر طرقها شيوخ الطائفة وعلمائها الأجلاء ، يقول السيد محسن الأمين – قده - (1) :

[ومن جملة ثقات المحدثين والمصنفين من الشيعة الحسن بن محبوب الزراد وقد صنف كتاب المشيخة الذي هو في أصول الشيعة أشهر من كتاب المزني وأمثاله قبل زمان الغيبة بأكثر من مائة سنة فذكر فيه جملة من أخبار الغيبة فوافق الخبر المخبر وحصل كل ما تضمنه الخبر بلا اختلاف ومن جملة ما رواه بسنده عن الصادق "ع" أنه قيل له كان أبو جعفر "ع" يقول : لقائم آل محمد غيبتان واحدة طويلة والأخرى قصيرة فقال : نعم إحداهما أطول من الأخرى إلخ ..].

ويقول الشيخ علي الكوراني – دام ظله – (2) :

[كما أن أقدم مؤلف شيعي وصل إلينا في عقيدة المهدي أيضا كتاب " الغيبة " أو كتاب " القائم " للفضل بن شاذان الأزدي النيشابوري المعاصر لنعيم بن حماد ، والذي ألف كتابه قبل ولادة الإمام المهدي (ع) وغيبته وقد كانت نسخه متداولة بين علمائنا إلى أن فقدت في هذا القرن مع الأسف ، ولكن بقي منه ما رواه العلماء عن

---

(1) أعيان الشيعة ، ج2 ، ص 58 .

(2) عصر الظهور ، ص 352-353.

مؤلفه ، وما نقلوه عن كتابه في كتبهم ، خاصة ما نقله العلامـة المجلـسي رحمـه الله في موسوعته " بحار الأنوار "]. والفضل بن شاذان ثقة .

المطلب السادس : هل تمّ وضع الروايات في زمنٍ متأخر ؟!

لقد زعم الكاتب هذا الإدعاء وما ذكرناه آنفاً يُفنِّد قوله ، حيث ألف الـشيعة كتبـاً في الغيبة قبل حصولها ، وكانوا يتوقعونها وينتظرونها ويؤمنون بالرجعة ومـا إلى ذلـك ، ولكن هنا قد قدم أدلة في هذا المعنى وليست هي بـالتي تثبـت فـضلاً عـن أن تكـون قطعية !

قال – ص 123 - : [يدل على ذلك روايات أخرى ،فقد روى الشيعة عن رسول الله أنه قال لعلي : يا علي إنه سيكون بعدي اثنا عشر إماما ومن بعدهم اثنا عشر مهديا].

أقول : إثبات أصول الاعتقاد كالإمامة لا بد من أن الاستدلال عليها بما هو قطعـي ، وهذه الرواية من أخبار الآحاد التي تفيد الظن ، ولا تثْبِتُ وجود اثنا عشر إماماً بعـد الإمام المهدي عليه السلام ، مضافاً إلى قصورها سنداً ففيه علي بن سنان الموصلي وهو مجهول ، وغيره من المجاهيل .

قال : [وروى الشيعة عن رسول الله : (إني واثنا عشر من ولـدي وأنـت يـا عـلي زر الأرض ، يعني أوتادها وجبالها) فكم يصبحون إذن ؟! ثلاثة عشر إماماً].

أقول : هذه الرواية رواها ثقة الإسلام الكليني (1) هكذا : [محمد بن يحيى ، عن

---

(1) الكافي ، ج 1 ، ص 534 ، باب ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم ، عليهم السلام ، ح رقم 17.

محمد بن أحمد ، عن محمد بن الحسين ، عن أبي سعيد العصفوري [العصفري] ، عن عمرو بن ثابت ، عن أبي الجارود ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : إني واثني عشر من ولدي وأنت يا علي زر الأرض يعني أوتادها وجبالها ، بنا أوتد الله الأرض أن تسيخ بأهلها ، فإذا ذهب الاثنا عشر من ولدي ساخت الأرض بأهلها ولم ينظروا].

وهذا واضح في ورود خطأ في الرواية إذ أنه أدرجها في باب النص على اثني عشر إمام.. فكيف يُفسر هذا ؟!!

الصواب أن ما في هذه الرواية هو مجرد تصحيف ، وذلك أننا لو رجعنا إلى أصل أبي سعيد العصفري الذي نقل عنه الكليني رحمه الله لوجدنا الرواية معناها مستقيم .

ففي أصل أبي سعيد العصفري (1) نفس الرواية : [إني وأحد عشر من ولدي وأنت يا علي زر الأرض أعني أوتادها جبالها].

ولكن فلينظر القارئ المنصف إلى قلة الأمانة العلمية عند هذا الكاتب الوهابي ، فهو عندما استشكل بتلك الرواية التي فيها التصحيف قد أشار لمصدرها في الهامش في كتابه [ص 123] هكذا : [الكافي للكليني 1/ 534 ، الغيبة للطوسي ص 139].

ولو رجعنا إلى الصفحة [139] في كتاب الغيبة للشيخ الطوسي فإننا نجد معنى الرواية مستقيماً وهي هكذا : [قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إني وأحد عشر من ولدي وأنت يا علي زر الأرض - أعني أوتادها وجبالها - ..].

فأراد أن يُوهم القارئ أن النص في الغيبة للشيخ الطوسي أيضاً فيه إشكال !

---

(1) الأصول الستة عشر ، أصل أبي سعيد العصفري ، ص 16 .

وهذا إن دلَّ على شيء فإنما يدل على قلة إنصافه العلمي وهو لا يخلو من أمرين ، فهـو إما أنه قرأ النص في كتاب الشيخ وتعمد ممارسة الخيانة العلمية ، أو أنه كان عالةً على غيره في تخريج النصوص مقلداً غيره ، وهذا يدل على ضعفه العلمي والذي أصبحتُ زاهداً في إقامة البرهان عليه بعد أن قرأتُ كتابه المثير للهزل وكتبت ما ينقضه بفـضل الله ورسوله !

وفيما بعد نقل قول الشيخ الصدوق ولو فهمه لعلم أن نقله عليه لا له !

قال الشيخ الصدوق (1) : [إن عدد الأئمة عليهم السلام اثنا عشر والثاني عـشر هـو الذي يملأ الأرض قسطا وعدلا ، ثم يكون بعده ما يذكره من كون إمام بعده أو قيام القيامة ولسنا مستعبدين في ذلك إلا بالإقرار باثني عشر إماماً اعتقاد كون مـا يـذكره الثاني عشر عليه السلام بعده].

وعلق الكاتب بقوله : [فيمكن أن يكون هناك إمام ثالث عشر !!].

قلت : ورود الإمكان النظري لا يعني الثبوت العملي ، ونقله كان جيداً لإقرار الشيخ الصدوق بأن الإمامية تتعبد بالاعتقاد بأن هناك اثني عشر إمـام ، وبـذلك يـنقض مـا حاول أن يستدل به على ما يناقض هذا المعتقد من كون الأئمة ثلاثة عشر !

وفي حال ثبت أن هناك أئمة بعد الإمام الثاني عشر عليه السلام فلا مناص من التسليم ، فهو لم يثبت ولا مجال لإنكار إمكان حدوثه .

---

(1) كمال الدين وتمام النعمة ، ص 77 .

المطلب السابع : الكلام في بعض أحوال الإمام المهدي عليه السلام في الغيبة الكبرى.

أ - الإمام المهدي والجزيرة الخضراء .

أشار الكاتبُ – ص 125 - إلى كتاب [الجزيرة الخضراء وقضية مثلث برمودا] من تأليف ناجي النجار كما ذكر ، وحاول أن يرسخ هذه القضية بأنها أجوبة شافية عن أحوال الإمام المهدي عليه السلام .

ولكن قصة الجزيرة الخضراء لم ترد في الأصول المعتبرة كما قال العلامة المجلسي في بحاره (1) : [وإنما أفردت لها باباً لأني لم أظفر به في الأصول المعتبرة] ، فهي وجادة منقطعة فلم تُذكر في الأصول المعتبرة ، وقد تعرض لهذه القضية بالتفصيل السيد جعفر مرتضى العاملي – دام ظله - في كتابه [ماذا عن الجزيرة الخضراء ومثلث برمودا ؟!] وهو من نشر المركز الإسلامي للدراسات ، فانظره !

والدلائل المزعومة على الارتباط بين مثلث برمودا وهذه الجزيرة ليست بقطعية في نظري .

يقول مركز الأبحاث العقائدية (2) :

[حاول البعض أن يربط بين الجزيرة الخضراء التي "يُقال" أن الإمام المهدي عليه السلام يعيشُ فيها وبين مثلث برمودا ، وهو لم يثبت بدليل قطعي].

وما يقال في زواجه عليه السلام وأن له أولاداً هو ما لم يثبت باليقين مع جواز ذلك.

---

(1) بحار الأنوار ، ج52 ، ص 159 .

(2) موسوعة الأسئلة العقائدية ج2 ، ص 323 .

ب- الإمام المهدي عليه السلام ومسجد جمكران .

ذكر الكاتب قصة مسجد جمكران وكيفية بنائه (1) ، وكانت إشكالاته كالتالي :

الأولى : علق على قول الإمام المهدي عليه السلام لما أمر ببناء المسجد : [وقل للناس أن لا يتأخروا ولا يتوانوا في زيارة هذا الموضع الشريف فليرغبوا إليه ويعزروه].

وقال : [هل هذه محاولة لصرف المسلمين عن مكة والمدينة ؟!].

أقول : ورود النص بفضل زيارة مكان لا ينافي أن المكان الآخر ذا الفضل يفقد قيمته الدينية ، فمع وجود مسجد جمكران نجد آلاف الشيعة من شتى أصقاع الأرض يزورون مكة المكرمة والمدينة المنورة ويعظمون قبر النبي صلى الله عليه وآله وقبور أئمة البقيع صلوات الله عليهم ، فكيف انصرفوا عن ذلك ؟!

الثانية : علّق على ثواب الصلاة في المسجد بأنّه كأجر الصلاة في البيت العتيق ، وقال : [إذاً ما الحاجة لزيارة مكة والمدينة ؟!].

أقول : ثبوت الفضيلة لأي عمل ما لا يعني فقدان العمل الآخر أهميته ، فإن أهل السنة رووا عن النبي صلى الله عليه وآله (2) : [من قال : سبحان الله وبحمده ، في يوم مائة مرة ، حطت خطاياه وإن كانت مثل زبد البحر]. فهل معنى هذا ترك كل العبادات الأخرى وقصرها على هذا الفعل ؟!

مع العلم أن الأجر إجمالاً لزائر مكة أكثر من الذي يقوم بفعل آخر ويوازيه نفس الثواب ، فزائر مكة المكرمة ينال ثواب الصلاة في البيت العتيق مُضافاً إلى أجر عناء

---

(1) انظر القصة بتمامها ص 127 من كتابه .

(2) صحيح البخاري ، ج 8 ، ص 86 ، ح رقم 6405 .

المشقة خلال قدومه ، فالأجر على قدر المشقة ، وأيضاً فإنه قد ثبت من طرق السنة أن من ذكر الله في مصلاه بعد الفجر كتبت له أجر عمرة تامة ، وهنا نحمل الأجر على كونه اعتبارياً لا حقيقياً أي أنه يحصل ثواب المعتمر دون مضاعفة بخلاف المعتمر الذي يتضاعف ثوابه إلى أضعافٍ كثيرة ، وبذلك لا يتفوق على الحاج والمعتمر بأي وجهٍ كان .

وأيضاً لا أدري ما وجه إنكاره لبناء مسجد بأمر إمام من أئمة أهل البيت عليهم السلام وتعظيمه بينما الوهابية يعظمون كل شيء خلا ما تعلق بالعترة الطاهرة بدءاً بالنبي الأكرم صلى الله عليه وآله وانتهاءاً بالإمام الحجة عليه السلام .

فقد رأينا في هذا الزمان احتفاظهم بنظارات ابن عثيمين وقلمه وساعته وتشييد مبنى باسمه يُرسم عليه من الخارج اسمه عليه بأزهى شكل وأبهى منظر .. فما هذا التبجيل والتقديس المفرط في مقابل الإنكار على تعظيم مسجد بُني بأمر أهل البيت صلوات الله عليهم ، أفلا جعلتموه كعمر بن الخطاب إذ عظمتم ما بنى ولا دليل لكم من كتاب الله أو سنة رسوله صلى الله عليه وآله على مدعاكم يقول ابن تيمية (1) :

[وذلك أن سائر بقاع المسجد – الأقصى - لا مزية لبعضها عن بعض ، إلا ما بنى عمر رضي الله عنه لمصلى المسلمين].

وحقٌّ لهم هذا الغلو ، فإذا كان الفلك لم يدر على مثل عمر بن الخطاب كما قال الذهبي فوجب أن يصبح لما يبنيه مزية وفضلاً !

---

(1) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم ، ج2 ، ص 346 .

المبحث العاشر

(الإمام المهدي ((ع)) عند الظهور)

وفيه ثلاثة مطالب :

1- مناقشة إشكالات الوهابي حول ما سيفعله الإمام !

أ- الإتيان بكتاب جديد .

ب- هدم المساجد .

ج- يحكم بحكم آل داوود عليه السلام .

د- ينادى باسمه العبراني .

هـ - سيكون القائم عليه السلام نقمة !

و - قتل العرب !

2- أحاديث في ذم العرب .

3- الإمام الحجة "عج" وقريش .. بنو شيبة القرشيين مثالاً !

المطلب الأول : مناقشة إشكالات الوهابي حول ما سيفعله الإمام !

من المعلوم أن خروج الإمام المهدي عليه السلام هو تمهيد لدولة بشرية عالمية جديدة تحمل في طياتها تغييرات كثيرة ، وقد ذكر الكاتب بعضاً منها وصدَّر مغالطات كثيرة وإشكالاتٍ واهية ، وسأعلق على بعضها مع ترك النقاط التي تقودنا لأبحاثٍ طويلة تخرج بنا عن محور البحث والتي تحتاج لاستفاضة موسعة .

1- الإتيان بكتاب جديد .

روى النعماني (1) عن أبي عبد الله عليه السلام : [والله لكأني أنظر إليه بين الركن والمقام يبايع الناس على كتاب جديد ، على العرب شديد].

وقد نقل معنى هذا عن الشهيد محمد صادق الصدر – قدس سره الشريف – أنه يأتي بتفسير وفهمٍ جديد لم يسبق وأكثر عمقاً من الأفهام السابقة .

فعلق الكاتب الوهابي – ص 135 - : [هل فهمه أعمق من فهم الأئمة السابقين ؟].

وهذا الاحتجاج فيه من السذاجة ما فيه ، لأن الأمر لا يرتبط بكمِّ علم من سبقه وإنما الأمر ناظرٌ إلى الظروف التي كانت آنذاك ، فظروف الأئمة عليهم السلام في دول الظلم لم تكن لتسمح بظهور الفهم القرآني الذي كان عند وريث النبي صلى الله عليه وآله فرفضه القوم وبدأوا يحرفون كلام الله بتفسيره بأهوائهم واتباع المضلين في أخذ فهم القرآن عنهم بينما في عصر الظهور يكون الأمر مختلف تماماً .

---

(1) الغيبة ، ص 200 .

2- هدم المساجد .

وذكر الكاتب هذه الرواية ، عن أبي عبد الله عليه السلام (1) : [إذا قام القائم سار إلى الكوفة فهدم بها أربعة مساجد فلم يبق مسجد على وجه الأرض له شرف إلا هـدمها وجعلها جماء].

وأقول : نحن نسلم بأن فعل الإمـام الحجـة عليـه الـسلام هـو العـدل وأن فعلـه إذا ظهرت به الروايات وخفيت العلل فلا نحملها على الوجه السيء .

في هذا المعنى يقول الشيخ علي آل محسن (2) :

[إن هدم المسجدين إلى أساسهما غير جائز لأحد من الناس ، والإمام المهدي أعـرف بما يجوز له وما لا يجوز ونحن نعرف الحق والعَدْل من فعله فإذا هـدَمَ المـسجدين إلى أساسهما فلا ينبغي لنا أن نشك في صحة فعله وكونه مرضيا عند الله سبحانه ، وإلا لما كان المهدي محمود السيرة ، وموصوفاً بأنه يملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعـدما مُلئـت ظلماً وجوراً .

ولعل الوجه في هدم المسجدين إلى أساسهما على فرض صحَّة الحديث هـو أن بعـض نواحي المسجدين بناها سلاطين الجور من قبل لغير الله رياءً وسمعة ، أو بنوها بـمال حرام أو مغصوب ، أو أن الإمام يريد بذلك أن يمحو آثار الظالمين وسلاطين الجـور حتى لا يبقى لهم ذِكْر كما ورد في بعض الأحاديث ، أو لغير ذلك.

هذا مع أن أهل السنة رووا في كتبهم أن النبي كان يود هدم الكعبـة وإعـادة بنائهـا ، ولكن منعه من ذلك أن الناس كانوا حديثي عهد بالإسلام.

---

(1) الإرشاد ، ص 385 .

(2) لله والحقيقة ، ج2 ، ص 602-604 .

فقد أخرج مسلم في صحيحه عن عبد الله بن الزبير أنه قال : حدثتني خالتي (يعني عائشة) قالت : قال رسول الله يا عائشة لولا أنّ قومك حديثو عهد بِشِرْكٍ لهدمتُ الكعبة ، فألزقتُها بالأرض ، وجعلتُ لها بابين : باباً شرقياً وباباً غربياً ، وزدتُ فيها ستة أذرع من الحِجْر ، فإن قريشاً اقتصرتْها حيث بَنَت الكعبة .

وأخرج أيضاً في صحيحه عن عطاء قال : لما احترق البيت زمن يزيد بن معاوية حين غزاها أهلُ الشام ،فكان من أمره ما كان ، تركه ابن الزبير ، حتى قدم الناس الموسم يريد أن يجرِّئَهم أو يُحَرِّبَهم على أهل الشام ، فلما صَدَرَ الناس قال : يا أيها الناس أشيروا عليَّ في الكعبة ، أنقضها ثم أَبني بناءها ، أو أُصلح ما وهى منها قال ابن عباس : فإني قد فُرِقَ لي رأي فيها ، أرى أن تُصلح ما وهى منها ، وتدع بيتاً أسلم الناس عليه ، وأحجاراً أسلم الناس عليها، وبُعِث عليها النبي فقال ابن الزبير : لو كان أحدكم احترق بيته ما رضي حتى يجده فكيف بيت ربكم ؟! إني مستخير ربي ثلاثاً ، ثم عازم على أمري. فلما مضى الثلاث أجمع رأيه على أن ينقضها ، فتحاماه الناس أن ينزل بأول الناس يصعد فيه أمر من السماء حتى صعده رجل فألقى منه حجارة فلما لم يره الناس أصابه شيء تتابعوا فنقضوه حتى بلغوا به الأرض فجعل ابن الزبير أعمدة فستر عليها الستور حتى ارتفع بناؤه وقال ابن الزبير : إني سمعت عائشة تقول : إن النبي قال : لولا أن الناس حديثٌ عهدهم بكفر ، وليس عندي من النفقة ما يُقَوِّي على بنائه لكنت أدخلت فيه من الحِجْر خمس أذرع ، ولجعلتُ لها باباً يدخل الناس منه ، وباباً يخرجون منه . قال : فأنا اليوم أجد ما أنفق ، ولست أخاف الناس .

قال : فزاد فيه خمس أذرع من الحِجْر حتى أبدى أساً نظر الناس إليه ، فبنى عليه البناء، وكان طول الكعبة ثماني عشرة ذراعاً ، فلما زاد فيه استقصره ، فزاد في طوله عشر أذرع ، وجعل له بابين ، أحدهما يُدْخَل منه ، والآخر يُخْرَج منه ، فلما قُتِلَ ابن الزبير كتب الحجاج إلى عبد الملك بن مروان يخبره بذلك ، ويخبره أن ابن الزبير قد وضع البناء على أُسٍّ نظر إليه العدول من أهل مكة ، فكتب إليه عبد الملك : إنّا لسنا من تلطيخ ابن الزبير في شيء ، أما ما زاد في طوله فأقرَّه ، وأما ما زاد فيه من الحِجْر فرُدَّه إلى بنائه ، وسُدَّ الباب الذي فتحه ، فنقضه وأعاده إلى بنائه .

قلت – الشيخ آل محسن - : هكذا فعل هؤلاء السلاطين من البناء والهدم على حسب ما يحلو لهم ، وما فعله غيرهم في المسجدين معروف ، والكاتب لا ينكر شيئاً من أفعالهم وإنما يود أن يتحامل على الشيعة ، فيُنكر عليهم وجود بعض الروايات الضعاف التي تذكر نقض الإمام المهدي للمسجدين المعظمين ، مع أن نقضهما أمر راجع للإمام المهدي بعد خروجه دون غيره].

3- يحكم بحكم آل داوود عليه السلام .

عن أبي عبد الله عليه السلام (1) : [إذا قام قائم آل محمد عليه السلام حكم بحكم داود وسليمان لا يسأل بينة].

أقول : لقد أخطأ فهم هذا الكاتب لهذه الرواية بسبب قصوره العلمي ، فظنَّ أن الإمام القائم عليه السلام يأتي بشريعة غير شريعة الإسلام المحمدي .

---

(1) الكافي ، ج1 ، ص 397 ، باب في الأئمة عليهم السلام أنهم إذا ظهر أمرهم حكموا بحكم داود وآل داود ولا يسألون البينة ، ح رقم 1 .

وإنما المقصود هو أنه قبل عهد الإمام المهدي عليه السلام كان يُحَكمُ باليمين والحلف والشهود ولكن إذا جاء حكم الإمام المهدي عليه السلام فإنَّه يحكم ويفصل بين المتخاصمين في القضاء بدون الحاجة لهذه للبينة والشهادة واليمين ، وإنما يحكم كما كان يحكم سيدنا داوود عليه السلام بالعلوم الغيبية فإذا عُرضت عليه قضية ما أجابها بتلك العلوم ، يقول السيد كاظم الحائري (1) : [المفهوم عرفاً من هذا الحديث التام سنداً هو أن الحكم قبل الإمام القائم عجل الله فرجه الشريف إنما هو بالبينة لا بالعلوم الغيبية من سنخ المكاشفة والإلهام].

إذن ما قبل حكم الإمام الحجة هو خلاف ما في عهده في طريقة الفصل القضائي ، وليس شرعة جديدة كما توهم الوهابيون ، فتأمل !

4- ينادى باسمه العبراني.

وفي الرواية التي ذكرها الكاتب ، رواها النعماني عن أبي عبد الله عليه السلام (2) :

[إذا أذن الإمام دعا الله باسمه العبراني ... إلخ].

أقول : ما يظهر من هذه الرواية أن هذا النداء من علامات تعريف اليهود بإمامة الإمام الحجة عليه السلام لإقامة الحجة عليهم ، لأن الإمام سيحارب حينها كل من لا ينضوي تحت لوائه منهم بعد إقامة الحجة والبرهان ، والله العالم .

---

(1) القضاء في الفقه الإسلامي ، ص 198 .

(2) الغيبة ، 326 .

5- سيكون القائم عليه السلام نقمة !

قال الإمام الصادق عليه السلام (1) : [إن الله بعث محمداً (صلى الله عليه وآله) رحمة ويبعث القائم نقمة].

أقول : ليس معنى هذا أنه يكون نقمة على المسلمين ، وإنما يكون نقمة على الكافرين بخلاف سيرة النبي صلى الله عليه وآله الذي كان رحيماً بالمشركين والمسلمين معاً فقد كان يعفو ويصفح في كثير من الأحيان بل ويداريهم .

لكن دولة الإمام المهدي عليه السلام تجتثهم للتمهيد لبناء دولة العدل الإلهي التام الخالية من الظلم والجور والمفسدين (2).

6- قتل العرب !!

قد أورد الكاتب في هذا المعنى ما رواه الشيخ (3) : [عن أبي عبد الله عليه السلام ، أنه قال : اتق العرب فإن لهم خبر سوء أما إنه لا يخرج مع القائم منهم واحد].

أقول : استدل الوهابية كثيراً بهذا الخبر ، وقد أجاب عليه الشيخ آل محسن بقوله (4) :

[وهذه الرواية ضعيفة السند ، فإن راوي الرواية موسى الأبار مجهول الحال ، لم يثبت توثيقه في كتب الرجال ، والراوي عنه أسباط بن سالم ، وهو لم يُوثَّق .

ومع الإغماض عن سند هذه الرواية فإنها معارضة بأخبار أخر دلَّت على أن بعض أنصاره من العرب منها : ما رواه الشيخ الطوسي في كتاب الغيبة بسنده عن جابر

---

(1) الكافي ، ج 8 ، ص 233 .

(2) قريب من هذا المعنى ما في شرح أصول الكافي ، ج 12 ، ص 315 .

(3) الغيبة ، ص 476 .

(4) لله والحقيقة ، ج2 ، ص 599 .

الجعفي ، قال : قال أبو جعفر يبايع القائم بين الركن والمقام ثلاثمائة ونيف عدّة أهل بدر ، فيهم النجباء من أهل مصر ، والأبدال من أهل الشام ، والأخيار من أهل العراق ، فيقيم ما شاء الله أن يقيم].

وقد ذكر الكاتب – ص 140 – هذه الرواية (1) : [عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا قام القائم من آل محمد عليهم السلام أقام خمسمائة من قريش فضرب أعناقهم ، ثم أقام خمسمائة [فضرب أعناقهم ، ثم خمسمائة] أخرى حتى يفعل ذلك ست مرات قلت : ويبلغ عدد هؤلاء هذا ؟ قال : نعم منهم ومن مواليهم].

وعلق بقوله : [مما يدل على أن هذه الرواية موضوعة ، أن من اختلقها لم يكن يظن أن قريشاً سيتجاوزون الثلاثة آلاف شخص ، لذلك تعجب من العدد ثم أراد أن يحكم كذبه فذكر أن العدد يشمل قريشاً ومواليهم].

وحقيقةً أنا أتعجب من هذا النَفَس العلمي البحت من هذا " الكاتب المحقق الخبير " ، فلو كانت الرواية مكذوبة لجعل القتلى من قريش ومن الموالي في أول الأمر وليس بحاجة لأن يُعَدِّل في الرواية ليُحْكِمَ الكذبة كما زعم .

ومن ثم لو افترضنا أن الرواية اختلقت في عهد الإمام محمد الباقر عليه السلام فإن القرشيين في ذلك الوقت قد فاقوا الآلاف بل وصلوا إلى 40 ألفاً ، فإنهم في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله كانوا قد حشدوا له في معركة أحد ما يقارب الثلاثة آلاف مقاتل عدا عمن تخلف فكيف صار عددهم في عهد الدولة الأموية وبعد التقدم الذي حصل ؟!

---

(1) بحار الأنوار ، ج 52 ، ص 338 .

(2) السيرة النبوية برواية أهل البيت عليهم السلام للشيخ الكوراني ، ج1 ، ص 295 ، ط دار المرتضى .

يقول الشيخ علي الكوراني (1) : [كان جيش المسلمين في معركة أحد نحو ألف مقاتل ، والمشركين نحو ثلاثة آلاف ، وقد انتصر المسلمون أول الأمر .. إلخ] .

ولكن الصحيح أن ما استغرب منه الراوي هو وصول عدد القتلى لهذا العدد ، وإلا فكيف له أن يستغرب وقد كان العدد في وقته أكثر من عهد النبي صلى الله عليه وآله .

ولكي نجمل الأمر في ما يستظهر البعض منه ذم العرب ، أقول : إن للعرب من سيف الإمام الحجة عليه السلام نصيبٌ وذلك أنه سيظهر في أرض العرب لا العجم ، ومنهم من سيؤمن به ومنهم سيكفر فلا بد أن يكون السيف من نصيب الجاحدين من العرب ، وهذا لا ينافي وجود جاحدين من غير العرب ، بل في كل الأعراق سيكون منهم المؤمن والجاحد .

ومن باب إلجام أمثال هذا الوهابي وغيره من الناعقين ، نسرد له بعض الروايات التي يظهر ذم العرب المنافقين في كتب أهل السنة ، ولو شئنا الشطط مثله لقلنا أن المخالفين يبغضون العرب والوضاعين لديهم نزعة شعوبية !

مع الإشارة إلى أن مسلماً في صحيحه أفرد باباً سماه [باب فضل فارس] بينما البخاري أفرد باباً سماه [باب جهل العرب] ، فهل لكونهم من الفرس أي دورٍ في هذا حسب النظرة الوهابية العرقية المقيتة ؟!

---

(1) جواهر التاريخ ، ج 1 ، ص 29 .

المطلب الثاني : أحاديث في ذم العرب .

الحديث الأول :

عن رسول الله (1) : [أسرع قبائل العرب فناء قريش، ويوشك أن تمر المرأة بالنعـل، فتقول: إن هذا نعل قرشي] .

الحديث الثاني :

عن رسول الله (2) : [شَرُّ قَبِيلَتَيْنِ فِي الْعَرَبِ نَجْرَانُ وَبَنُو تَغْلِبَ].

قال شعيب الأرناؤوط : صحيح، وهذا إسناد حسن من أجل عثمان بن عبيد .

الحديث الثالث :

عن رسول الله (3) : [يَقْتَتِلُ عِنْدَ كَنْزِكُمْ ثَلَاثَةٌ كُلُّهُمُ ابْنُ خَلِيفَةَ، ثُمَّ لَا يَصِيرُ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ، ثُمَّ تَطْلُعُ الرَّايَاتُ السُّودُ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ فَيُقَاتِلُونَكُمْ قِتَالًا لَمْ يُقَاتِلْهُ قَوْمٌ ثُمَّ ذَكَـرَ شَيْئًا فَقَالَ : إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَبَايِعُوهُ وَلَوْ حَبْوًا عَلَى الثَّلْجِ، فَإِنَّهُ خَلِيفَةُ اللَّهِ الْمَهْدِيُّ»]

قال الحاكم : هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَـلَى شَرْطِ الـشَّيْخَيْنِ وقـال الـذهبي : عـلى شرط البخاري ومسلم .

وقال القرطبي (4) : إسناده صحيح وقال البزار : إسناده صحيح (5) .

---

(1) سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني ، ح رقم 738 .

(2) مسند أحمد ، ج 32 ، ص 188 ، ح رقم 19442 .

(3) مستدرك الحاكم ، ج 4 ، ص 150 ، ح رقم ، 8432 .

(4) التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة ، ص 1201 .

(5) البحر الزخار ، ج 10 ، ص 100 .

الحديث الرابع :

عن رسول الله "ص" (1) : [لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُخْسَفَ بِقَبَائِلَ مِنْ بَنِي فُلَانٍ.

- قال الراوي - : فَعَلِمْتُ أَنَّ بَنِي فُلَانٍ مِنَ الْعَرَبِ، وَأَنَّ الْعَجَمَ نُسِبَ إِلَى قُرَاهَا]

قال حسين سليم أسد : إسناده جيد .

الحديث الخامس :

عن رسول الله "ص" (2) : [قال ليفرن الناس من الدجال حتى يلحقوا بالجبال .

قالت أم شريك : يا رسول الله فأين العرب يومئذ ؟ قال : هم قليل].

قال الترمذي : حسن صحيح غريب . قال الألباني : صحيح .

الحديث السادس :

عن رسول الله "ص" (3) : [يبايع لرجل ما بين الركن والمقام ولن يستحل البيت إلا أهله، فإذا استحلوه "فلا يُسأَلُ عن هلكة العرب"، ثم تأتي الحبشة فيخربونه خراباً لا يعمر بعده أبداً وهم الذين يستخرجون كنزه].

الحديث السابع :

عن رسول الله "ص" (4) : [تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما هذه الآية(وإن تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم) قالوا ومن يستبدل بنا؟ قال فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم على منكب سلمان ثم قال هذا وقومه هذا

---

(1) مسند أبي يعلى الموصلي ، ج12 ، ص 219 ، ح رقم 6834 .

(2) سنن الترمذي بتحقيق الألباني ، ح رقم 3930 .

(3) السلسلة الصحيحة للألباني ، ح رقم 579 .

(4) سنن الترمذي بتحقيق الألباني ، ح رقم 3260 ، وقال : صحيح .

وقومه]. يعني قوم سلمان المحمدي وهم الفرس المسلمون ، وفيه استبدال الله العرب بهم كما هو واضح .

الحديث الثامن (1) :

[عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللهِ أَيُّ الْعَرَبِ أَسْرَعُ فَنَاءً؟ قَالَ: "قَوْمُكِ" قَالَتْ: قُلْتُ وَكَيْفَ ذَلِكَ؟ قَالَ: "يَسْتَجْلِبُهُمُ الْمَوْتُ وَيُنَفِّسُهُمْ عَلَى النَّاسِ"].

المطلب الثالث : الإمام الحجة "عج" وقريش .. بنو شيبة القرشيين مثالاً !!

إن دولة الإمام الحجة عليه السلام مثال للعدل الإلهي الذي سيسود في هـذه الأرض ، ومن أجل ذلك لا نستغرب قيامه بالقصاص من العرب وغيرهم من العجـم الـذين أفسدوا في الأرض ، ولكن هذا الكاتب الوهابي أخذته الحمية حمية الجاهليـة فحـاول أن يحرف القضية إلى منظور عرقي فخاب ورده الله بكيده !

والأخبار في القصاص من العرب ليست مستغربة إذا علمنا أن من سجية الكثير منهم الإفساد وبذلك اعترف علماء السنة ، فعقد ابن خلدون فصلاً في مقدمته (2) :

[في أن العرب إذا تغلبوا على أوطان أسرع إليها الخراب .

والسّبب في ذلك أنّهم أمّة وحشيّة باستحكام عوائد التّوحّش وأسبابه فيهم فصار لهم خلقا وجبلّة وكان عندهم ملذوذاً لما فيه من الخروج عن ربقة الحكـم وعـدم الانقيـاد للسّياسة وهذه الطّبيعة منافية للعمران].

---

(1) ظلال الجنة للألباني ، ح رقم 1537 .

(2) مقدمة ابن خلدون ، ص 149 .

وهذا لا ينفي صلاح البعض منهم ، وقيام عددٍ منهم لنصرة الإمام الحجة عليه السلام.

وأما مثالنا ، فهم بنو شيبة من كبار قبائل قريش وهم سدنة الكعبة ومعهم مفتاح بابها ، كما هو معلوم منذ زمن النبي صلى الله عليه وآله إلى اليوم ولك أن تنظر فتوى اللجنة الدائمة في إثبات ذلك (1) ، ولكن ما ينتظرهم هو العدل والحكم الحق ، إذ أشار الإمام الصادق عليه السلام لذلك ، في قصة حدثت وذلك أن (2) [رجلاً من أهل مصر قال : أوصى إلي أخي بجارية كانت له مغنية فارهة وجعلها هديا لبيت الله الحرام فقدمت مكة فسألت فقيل : ادفعها إلى بني شيبة وقيل لي غير ذلك من القول فاختلف علي فيه ، فقال لي رجل من أهل المسجد : ألا أرشدك إلى من يرشدك في هذا إلى الحق ؟ قلت : بلى ، قال : فأشار إلى شيخ جالس في المسجد فقال : هذا جعفر بن محمد (عليهما السلام) فسله قال : فأتيته (عليه السلام) فسألته وقصصت عليه القصة فقال : إن الكعبة لا تأكل ولا تشرب وما أهدي لها فهو لزوارها بع الجارية وقم على الحجر فناد هل من منقطع به وهل من محتاج من زوارها فإذا أتوك فسل عنهم وأعطهم وأقسم فيهم ثمنها ، قال : فقلت له : إن بعض من سألته أمرني بدفعها إلى بني شيبة ؟ فقال : أما إن قائمنا لو قد قام لقد أخذهم وقطع أيديهم وطاف بهم وقال : هؤلاء سراق الله].

والمثير بالأمر أن الإمام سيحدهم حد السرقة ! ولك أن تعجب وذلك أن هؤلاء القوم على ديدنهم حتى يومنا هذا ، فقد اعترف علماؤهم بقيامهم بسرقة بيت الله

---

(1)فتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة الأولى ، ج2 ، ص 512 .

(2) علل الشرائع ، ج 2 ، ص 410 / الكافي ، ج 4 ، ص 243 .

الحرام ، وهذا يفك اللغز في علة حد الإمام لهم بحد القطع . وهذه من أمارات صدق أئمة أهل البيت عليهم السلام وعلومهم الزكيّة .

يقول الألباني في بيان أفاعيل سراق الله بنو شيبة في سلسلته الصحيحة (1) :

[هذا، وقد بلغنا أن هناك فكرة أو مشروعاً لتوسيع المطاف حول الكعبة ونقـل مقـام إبراهيم عليه الصلاة والسلام إلى مكان آخر، فأقترح بهذه المناسبة عـلى المـسؤولين أن يبادروا إلى توسيع الكعبة قبل كل شيء وإعادة بنائها على أساس إبراهيم عليه السلام تحقيقا للرغبة النبوية الكريمة المتجلية في هذا الحديث، وإنقـاذا للنـاس مـن مـشاكل الزحام على باب الكعبة الذي يشاهد في كل عام، ومن سـيطرة الحـارس عـلى البـاب الذي يمنع من الدخول من شاء ويسمح لمن شاء، من أجل دريهمات معدودات !].

فالحمد لله الذي أثبت جرم قومه ، وعدل إمامنا في قومه بقول علمائه !

وإجمالاً ، لا مجال للإشارة إلى النَفَس الشعوبي في روايات أهل البيت عليهم الـسلام ، بل هي منصفة لجميع الأعراق ، والأنكى من ذلك أن تجد النظرة الشعوبية ضد علماء أهل السنة أنفسهم !

فهذا سفيان الثوري وهو إمام من أئمة الفقه والرواية ، كان إذا ذُكر أبو حنيفـة عنـده قال : [نعوذ بالله من شر النبطـي إذا اسـتعرب] (2) ، وكثـيرة هـي تعـصباتهم ضـد الأعراق الأخرى .. فهل هذه روح الإسلام وهل هذه هي أخلاقه ؟!

---

(1) سلسلة الأحاديث الصحيحة ، ج1 ، ص 109 .

(2) السنة لعبد الله بن أحمد بن حنبل ، ص 198 ، وقال المحقق القحطاني : إسناده حسن .

المبحث الحادي عشر

(مناقشة أقوال الكاتب في الفروق بين الإمام المهدي عليه السلام ومهدي " أهل السنة والجماعة ")

وفيه :

- مناقشة لخمسة عشر فرقاً من الفروق التي ذكرها .

وضع الكاتب الوهابي ملحقاً أشار فيه إلى فروقٍ بين الإمام المهدي عليه السلام وبين المفهوم السُني عامةً حول فكرة المهدوية ، وقد أشار فيه إلى (78) فرقاً ، ونقاش مجملها تمَّ مسبقاً ، ومنها ما يستوجب التأسيس لأبحاث مطولة ، ومنها ما لا يستوجب النظر فيه لذا سأعلق على بعض النقاط بما يثري البحث حول النقاط الرئيسة في ما يخص الإمام المهدي عليه السلام ، وهذه هي النقاط (1) :

1- قال (4) : [يقتل العرب] بينما عندهم [يملأ الأرض عدلاً] .

أقول : بيّنا أن القتل لا يشمل كل العرب ، وإنما يختص بالجاحدين والكافرين والمنكرين ، ويظهر من كلامه أنه جعل ملئ الأرض عدلاً يقابل قتل العرب عند الإمامية وهنا يطرح سؤال مهم وهو : هل المهدي في مفهومهم لا يقتل أي عربي ؟!

2- قال (5) : [ولادته غير طبيعية] بينما عند السنة [يولد طبيعياً] .

أقول : سبق تفصيل هذه المسائل ، وأن ولادته كانت طبيعية ولا يوجد ما يثبت بالقطع أن ولادته كانت غير طبيعية .

3- قال (7) : [يأتي بقرآن جديد] بينما عند السنة لا يفعل ذلك .

أقول : قد بيّن الكاتب بنفسه أن معنى هذه الروايات لا يدل على أنه يأتي بكتاب سماوي جديد ، فقد نقل في ص 135 كلام الشهيد الصدر الثاني في ذلك ، فهل نسي ذلك ؟!

4- قال (8) : أن الإمام المهدي عليه السلام معصوم ، بينما عند السنة ليس كذلك .

أقول : وهذا يُعكر على زعم المخالفين في أنه يقدر على إقامته الدولة المثالية التي تملأ

---

(1) جدول فروقه في كتابه يبدأ ص 149 ، وسأشير لرقم الفرق بالجدول بجوار كلامه .

الأرض عدلاً ، فإن قصوره عن العصمة يوجب الشك في أفعاله وشرعيتها ، ويفتح باباً للخلاف ، فهل ستكون دولته دولة مبنية على اجتهادٍ منه ، فإن الاجتهاد من المجتهد يصيب ويخطئ ، ودولة بحجم الدولة المهدوية المأمولة لا يجب أن تكون بهذا القدر.

إن دولة انعدام الظلم تماماً ، وامتلاء الأرض بالعدل تقتضي عصمة صاحبها وامتلاكه لملكاتٍ أخرى ستتضح بالبحث .

فمثلاً ، يقدم المخالفون دولة الخليفة الثاني كنظام مثالي للحكم الإسلامي ، وقد صارت مضربَ مثلٍ للعدل وللتغني بالإدارة المثالية للدولة .

ولكن لو بحثناها لوجدنا أننا لو سلمنا بمجاهدته الكبرى لإقامة العدل فإنه لم يُقم العدل في كافة أرجاء الأرض ولا أنصف كل مسلم ، فكم باتَ من المسلمين وهم يتألمون ويعانون في عهده ، عدا من أخطأ بحقهم ، فإذا كان مضرب المثل في الإدارة المثالية لم يكن معصوماً وكانت دولته تمتلك قدراً من الظلم سواء المقصود وغير المقصود فكيف بنظيرٍ له في فقد خاصية العصمة .

ومن ثم لو نظرنا للوصف النبوي للدولة المهدوية فنجد أنه أجمَلَ الوجود بوصف العدل مقابل امتلاء الظلم ، فهذا يعني أنه بعد طغيان الظلم بشكل يعم أرجاء المعمورة بشكل لا مثيل له ، فإن العدل أيضاً يوازيه فيمتلأ في كل بقعة حتى لا يبقى في الأرض مظلوم واحد ، وإقامة العدل في الأرض بشكلٍ ينصف الجميع بلا استثناء تعجز عنه الطبيعة البشرية ، ويسلتزم وجود الأمر الخارج عن السجايا البشرية ولا شك أن العصمة ضمن ملاكات هذه المطالب.

5- قال (9) : [عنده خوارق ومعجزات] ، بينما في معتقد السنة لا !

أقول : إذا أردنا التقرير لهذه المسألة وتبيين جواز ذلك من عدمه فنبحث فيها من ناحيتين ، الأولى وهي الإمكان العقلي ، والعقل لا يمنع امتلاك الإنسان للقوى الخارقة للطبيعة فالشذوذ عن الطبيعة أمر معلوم في عرف العقلاء ، وأما الإمكان العملي فهو يبحث مسألة كون الشيء على نحو الإتاحة والجواز من ناحية عملية وهو ثابت لا محالة والنصوص قد أضفت طابع الخوارق على غير المعصومين ، فبقياس الأولوية يكون في حق الإمام المهدي عليه السلام جائزاً.

عدا على أن دور الولاية التكوينية للإمام المهدي عليه السلام سيكون بارزاً في مجال إظهار تلك الدولة الفريدة ، ومن ثم فإن ابن تيمية قد قرر أن نظائر هذه الملَكة تكون في الخواص من أمة محمد صلى الله عليه وآله ، فيقول (1) :

[وأما الثالث ، فمن يجتمع له الأمران بأن يؤتى من الكشف والتأثير الكوني ما يؤيد به الكشف والتأثير الشرعي . وهو علم الدين والعمل به ، والأمر به ، ويؤتى من علم الدين والعمل به ما يستعمل به الكشف والتأثير الكوني ، بحيث تقع الخوارق الكونية تابعةً للأوامر الدينية أو أن تخرق له العادة في الأمور الدينية – إلى قوله – فهذا القسم الثالث هو مقتضى (إياك نعبد وإياك نستعين) إذ الأول العبادة والثاني هو الاستعانة ، وهو حال نبينا محمد والخواص من أمته المتمسكين بشرعته ومنهاجه ظاهراً وباطناً] .

وحينها يظهر لك بطلان النفي المطلق لولاية المهدي التكوينية ، فلا أدري أي جهلٍ هذا وهو ينفيه مع إمكان وروده وحكم العقل بوجوبه .

---

(1) المعجزات والكرامات وأنواع خوارق العادات ومنافعها ومضارها ، ص 29 .

6- قال (10) : [ينسخ القرآن ويأتي بشرع جديد] بينما في مفهومهم يتبع شريعة محمد !

أقول : بيّنا فيما مضى أن الشريعة التي سيحكم بها هي شريعة الإسلام ولكن بحكم داود عليه السلام وقد بينا المفهوم من هذا المطلب .

وأما الإتيان بشرائع جديدة سوى الإسلام فهذا كذب معلوم ولا يثبت بأي دليل قطعي ، وإنما الثابت أنه يجدد دين الإسلام ويمحو البدع ويظهر الحق وينصر أهله .

7- قال (13) : [أتباعه من بني إسرائيل] بينما في مفهومهم [أتباعه المسلمون].

أقول : وأشار بذلك لرواية المجلسي في البحار (1) عن العياشي ، ولا مانع من الالتزام بمضمونها وهي أن يحيي الله رجالاً من الأقوام السابقة في عهده ، وهذا يدخل ضمن الرجعة التي يرجع بها عدد من المؤمنين والكافرين والكلام في الرجعة وأحوالها فيه بحوث طويلة ليس محلها هاهنا ولا ينافي هذا أن المسلمين من أتباعه أيضاً .

8- قال (15) : [ليس في عنقه بيعة] بينما قال عن المهدي في مفهوم أهل السنة [في عنقه بيعة].

أقول : وهذا من أكبر الإشكالات التي تقع على النظرة للمهدي في المفهوم السني ، إذ أنه لا يوجد نص شرعي بجواز نكثه للبيعة التي في عنقه .

ولنوضح هذا المطلب نقول : أن المهدي في حال ظهوره لا بد أن يقوم بالخروج على الحكام الطواغيت في عصره وبذلك ينكث البيعة التي في عنقه ، والخروج على الحاكم لا يجوز كما نقلت الكتب الحديثية في مدرسة أهل السنة ، وحتى لو برر البعض بظلم

---

(1) بحار الأنوار ، ج52 ، ص 346 .

الطغاة فمع ذلك لا يجوز ، فمن ذلك ما رواه مسلم في صحيحه من قول النبي صلى الله عليه وآله لحذيفة بن اليمان رضوان الله عليه (1) :

[تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلْأَمِيرِ، وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ، وَأُخِذَ مَالُكَ، فَاسْمَعْ وَأَطِعْ].

يقول ابن حجر محرماً الخروج (2) : [... وفي هذا الحديث وجوب طاعة الإمام الذي انعقدت له البيعة والمنع من الخروج عليه ولو جار في حكمه وأنه لا ينخلع بالفسق].

فكيف سيخرج المهدي وفي عنقه بيعة وهو لا يصح له خلعها والخروج ؟!!

9- قال (43) : [عيسى جاء لنصرته] بينما المهدي عند السنة [لا يأتي عيسى لنصرته بل هو متبع لعيسى] .

أقول : وقد ذكر الكاتب في كتابه – ص 19 – فقال : [وقد ذكر أهل العلم أن هذا الرجل الذي يتقدم ويصلي بعيسى عليه السلام هو المهدي ، ثم يتولى بعد ذلك عيسى ابن مريم صلوات الله وسلامه عليه زمام الأمور].

وهذا يعكر عليه الكثير من الأدلة ، فإن الأحاديث استفاضت بل تواترت بأنه يملأ الأرض قسطاً وعدلاً ، بينما نرى هذا " المحقق الجهبذ " ينسب له إمامة الصلاة بعيسى عليه السلام فقط ، ويضع تولي زمام الأمور في يد سيدنا عيسى عليه السلام !

وهذا ما لا تنطق به الأحاديث وعلى رأسها حديث " يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً " ، فإن هذا لا يتأتى إلا بكونه هو القائم على قيادة الجيوش وإصلاح الأرض والحكم بين الناس بالعدل .

---

(1) صحيح مسلم ، ج 3 ، ص 1476 ، ح رقم 1847 .

(2) فتح الباري ، ج 13 ، ص 71 .

نعم ، وردت روايات أن السيد المسيح عليه السلام يكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية ولكن قيامه بهذه الأمور لا يثبت أنه هو من يتولى زمام الحكم .

بل فيها نصوص أكثر تصريحاً بأن المهدي متولٍ للإمامة فقد روي عن رسول الله (1) :

[كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم ، وإمامكم منكم].

ومعلوم أن السيد المسيح عليه السلام ينزل وقد وُجد المهدي عليه السلام !

وهنا أشير إلى نكتةٍ نفيسة في هذا المطلب ، وهو أنه من حجج المخالفين لإثبات إمامة أبي بكر هو أن النبي صلى الله عليه وآله ارتضاه لإمامة الصلاة ، فإذا ارتضاه لأمر الدين فمن باب أولى أن يكون مرضياً في أمر الحكم والدنيا ،لكن هذا القياس في حق المهدي عليه السلام لا يتم عندهم ، فإن الله ارتضاه لأن يؤم نبي الله عيسى عليه السلام ، ولكنه لا يتصدر للقيادة مثل أبي بكر بن أبي قحافة ، بل سيكون تبعاً لا أميراً فيا لله والأهــواء .. ما تفعل بأهلها إذا عُموا وصَمّوا !!

10- قال (50) : [يقتل في الناس ثمانية أشهر] بينما عندهم [لا يقتل المسلمين].

أقول : وهل من ارتباط بين مفهوم " الناس " مع مفهوم " المسلمين " !! إن مفهوم الناس أشمل من مفهوم المسلمين ، فكيف فهم هذا "المحقق الجهبذ" أن المقتولين بيده - عليه السلام - من أهل الإسلام الحق بينما " مهديهم " لا يفعل ذلك !!

مقارنة باطلة ، لأنه جعل قتل الناس الذين يندرج الكفار الجاحدين ضمنهم في موازاة قتل المسلمين ، وهذا قياس باطل .

---

(1) صحيح البخاري ، ج4 ، ص 168 ، ح رقم 3449 .

11- قال (51) : [يرى الناس ولا يرونه] .. إلخ !

قلت : وأشار بالهامش إلى [الغيبة للنعماني – ص 181] ولو نظرنا للروايات المذكورة لعلمنا أنها تشير لهذا الأمر في زمن الغيبة الكبرى لا في زمن الظهور .

[عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال : " للقائم غيبتان يشهد في إحداهما المواسم يرى الناس ولا يرونه فيه "].

12- قال (54) : [ينبت العلم في قلبه كما ينبت الزرع] بينما عند أهل السنة [يتعلم العلم كسائر الناس].

أقول : وهذه من المصائب العظمى أن لا يكون محيي الشريعة ومجدد الدين أفقه أهل الأرض بل وتلميذ يتعلم من الآخرين !!

يقول إمام الحرمين الجويني في [الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد] (1):

[من شرائط الإمام أن يكون من أهل الاجتهاد بحيث لا يحتاج إلى استفتاء غيره في الحوادث ، وهذا متفق عليه].

ولكن المهدي الذي يزعمه يتعلم العلم من غيره ، فهو محتاج إلى علومهم بخلاف من وصل رتبة الاجتهاد ،فلا هو عالم أصلاً ولا مجتهد بل [يتعلم العلم كسائر الناس].

13- قال (56) : قال [من أطاعه أطاع الله ومن عصاه عصى الله] بينما المهدي عند السنة [ليس كذلك] .

أقول : إذن على هذا النحو ، فلا تجب طاعة المهدي ، بل لا ضير في محاربته لأن معصيته حينها لا تُعد معصية لله !

---

(1) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد ، ص 426 .

إن الثابت في الروايات هو أن طاعة المهدي واجبة وهي من طاعة الله ومعصيته من معصية الله ، ولكن أنا أرى أن هذا الكاتب الوهابي ما قال هذا إلا من باب مخالفة الشيعة لإظهارهم أنهم يخالفون النص الشرعي في عقائدهم ، فقد جاهد لمناقضتهم ولو على حساب دينه !

وبما أن المهدي أمير وإمام كما ثبت برواية البخاري السابقة فلا بد من طاعته فقد روى مسلم في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وآله (1) :

[مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ، وَمَنْ يَعْصِنِي فَقَدْ عَصَى اللهَ، وَمَنْ يُطِعِ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعْصِ الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي].

ويقول الإمام أبو يعلى الفراء (2) :

[وإذا قام الإمام بحقوق الأمة وجب له عليهم: الطاعة والنصرة، ما لم يوجد من جهته ما يخرج به عن الإمامة] .

14- قال (61) : [كل بيعة قبله كفر ونفاق] .

أقول : وذلك أن انتحال صفة الإمامة - وهي منصب إلهي - تعدٍ على السلطة الإلهية التي منحها الله ، وقد قال الكاتب عن مفهوم البيعة عندهم : [كل بيعة قبله صحيحة إن توفرت شروطها] ، وسيظهر من بحثنا القادم حول ثبوت وجود الإمام الحجة عجل الله فرجه أن معظم البيعات التي حصلت كلها باطلة ولا تنطبق شروطها .

---

(1) صحيح مسلم ، ج 3 ، ص 1466 ، ح رقم 1835.

(2) الأحكام السلطانية ، ص 28 .

15- قال (65) : [يكثر القتل] بينما في مفهومهم [لا يقتل إلا من يستحق القتل].

أقول : هل هذا الرجل جاهل بالقياس أم ماذا ؟! هل كثرة القتل تعني أنه يطال من لا يستحقه بينما خلاف ذلك يعني أنه لا يقتل إلا المستحق ؟!

سواء كثر القتل أم لم يكثر فهو عندنا أنه يقوم به وفق الاستحقاق لثبوت عدل الإمـام المهدي عجل الله فرجه الشريف .

المبحث الثاني عشر

(الأدلة على إمامة الإمام المهدي "ع")

وفيه خمسة مطالب :

1- تمهيد : الغيبة الكبرى مرحلة كبرى .. والمهدوية أمل البشرية .. لماذا ؟!

2- الأدلة العقلية على إمامة الإمام المهدي عليه السلام ووجوده .

أولاً : قاعدة اللطف ونقض الإشكالات .

الإشكال الأول : أن غيبة الإمام تنقض اللطف .

الإشكال الثاني : أن سيرة الأئمة عليهم السلام لا تتناسب مع اللطف .

ثانياً : برهان الفطرة والكمال.

3- القياس على النظم الكونية الطبيعية .

4- الأدلة النقلية على إمامة الإمام المهدي عليه السلام ووجوده .

5- قبل الخاتمة : وقفة مهمة مع الذهبي وابن حزم !

إن الاعتقاد بالإمام المهدي عليه السلام هو من أعمق الأبحاث العقائدية التي تستلزم من الباحث أن يتبحر في التدقيق بها ، والسعي الحثيث والجاد للحصول على أهم المطالب التي تؤدي بنا لهذه النتيجة .

ولكن في هذا البحث الذي سأختم به الكتاب سيكون الأمر مبسطاً ومفصلاً ليسهل على العامة إدراكه بعيداً عن تعقيدات أهل الاختصاص المتبحرين في المسائل العقائدية بشكل أكبر وليس هو بالبحث الجامع المانع وإنما ومضات في سبيل البحث عن الأدلة الكبرى على المهدوية العالمية ونسأل الله أن تكون وافية بالقدر المطلوب .

وقد جعلته في قسمين لنقاش جزء من الأدلة العقلية والنقلية التي نجزم بصحتها على وجوب وجود إمامٍ في هذا الزمان وهو الإمام المهدي عجل الله فرجه الشريف.

وقبل أن نشرع في بحث هذه المطالب ، نقدم بإيجاز حول فكرة المهدوية في المفهوم الديني الإسلامي بإجمال .

المطلب الأول : الغيبة الكبرى مرحلة كبرى .. والمهدوية أمل البشرية .. لماذا ؟!

إن فكرة الإيمان بالدولة المهدوية وصاحبها عليه السلام هي عامل من العوامل الكبيرة التي تؤثر في سلوك الإنسان المسلم ، فالكثير يعتقد أن الإيمان بها هو مدعاة للتثاقل والنكوص عن القيام بالتكليف الشرعي ، ولكن لو نظرنا إلى هذه الفكرة لوجدناها حافزاً وأملاً للأجيال للعمل على النهوض بالأمة كي تستقبل ذاك الخير الكثير الذي سيكون بظهور تلك الدولة .

والارتباط بالإمام الحجة عليه السلام في فترة الغيبة الكبرى ليس محلاً للتراجع النفسي ، بل هو دافع لتوطين النفس للجهاد لأجل التعجيل بالفرج وهو على ضربين ، فهناك ارتباط روحي وهو الجانب الماتع الذي أسسه أئمة أهل البيت عليهم السلام وهو جانب الدعاء وما يجلبه من اتصال روحي بالله وبالإمام الحجة عليه السلام .

وهذا الجانب قوي ومؤثر في بناء الشخصية الإسلامية المستقيمة ، فمن يرتبط بالإمام الحجة عليه السلام فأنا أجزم أنه سوف يستشعر بقوة ارتباطه الروحي بالعوالم الإلهية المثالية وبالإمام خصوصاً ، فالإمام باب الوصول إلى الله تعالى .

وأيضاً الجانب العملي الذي يوطن النفس على التهيؤ للنهوض بما يفي بالحاجة لظهور الإمام الحجة عليه السلام ، فرغم طول فترة الغيبة الكبرى لم يُرِدْ الإمام أن يجعلها باباً لدخول اليأس على شيعته فجعل منها فترة للامتحان والتمحيص والجهاد للوصول إلى تلك الحالة المثالية التي سنشهدها بظهور الإمام الحجة عليه السلام .

يقول صلوات الله عليه (1) : [ولو أن أشياعنا وفقهم الله لطاعته على اجتماع من القلوب في الوفاء بالعهد عليهم لما تأخر عنهم اليُمْنُ بلقائنا ، ولتعجلت لهم السعادة بمشاهدتنا على حق المعرفة وصدقها منهم بنا] .

وهذا باب لدفع شيعته للسعي الجاد والنشط للمجاهدة بكافة سبلها للقيام بتكليفهم الذي أشار له بقوله [في الوفاء بالعهد عليهم] فإن عليهم واجباتٍ يجب أن يقوموا بها حتى يأذن الله بتلك النعمة الكبرى .

إن الإيمان بقدوم الدولة المهدوية لم يكن ولن يكن أساساً يُبنى عليه الانهزام النفسي أو

---

(1) الاحتجاج ، ج 2 ، ص 325 .

الركون للانهزام لأن التكليف قائم في كافة أحواله ، والمطالبة بالوفاء بالعهد هي عين التحفيز والدعوة للوثب نحو العمل الدؤوب لخدمة الدين الإسلامي .

وألخص هذه الفكرة باقتباس يُجْمِلُ القولَ في هذه المسألة (1) وهو :

[إن الاعتماد على الحجة (عج) لإنقاذ البشرية أمر صحيح ولكن لا ملازمة بين هذا الاعتقاد وبين التخلي عن الوظيفة فالعمل على طبق الوظيفة تكليف عام لا يختص بزمان دون زمان.

وباختصار نحن نعتقد أن الإمام (عليه السلام) سيطهر الأرض من الظلم والبغي وسيطبق الإسلام في كل أرجائها ولكن لا يعني هذا أن نتخاذل في عصر الغيبة عن نصرة الحق وأن نتهاون في التكليف المتوجه إلينا.

قول الرسول (صلى الله عليه وآله) وأهل البيت (عليهم السلام) في المقام هو بشرى للشيعة ولمن يأمل أن يرى المدينة الفاضلة للبشرية فالإنسان المؤمن عندما يسمع ويقرأ الأحاديث المتعلقة بشأن الظهور يفرح ويستبشر بالمستقبل ويتمنى ويأمل بأن يكون من أنصار الحجة (عج) فيسعى لنيل هذا المقام بقدر الإمكان وهذا يعني الالتزام والعمل الأفضل والأكمل وعليه فليس في المسألة ما يعتبر أمراً سلبياً حتى نتوقف فيه وإن كان فهذا أمر يختص بمورده ـ فالعتب عليه ـ لا بأصل الفكرة].

أقول : برأيي أنه لعل أدق الأبحاث التي تشير لإيضاح المقصد من فكرة المهدوية ومدى تأثر الإنسان المؤمن الشيعي في فترة الغيبة الكبرى هي الأبحاث السلوكية النفسية ، وهنا نشير لها بإيجاز إذ المقام لا يتسع لهذا .

---

(1) موسوعة مركز الأبحاث العقائدية ، ج2 ، ص 325 .

فلو بحثنا هذا المنطق حسب النظرة النفسية لوجدنا أن الإيمان وفق المنظور الشيعي بهذه الفكرة هو الدافع للعمل بالتكليف ، وحوافزه الناتجة عن قيامه بالتكليف .

فالدافع (Motivation) كما يراه أهل الاختصاص النفسي هو منشط ذاتي للعمل بشكليه - الفردي والجماعي - للتطوير لأجل الحصول على الكمال والرقي ، فالإنسان ذو رغبةٍ جامحة للوصول إلى الكمالات الإنسانية ، فكلما أشبع رغبة ظهرت أخرى لشعوره بالنقص فيعمل على إشباعها لتوُلدِ الدافع لذلك وهكذا .

وأكبر دافع للوفاء بعهد الإمام الحجة عليهم السلام هو وجوب القيام بالتكليف ، ويظهر الحافز في نتيجته المترتبة عليه وهي ظهور هذه الدولة المثالية على يديه – صلوات الله عليه – وهذا من المُلِحَّات القوية التي تقوم بإنشائها تلك الحوافز.

فما المقصود بهذه النظرة وفق المفهوم النفسي ؟! وكيف نفرق بين كلا المفهومين ؟!

وكيف نطبق هذه النظرة النفسية وفق مفهومنا الشيعي ؟!!

يُعَرِّف العلماء الاختصاصيون " الدافع " بكثير من العبارات واختلفوا في صياغتها ولكن جوهرها الوحيد يكمن في تعريفه بأن " الدافع " هو الرغبة الجامحة الناتجة عن الاستثارة الداخلية والتي تكون مؤثراً فاعلاً للوصول إلى تحقيق إشباع الرغبة .

إذن هي مؤثر داخلي في ذات الإنسان ، بينما يرون أن الحافز هو مؤثر خارجي له دور الجذب الشعوري والنفسي لذات الإنسان ، وهو يمثل المكافئة والنتيجة .

فالحافز (Incentive) هو موضوع خارجي عن الذات ، فهو عبارة عن المثير الخارجي الذي يمثل القيمة النهائية للقيام بالفعل ، وكمثال بسيط نضربه على عنصر من عناصر الحاجات الفسيولوجية كشرب الماء ، فالعطش مؤثر ذاتي في جسم الإنسان وهو يمثل [الدافع] للبحث عن الماء ، وبكمِّ الدافعية يكون الطلب أكثر

فعالية والعلاقة بينهما طردية حتماً ، بينما ذهاب الظمأ يمثل حالة من التحفيز والاستثارة الفسيولوجية ولا شك في كونها مؤثراً خارجياً وهي وفق ما نعنونه تمثل [الحافز] ، وهي في عباراتنا بمفهوم عام [الأمل والحلم] .

وقياساً على الدولة المهدوية فإنها تشكل أملاً وطموحاً للمسلمين عموماً والشيعة خصوصاً ، لذا تجد أنها فكرة تشكل حافزاً نحو الوصول لما يرغب الجميع ، حيث يسعى المؤمنون لها ببذل الكثير من الجهود الإنسانية على المستوى الديني والسياسي ، ولسنا بحاجة للبرهان في هذا الزمان لا سيما أن الجميع يشهد بالنهضة الشيعية من ناحية دينية حتى أصبح مخالفوهم يستشعرون ثقلهم الديني ويتصارخون على المنابر وهذا رأيناه بأم أعيننا ، وكذلك من ناحية سياسية إذ أن ثقلهم السياسي وجهودهم المتواصلة به قد أصبحوا طرفاً في المعادلة لا يمكن أن يتم تجاهله ، بل هم محرك رئيس فيها .

وربما يقول قائل أن انتظار الدولة المهدوية لعله يكون حافزاً دون وجود صاحبها ، ولحين موعد قيامها يُولد هذا القائد .. فما فائدة وجوده خلال فترة الانتظار ؟!

أقول : إن لوجود الإمام أثر تكويني وأثر نفسي ، فأما الأثر التكويني فهو أننا لا نسلم أن الإمام المهدي عليه السلام في فترة الغيبة معزول عن واقع الحياة ، بل مراقب لما يحصل ويدير هذه الأحداث وفق الإرادة الإلهية ولا يعني ذلك أن تدخله لدفع الأمور في جهة إيجابية لازم الحدوث دوماً ، والمراد أن الإمام صلوات الله عليه لا يغفل عن هذه الوقائع ولا الحياة العامة ، أما الأثر النفسي فهو ينعكس في الاعتقاد بوجود القائد على نفسية التابع ، ولوجود الإمام المهدي عليه السلام أثر نفسي بليغ في نفوس أتباعه من شيعة محمد صلى الله عليه وآله ، وللشيخ السبحاني في هذا كلام متين من درره

النفيسة ، وقد أعجبت به أيما إعجاب ، وهو حول هذه الآثار التي تنعكس على الفرد في زمن الغيبة وهاك نصه (1) : [تثبت المحاسبات العقلية والتجارب الاجتماعية بوضوح أن الاعتقاد بوجود قائد حي له أثر عميق في حفظ النظام وبقاء الرسالة ، إن كان الوصول إلى هذا القائد سهلاً أو صعباً .

على أية حال فإن الاعتقاد بوجود القائد له فوائد . ولكن لا جدال بالنسبة لوجود القائد في داخل المجتمع ويتحمل عبء القيادة بصورة مباشرة ، والمهم أن يكون القائد لأسباب بعيداً عن هذا المجتمع ، ولكن هذا المجتمع يعتقد ويؤمن بحياة القائد وعودته مرة أخرى ، في هذه الحالة فإن الاعتقاد بوجود مثل هذا القائد له أثر عظيم نشير إليه فيما يلي :

في التاريخ شعوب وأمم كانت لها انتفاضات وثورات ، وهناك أمثلة كثيرة تدل على أن القائد عندما يكون على قيد الحياة ، حتى وإن لم يتسلم القيادة ، ولكن تشكيلات وتنظيمات تبقى ظاهرة ، ولكن ما أن يودِّع الحياة حتى تتفرق التنظيمات وتتشتت وتصيبها الفوضى . وأفضل مثال على أن وجود القائد هو حافظ للرسالة وسبب لتنظيم الأتباع قصة معركة أحد حيث ارتفع أثناء المعركة نداء إما عن خطأ أو لغرض (ألا قد قُتل محمد) ، ارتفع هذا النداء في وقتٍ كان المسلمون مشغولين بمواجهة عدوان المهاجمين ، وعندما انتشر النبأ بين المسلمين ، بأن القائد قد مات حتى تشتت النظام لدرجة أن نرى كل واحد إلى جهة ، تاركين المعركة ، حتى أن البعض فكر في الالتحاق بالأعداء .

---

(1) عقائدنا الفلسفية والقرآنية ، ص 186 .

وعندما كُذِّب نبأ مقتل النبي صلى الله عليه وآله وأيقن المسلمون بسلامة قائدهم ورأى بعضهم النبي بنفسه ، اجتمع أفراد الجيش المشتت مرة أخرى ، خارجين من نقاط مختلفة من جبل أحد والتفوا حول الرسول وبدأوا بالقتال والدفاع] .

ثم يقول الشيخ : [وكذلك أن وجود قائد الجيش في مقر القيادة ، حتى ولو كان ساكناً ساكتاً ، فإنه يجعل الدم يجري في عروق الجنود ويدفعهم لبذل جهود أكبر بأن (قائدنا حي ورايتنا خفاقة) ، ولكن عندما ينتشر نبأ مقتل القائد بين أفراد الجيش فإن هذا الجيش وإن كان عظيماً فإنه يتلاشى مرة واحدة ، وكأن ماءً بارداً قد صُبَّ على رؤوس الجنود ، أو كأن الروح فارقت أجسادهم .

إن رئيس جمعية أو بلد ، ما دام على قيد الحياة ، إن كان في سفرٍ أو طريح الفراش ، فإنه سبب للحياة والحركة والنظام والهدوء . ولكن سماع نبأ وفاته يبعث على اليأس والقنوط بالنسبة للجميع .

والشيعة طبقاً لعقيدتهم بوجود الإمام (عج) حياً ، رغم أنهم لا يرونه بينهم ، لا يرون أنفسهم وحيدين (تأملوا ذلك جيِّداً) . إنهم دائماً ينتظرون عودة هذا العزيز المسافر الذي ترف له القلوب ، إن انتظاره المؤثر والمفيد يعطي كل يوم أملاً بظهوره .

إن الأثر النفسي لمثل فكرة إحياء الأمل في القلوب ودفع الناس لإعداد أنفسهم لتلك الثورة الكبرى ، مفهوم ويمكن إدراكه .

ولكن إذا لم يكن لهذا القائد وجود مطلقاً ، وكان محبو رسالته ينتظرون ولادته في المستقبل ، فإن الوضع يفرق كثيراً .

وإذا أضفنا إلى الموضوع شيئاً آخر ، فإن الجواب يتخذ له شكلاً جدياً آخر وهو : إنه طبقاً لعقيدة عموم الشيعة الواردة في الكثير من الروايات في المصادر الدينية أن الإمام

بشكل دائم وأثناء مرحلة الغيبة يراقب أوضاع أتباعه ، وأنه وفق إلهام إلهي يطلع على أوضاعهم جميعاً أو بتعبير الروايات إنه يطلع أسبوعياً على جدول أعمالهم وتصرفاتهم وأحاديثهم (1) .

إن هذه الفكرة تؤدي إلى أن يكون جميع أتباعها على استعداد تام ودائم ، ويتوجهون في أعمالهم إلى أن هناك مشرفاً عالياً . إن الأثر التربوي لمثل هذا النوع من التفكير لا يمكن إنكاره .

والآن لنأخذ هذا المبدأ بالنسبة إلى صاحب الزمان (عج) : أليس مؤثراً الاعتقاد بوجود إمام حي ، حاضر ، ناظر ، مستعد ، ومهيأ للثورة في سبيل حفظ وحدة المجتمع والتنظيمات ، وخاصة إعداد الأشخاص للثورة ضد الظلم والجور والاستبداد والغرور ؟!

حقاً لن ييأس أبناء شعب يعتقدون أن قائدهم على قيد الحياة ، وهو يترقب دائماً الأمر الإلهي لكي يصدره من وراء الحجاب ، كما أنهم لن يفقدوا وحدة كلمتهم ويسعون لحفظ الرسالة ويهيئون العدة والعدد والمقدمات في سبيل الهدف .

ولكن إذا قيل لهؤلاء : " إنكم الآن بلا قائد ، وإن قائدكم سيأتي في المستقبل ، وهو غير معلوم إذا كان سيولد أحد ، ليس فقط أنه لم يولد بل إن أجداده أيضاً لم يولدوا بعد " فهل سيكون لهؤلاء روح الانتظار البنَّاء والقوة اللازمة ؟! وهل بمثل هذه العقيدة تنشط أنظمتهم المادية والمعنوية ؟ أم أن ذلك سيؤدي إلى التشتت بين الأفراد والدمار للرسالة .

---

(1) السبحاني : كما في تفسير البرهان في ذيل الآية (105) من سورة التوبة : (فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون).

لتوضيحٍ أكثر ، إننا نقول حول دور الإمام الغائب في المجتمع والأفكار العقائدية :

إن الإيمان بالانتصار النهائي وانتظار مصلح عالمي ، لو وصل مرحلة المعرفة والإطلاع ، فإن سيكون مصدراً للتحرك والنهضة .

إن قائد حركة تطالب بالعدالة ولو لم يكن بين أتباعه ، فإنه يستطيع أن يكون سبباً للوحدة ورص الصفوف بين الأفراد الذين يعتقدون بثورته .

إننا نرى في نهضة استقلال الهند ، أنه بالرغم من أن الدولة الاستعمارية تقبض على (غاندي) وتسجنه ، إلا أن مبدأ (عدم التعاون مع الدولة الاستعمارية) يستمر بشدة فالشعب الهندي رغم أنه لا يجد غاندي بين صفوفه فإنه يستمر في نهضته ، لأن (غاندي) كان ما يزال حياً ، وقدرته المعنوية توحد أبناء الشعب الهندي .

في الحرب الأهلية في أسبانيا ، قبل الحرب الثانية ، كانت الحرب مستمرة على كافة الجبهات في الوقت الذي كان فيه قادة الجمهوريين في سجون فرانكو ، وعندما أعدم عدد منهم هُزم جيش الجمهوريين (1) .

وفي الحرب الثانية ، أثناء حصار مدينة لينينغراد من قبل الجيش النازي كان البرد والقحط يحصدان يومياً الآلاف ، كما كان الجوع يفتك بالناس ، ولكن سكان لينينغراد كانوا يستمرون بالمقاومة ، وقد استمر الحصار أربع سنوات ، وخلال هذه المدة كانت إذاعة لينينغراد تذيع بيانات لجنة المقاومة ، وتدعو الناس إلى الثبات .

وفي الأيام الأخيرة للحصار كان أكثر من ثلثي اللجنة قد ماتوا جوعاً ، ولكن الإذاعة ودون أن تعلن عن موتهم كانت تستمر على ذكر أسمائهم على البيانات .

---

(1) أقول : لاحظ ذلك مع أن القادة مُغيبين لا أثر لهم في واقع الحياة الخارجية وليس لهم أثرٌ فاعل حقيقي في المعركة وإنما أثرهم الوحيد هو الانطباع النفسي على الجيش الجمهوري .

الطريف أنه بسبب انقطاع التيار الكهربائي انقطعت الإذاعة عن البث ، فاجتمع الناس حول مبنى الإذاعة وهم يهتفون : (لا نريد المؤن ، وإنما أعيدوا الإذاعة إلى العمل لكي نستمع إلى بيانات لجنة المقاومة)] .

جانب أخير وهو مهم جداً في الإشارة للدولة المهدوية وحقيقتها ووظيفتها ، وهو يبحث ضرورة إقامة هذه الدولة ووجودها في منظومة الحياة البشرية ، فإن القانون الكوني الطبيعي هو قانون متزن متعادل نسقه الله بما يتسق مع مصلحة البشرية ومنافعها .

ولكمال هذا الاتزان في معادلة الحياة الكونية فإن العقل يفرض وجوب إقامة العدل مهما طال زمان الظالمين ، فقيام القصاص وعقاب الظالمين والإحسانُ إلى من ظُلم وأخذ الحق له ، من الأمور التي تتعلق بالحسن والقبح العقلي فالمسألة عقلية صِرفة ! فلا أحد من العقلاء في الكون يقطع بنفي وجوب إقامة العدل ، فموت المظلوم وذهاب حقه ، وموت الظالم وفراره من القصاص مما لا تستسيغه الفطرة البشرية .

وهذا أقوى مؤيدٍ لفكرة المهدوية من ناحية عقلية مضافاً إلى الجوانب النفسية المشار إليها آنفاً .وهذا المنطق العقلائي نطق به القرآن الكريم فقال تعالى (1) : [هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ]. وقال أيضاً في كتابه العزيز (2) :

[أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ].فهذا مجمل عام وكلمة مختصرة حول الدولة المهدوية من منظورنا البشري التي ستكون نهاية للشر والطواغيت ونصراً مؤزراً للخير والمؤمنين بإذن الله تعالى .

---

(1) سورة الرحمن ، 60 .

(2) سورة ص ، 28 .

المطلب الثاني : الأدلة العقلية على إمامة الإمام المهدي عليه السلام ووجوده .

إن الأدلة العقلية على وجود الإمام المهدي وقيام أدلة إمامته هي أدلة قاطعة ومباشرة وصحيحة ، ولا يعكر عليها المعترض إلا بإعلاله أن الغيبة تناقض الحاجة له وأدلة أخرى ستأتي ، لذلك إن كانت الأدلة التي تشير لوجوده وإمامته هي أدلة على إمامته كإمام حاضر فلا تنقضها ظروف الغيبة الكبرى وعدم ظهوره عياناً ، لأننا قلنا أن عدم المعاينة لا تضر بعد القيام على دليل وجود الشيء ، لذلك اعتمد علماء الطائفة أولاً وقبل كل شيء على الأدلة العقلية وبراهينها التي سنذكرها .

يقول الشيخ المفيد رضوان الله عليه (1) :

[فإن قال قائل من أهل الخلاف : إن النصوص التي يروونها الإمامية موضوعة والأخبار بها آحاد ، وإلا فليذكروا طرقها أو يدلوا على صحتها بما يزيل الشك فيها والارتياب .

قيل له : ليس يضر الإمامية في مذهبها الذي وصفناه عدم التواتر في أخبار النصوص على أئمتهم عليهم السلام ، ولا يمنع من الحجة لهم بها كونها أخبار آحاد لما اقترن إليها من الدلائل العقلية فيما سميناه وشرحناه من وجوب الإمامة وصفات الأئمة عليهم السلام بدلالة أنها لو كانت باطلة على ما تتوهم الخصوم لبطل بذلك دلائل العقول الموجبة لورود النصوص على الأئمة بما بيناه ، وعدم ذلك في سوى من ذكرناه من أئمتنا عليهم السلام بالاتفاق والظاهر الذي لا يوجد اختلاف وهذا بين - بحمد

---

(1) المسائل الجارودية ، ص 46-47 .

الله ومنه - لمن كان له عقل يدرك به الأشياء].

إذن الدليل العقلي ركن هام في الاستدلال على إمامة أئمة أهل البيت عليهم الـسلام ، وذلك أن سيرة العقلاء وأعرافهم لا تقبل إلا بما تجري به فطرة البشر الطبيعية .

لقد تمعنتُ الأدلةَ العقلية على الإمامة فكانت قوية وثابتة ، والتفكر بها يؤدي بالإنسان لأن يدرك حقيقة النظام الكوني الذي خلقه الله تعـالى ، وفي عقولنـا البـشرية بـراهين كثيرة يمكن أن نشير لها كأدلةٍ وبراهين صحيحة عـلى ذلـك وأذكـر منهـا عـلى وجـه الاختصار :

1- قاعدة اللطف .

2 - برهان الفطرة والكمال .

وهي كثيرة لو تباحثناها بتعمق ، والمقام لا يتسع لذلك إلا أن تُفرد في كتاب وحدها .

أولاً : قاعدة اللطف .

لقد بين علماء الإمامية ملامح هذه القاعدة ، وشرحوها في كتبهم ، وهي من أهم القواعد العقلية ، يقول الشيخ جعفر السبحاني (1) :

[هي من فروع قاعدة الحسن والقبح العقليين ، كما أنها هي الأساس والمنطلق للكثير من قضايا العقيدة ومسائلها] .

وفي بيان هذه العقيدة قال الشيخ محمد رضا المظفر (2) : [أن قاعدة اللطف ... توجب أن يبعث الخالق اللطيف بعباده رسله لهداية البشر وأداء الرسالة الإصلاحية وليكونوا سفراء الله وخلفاءه . كما نعتقد أنه تعالى لم يجعل للناس حق تعيين النبي أو ترشيحه أو انتخابه وليس لهم الخيرة في ذلك ، بل أمر كل ذلك بيده تعالى لأنه (أعلم حيث يجعل رسالته) . وليس لهم أن يتحكموا فيمن يرسله هاديا ومبشرا ونذيرا ولا أن يتحكموا فيما جاء به من أحكام وسنن وشريعة] .

ولكن ما الهدف من هذه القاعدة وما المغزى من الاعتقاد بوجوب بعث الأنبياء والنص على إمامة الأئمة ؟! يقول السيد علي الميلاني (3) عن أثرها أن هذه القاعدة هي : [ما يقرب العبد إلى الطاعة ويبعده عن المعصية ، ولا حظ له في التمكين ، ولا يبلغ الإلجاء ، لتوقف غرض اللطف عليه ، فإن المريد لفعل من غيره إذا علم أنه لا يفعله إلا بفعل يفعله المريد من غير مشقة لو لم يفعله لكان ناقضاً لغرضه ، وهو قبيح عقلاً] .

---

(1) العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة أهل البيت عليهم السلام ، ص 100 .

(2) عقائد الإمامية ، ص 48 .

(3) الإمامة في أهم الكتب الكلامية ، ص 46 .

إذن من لطف الله أن ينصب لهم حجة من عنده نبياً كان أو رسولاً لكي يتم هذا المقصد المذكور وهو تلبية العباد نداء الرب بالعبادة والخضوع ، فلا بد من نصب إمامٍ في كل زمان يكون حجة لله ، وبهذا يثبت أنه في زماننا حجة لله على خلقه وهو صاحب الزمان عليه السلام .

أما النقض بكون الغيبة تنافي ذلك فقد مر بيانه وسيأتي المزيد في مناقشة ما عرض للمخالفين من شبهات .

فإنه من لطف الله أن ييسر لعباده سبل الخير والعبادة والتقوى وإبعادهم عن ما يقربهم للشر والهلاك والوقوع في مصائد الشيطان وذلك بإرسال القيِّم عليهم .

وهذا يمكن استقراءه كمثال من حياة الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله ، فما من شيء يقربنا إلى الجنة إلا وقد ذكره للأمة وحثّها عليه ، وما من شيء يودي بها إلى الهلاك إلا وحذرها منه ، فجزاه الله عنا خير الجزاء ، وبما أن المصالح تتغير وتتجدد فلا بد من نصب من يقوم مقام النبي صلى الله عليه وآله وذلك أن الإمامة سياسة للدين والدنيا.

وإنه من القبيح أن يأمر الله عباده بطاعته ومن ثم لا يفوض فيهم معصوماً يوجههم سبل الرشاد ويهديهم الصراط المستقيم .

وإن قاعدة اللطف هي ما توجب تقرير بعث الأنبياء إلى الناس ، فالحاجة للنبوة قطعية واللطف حاصل بالنبوات لأن النبوة مقام هداية وإرشاد من الله لعباده فهو كلفهم بعبادتهم وأعانهم على معرفته بإرسال من يعرفهم به ويوضح معالم دينه لهم وينشر أصول الحق بين الناس ، وثبوت الإمامة فرع ثابت لأصل مُقرر ، فلا شك عندنا أن الإمامة هي امتداد للنبوة وقيام بوظائفها وإتمام لأهدافها المنصوبة .

يقول المولى المازندراني (1) : [واعتقادنا في الإمامة أنها رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا نيابة عن النبي (صلى الله عليه وآله) وأنها لطف إذ يقرب العباد إلى الطاعة ويبعدهم من المعصية].

فما نستدل به على وجوب بعث الأنبياء هو دليل على الإمامة لأنها استمرارية لها ، والقول ببطلان الدليل على الإمامة هو نفيٌ للحاجة إلى النبوة وأهل السنة لهم أدلتهم لإثبات النبوة وهي في كثير منها عين أدلة الإمامة .

يقول الإمام السرخسي (2) :

[وهذا لأن في القضاء بالحق إظهار العدل وبالعدل قامت السموات والأرض ورفع الظلم وهو ما يدعو إليه عقل كل عاقل، وإنصاف المظلوم من الظالم واتصال الحق إلى المستحق وأمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر ولأجله بعث الأنبياء والرسل].

ويقول المفسر النسفي (3) :

[قال يوسف {اجعلني على خزائن الأرض} ولي على خزائن أرضك يعني مصر {إني حَفِيظٌ} أمين أحفظ ما تستحفظنيه {عَلِيمٌ} عالم بوجوه التصرف وصف نفسه بالأمانة والكفاية وهما طلبة الملوك ممن يولونه وإنما قال ذلك ليتوصل إلى إمضاء أحكام الله وإقامة الحق وبسط العدل والتمكن مما لأجله بعث الأنبياء إلى العباد ولعلمه أن أحداً غيره لا يقوم مقامه في ذلك].

---

(1) شرح أصول الكافي ، ج1 ، ص 14 .

(2) المبسوط ، ج 16 ، ص 60 .

(3) تفسير النسفي ، ج 2 ، ص 119 .

يقول ابن تيمية (1) :

[فإن الله سبحانه جعل الرسل وسائط بينه وبين عباده في تعريفهم ما ينفعهم وما يضرهم وتكميل ما يصلحهم في معاشهم ومعادهم وبعثوا جميعا بالدعوة إلى الله وتعريف الطريق الموصل إليه وبيان حالهم بعد الوصول إليه].

وقريب منه كلام جيد أطلقه المحقق عبد العزيز الطويان في مقدمة تحقيق كتاب النبوات لابن تيمية ، فيذكر قائلاً (2) :

[فالرسل بُعثوا يُهذّبون العباد، ويُخرجونهم من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ويُحرّرونهم من رقّ عبودية المخلوق، إلى حرية عبادة رب الأرباب الذي أوجدهم من العدم، وسيفنيهم بعد الوجود، ويبعثهم بعد الفناء، ليكونوا إما أشقياء، وإما سعداء. فلو تُرك الناس هملاً دون إنذار وتخويف، لعاشوا عيشة ضنكاً، في جاهلية جهلاء، وضلالة عمياء، وعادات منحرفة، وأخلاق فاسدة، مجتمعُ غاب القويّ فيهم يأكل الضعيف، والشريف فيهم يذلّ الوضيع، وهكذا.. فاقتضت حكمته جلّ وعلا أن لا يخلق عباده سُدى، ولا يتركهم هملاً،قال تعالى: {أَيَحْسَبُ الإنسان أَنْ يُتْرَكَ سُدىً} ومن رحمته - جلّ وعلا - بهم أن منّ عليهم إذ بعث فيهم رسلاً مبشرين ومنذرين يتلون عليهم آيات ربهم، ويُعلّمونهم ما يصلحهم، ويُرشدونهم إلى مصدر سعادتهم في الدنيا والآخرة، وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين].

---

(1) مجموع الفتاوى ، ج 19 ، ص 95 .

(2) النبوات ، ص 23 .

بل بعبارات أوضح يذكر العلامة التفتازاني ممن خاض وغمر نفسه في علم الكلام بشكل أوسع ، يقول (1) :

[البعثة لطف من الله تعالى ورحمة للعالمين لما فيها من حكم ومصالح لا تحصى منها معاضة العقل فيما يستقل بمعرفته مثل وجود الباري وعلمه وقدرته لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ومنها استفادة الحكم من النبي فيما لا يستقل به العقل مثل الكلام والرؤية والمعاد الجسماني ومنها إزالة الخوف الحاصل عند الإتيان بالحسنات لكونه تصرفا في ملك الله بغير إذنه وعند تركها لكونه ترك طاعة ومنها بيان حال الأفعال التي تحسن تارة وتقبح أخرى من غير اهتداء العقل إلى مواقعها ومنها بيان منافع الأغذية والأدوية ومضارها التي لا تفي بها التجربة إلا بعد أدوار وأطوار مع ما فيها من الأخطار ومنها تكميل النفوس البشرية بحسب استعداداتهم المختلفة في العلميات والعمليات ومنها تعليم الصنايع الخفية من الحاجيات والضروريات ومنها تعليمهم الأخلاق الفاضلة الراجعة إلى الأشخاص والسياسات الكاملة العائدة إلى الجماعات من المنازل والمدن ومنها الإخبار بتفاصيل ثواب المطيع وعقاب العاصي ترغيبا في الحسنات وتحذيرا عن السيئات إلى غير ذلك من الفوائد].

هذه الأدلة التي يستدل بها علماء أهل السنة وغيرهم هي دالة على لطف الله بعباده وتسخيره هذه النبوات لتوجيه العباد نحو فعل الطاعات والإصلاح في هذا الكون والامتناع عن فعل الشرور والمعاصي وهذا أشار له كلام ابن تيمية والتفتازاني وغيرهما في أنهم هداة مصلحون وقادة وساسة لأمر الدين والدنيا ولهذا الحد نتفق .

---

(1) شرح المقاصد ، ج5 ، ص 6 .

تبقى مسألة مهمة لنحرر موطن النِزاع ، وهي هل حاجة البشر لمثل ما ذكروه أمرٌ زمني أم منقطع ؟! إن الفطرة البشرية تحتاج إلى الهداة والقادة المعصومين باستمرار ، وذلك أن مهمتهم في الإصلاح الروحي والمادي أمر مُلِّحٌ ومتجدد النقص بغياب القائم بتلك المهمة ، فالحاجة المعنوية والمتعلقة بالأمور الروحية والعقلية تتشابه مع الجانب المادي في تجدد النقص .

فالجسم ملزم بإشباع حاجاته المادية في الجانب الفسيولوجي دوماً ، وكذلك أمور الهداية والقيادة والإرشاد بحاجة لتجدد ولا تنتهي حاجة البشر لها بموت الأنبياء صلوات الله عليهم ، فلا بد من وجود القائم على التوجيه الديني والسياسي للبشر ، والإرشاد الروحي والنفسي والكثير مما تقوم بها مهام القائد المختص بكافة أمور الحياة حتى الصحابة كانوا يشعرون بهذا وبالثقل الديني والروحي والسياسي في شخصية النبي صلى الله عليه وآله ، فيروي مسلم في صحيحه عن حنظلة بن حذيم (1) :

[... قلت – أي حنظلة - : نافق حنظلة يا رسول الله ! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " وما ذاك ؟ " قلت : يا رسول الله ! نكون عندك ، تذكرنا بالنار والجنة حتى كأنا رأي عين ، فإذا خرجنا من عندك ، عافسنا الأزواج والأولاد والضيعات نسينا كثيرا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " والذي نفسي بيده ! إن لو تدومون على ما تكونون عندي ، وفي الذكر ، لصافحتكم الملائكة على فرشكم وفي طرقكم . ولكن ، يا حنظلة ! ساعة وساعة " ثلاث مرات].

والحاجة لصرف العباد نحو هذا الجانب لا تقتصر على فترة وجود الرسول الأعظم

---

(1) صحيح مسلم ، ج 4 ، ص 2106 ، ح رقم 2750 .

والخلاصة أنه بمقايستنا للإمامة بالنبوة نعلم علم اليقين أننا أصبنا الصواب وذلك أن العلة في الحاجة إلى كليهما متجددة ومتشابهة ، مُضافاً إلى جانب التشريع ، فانظر كيف أن الشيعة لما اتخذوا خط الإمامة وانتهجوه ما احتاجوا إلى القول في دينهم بالرأي والقياس، بخلاف غيرهم ممن عمل بالقياس لافتقادهم الكثير من النصوص الشرعية التي نتجت من إمامة من ليس هو أهلاً للإمامة .

ولازم القول من هذه الاستدلالات وجوب نصب خليفة يقوم مقام النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم ، ويتبعه وجوب الاستخلاف بعده حتى يصبح في كل زمان إمام.

وقد حاول البعض نقض استدلالات الإمامية – أنار الله برهانهم – على الإمامة بقاعدة اللطف ، وقد كانت في مجملها منصبة على أفكار عديدة والإشكالات هي :

الإشكال الأول : أن غيبة الإمام تنقض اللطف .

وهذا الرأي ذهب له الآمدي في [أبكار الأفكار] ، فقال (1) : [المسلم كونه أقرب إلى فعل الطاعات، إنما هو نصب إمام ظاهر، قاهر يرجى ثوابه، ويخشى عقابه، على ما هو المعروف من العادة. وأمّا إمام خفي لا يعرف فلا نسلم أنّ نصبه يكون لطفا. وعلى هذا فما فيه اللّطف فالخصوم لا يوجبونه، والّذي يوجبونه، لا لطف فيه فيمتنع إيجابه]. وقريب منه قول لابن تيمية (2) .

وقد بينا فيما سبق من كلام الشيخ المفيد رحمه الله أن الغيبة لا تنافي اللطف مطلقاً ، وذلك أن المتسبب بها الناس لا أنها مما أقره الله على العباد بلا سبب ، ولنقرب المثال

---

(1) أبكار الأفكار ، ج5 ، ص 131 .

(2) منهاج السنة ، ج 1 ، ص 100 .

نذكر أمثلة من حصول ذلك مع الأنبياء عليهم السلام ، فمـن الثابـت أن رسـول الله صلى الله عليه وآله قد حـوصر في شِـعب عمـه أبي طالـب عليـه الـسلام مـدة ثـلاث سنوات ، فهل لعاقل أن يقول أن غيبة النبي صلى الله عليه وآلـه ناقـضة للـدليل عـلى بعثه ، فينفي بذلك نبوته ؟! لقد غاب النبي صلى الله عليـه وآلـه عـن العـالمين الـذين أرسل إليهم مدة ثلاث سنوات ولم يقـم فيهـا بتكليفـه تجـاه النـاس ولا أدى وظيفتـه بشكلها ، حيث منعه المشركون من ذلك فكان ممنوعاً مـن التبليـغ والـدعوة والقيـام بنشر دعوة الحق .

في بيان هذه الأحوال ، يقول القاضي ابن جماعة (1) : [وحصروا بني هَاشم فِي شِعْب أبي طَالب لَيْلَة هِلَال المحرَّم سنة سبعٍ من النبوّة، وانحاز بَنو الْمطلب بن عبد مَناف إِلَى أبي طَالب فِي شِعْبه مَعَ بني هَاشم، وَخرج أَبـو لَهَـبٍ إِلَى قُـرَيْش يُظـاهرهم عـلى بنـي هَاشم، وَبني المطّلب، وَقَطعُوا عَنْهُم المِيَرة والمادّةَ .... فأقاموا فِي الشِّعْب ثَلَاث سِنِين، ثمَّ أَطلَع اللهُ رسولَه على أمرِ صحيفتهم، وأنّ الأَرَضَة أَكلت مَـا كَـانَ فِيهَـا مـن ظُلْـمٍ وجَوْر].

ونقل الحافظ ابن كثير (2) : [فلبث بنو هاشم في شعبهم ثلاث سنين ، واشتد عليهم البلاء والجهد وقطعوا عنهم الأسواق] وكذلك الإمام الذهبي (3) .

أيضاً غيبة سيدنا يونس عليه السلام في فـترة خروجـه مـن قريـة قومـه ، وركوبـه في السفينة ، ومن ثم غرقه في البحر ومكثه في بطن الحوت بعد عدم انصياع قومه له.

---

(1) المختصر الكبير في سيرة الرسول ، ص 38 .

(2) السيرة النبوية ، ج2 ، ص 44 .

(3) تاريخ الإسلام ، ج1 ، ص 221 .

فكان الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله ونبي الله يونس صلوات الله عليه ممتنعان عن أداء المهام الإلهية بإرادة إلهية مقابلةً لظلم أقوامهم وغيهم وعدوانهم ، فكان ذلك نوعاً من العقاب عليهم ، وكذلك سيدنا عيسى عليه السلام وهو الأكثر شبهاً بغيابه مع حال الإمام الحجة عليه السلام ، فإنه لما حاول قومه الفتك به وقتله غيّبه الله عنهم ورفعه إليه ، وكذلك الإمام الحجة عليه السلام فإنه لما طغى الطواغيت ضده وضد أجداده كان لله أن يُغيبه ، وبذلك غيبة سيدنا عيسى عليه السلام لا تنافي دليل اللطف الذي هو سبب بعثته ونبوته ، وكذلك الإمام عليه السلام لا تنافي غيبته اللطفَ الذي هو علة إمامته ، مع أن العقل جازم بوجوب بعثهما ولكن الموارد الاستثنائية تتطلب أحكاماً استثنائية ، فإن من يحتج بتناقض اللطف مع غيبة الإمام فقد حكم بتنافيه مع بعث عيسى - عليه السلام - نبياً وهذا محال ، فإن الدليل على وجوب البعث الإلهي قائم والغيبة لا تنقضه سواء غيبة سيدنا عيسى عليه السلام أو الإمام الحجة عليه السلام ، بل القرآن ناطق بهذا .. فإن النبوة والإمامة مجزوم بكونهما لطفاً ونعمة من الله والكفران بالنعمة موجب لسلبها والإيمان بها والشكر عليها موجب للزيادة وهذا هو صريح قول الله تعالى ، وهذه هي الفلسفة الإلهية في سياسة البشر .

1- (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) (1) .

2- (وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُمْ مَاءً غَدَقًا) (2) .

---

(1) الأعراف ، 96 .

(2) الجن ، 16 .

3- (وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ) (1) .

إذن الله يكافئ المؤمنين الشاكرين بمزيد من الخير والعطاء واللطف ، ويقابل الجاحدين بسلب اللطف الإلهي كما فعل مع قوم سيدنا عيسى عليه السلام وغيرهم ممن اضطهدوا أولياء الله تعالى ، ومن هذا نخرج بنتائج ، وهي :

1- أن غيبة المبعوث الإلهي في غالبها لا تكون مُسببَة بالذات وأنها بإرادته وإنما نتيجة لغي البشر وطغيانهم ، فيعمهم الفساد والهلاك بما قدموا .

قال تعالى (2) : [ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ].

2- أن غيبة الحُجَّة إماماً كان أو رسولاً لا تنقض الدليل على بعثته وذلك أن الدليل على الحجية لا يقوم بالظهور دائماً ، فلو كان ظاهراً لاحتجنا للدليل على حجيته وكونه حُجَّة إلهية ، وحين ثبوت الدليل على لزوم بعثه فلا تأثير للظهور والغيبة في إثباته ، ولنوضح المقال نضرب مثالاً ما.

لو قلنا كان هناك جمع من رجالٍ وبينهم "رجل طبيب" ، فلا نقدر على التصديق بوصفه حتى الإتيان بالدليل – أيا كان سواء شهادة الخُبراء أم الشهادة العلمية أو غيرها - ، ففي حضوره في ذلك المجلس لو برهنا على أنه طبيب فسيصح ذلك ، ولو برهنا على أنه طبيب في ظل غيابه لما انتفى ذلك الوصف عنه ، وذلك أن علة الإطلاق والمنع مقيدة بالدليل ومتعلقة به .

---

(1) المائدة ، 66 .

(2) الروم ، 41 .

على أننا لا نسلم أصلاً بفقدان حجية المبعوث الإلهي – رسول أو إمام – في حال غيبته لما سبق ، ولما يقرره العلماء ، فإن كان اعتبار قيام اللطف وثبوت الحجية كامن في الظهور فقط فأي معنى لغيبة سيدنا عيسى عليه السلام ورفعه للسماء إلى ذلك اليوم الموعود الذي تنتظره الأرض ؟! ولماذا لم يبق ينذر قومه ويعلمهم الدين ؟!

إن الحجج الإلهية لا تفقد حجيتها ومقاماتها ولا يُنكر حصول اللطف بها في حال الغيبة ، يقول الإمام التفتازاني (1) : [على ما ذهب إليه العظماء من العلماء من أن أربعة من الأنبياء في زمرة الأحياء ، الخضر وإلياس في الأرض ، وعيسى وإدريس في السماء]. فهل لمتكلمٍ أن ينفي حصول اللطف بالغائب رغم غيابه ؟! أو أن ينفي الحكمة من وجوده وهو غائب ؟!

ومن ثم ؛ فإن الكرم الإلهي يقضي بأن اللطف لم ينعدم إطلاقاً بل هو حاصل ولكن اختلفت مستوياته ومراتبه ، فولاية الفقهاء على الأمة لا تجوز ولا تكون إلا بنصٍ من حجة الله القائم بأمره وهذا ثابت في حقهم ، وبهذا يتحقق اللطف أيضاً إلا أنه ليس في مستوى كما يحصل مع المعصومين عليهم السلام ، فلا شك أن في اللطف مراتب ، فانظر لحكمة الخالق إذ مع جهل الأمم وظلمها لم يمنع عنها ما يلطف بها ولو بالحد الأدنى.

---

(1) شرح المقاصد ، ج5 ، ص 320 .

الإشكال الثاني : أن سيرة الأئمة عليهم السلام لا تتناسب مع اللطف .

وهذا ذهب له ابن تيمية ، فقال (1):

[إن أراد بقوله: إنه نصب أولياء أنه مكنهم، وأعطاهم القدرة على سياسة الناس حتى ينتفع الناس بسياستهم ، فهذا كذب واضح، وهم لا يقولون. ذلك، بل يقولون: إن الأئمة مقهورون مظلومون عاجزون ليس لهم سلطان، ولا قدرة، ولا مكنة، ويعلمون أن الله لم يمكنهم، ولم يملكهم، فلم يؤتهم ولاية، ولا ملكا كما آتى المؤمنين والصالحين ، ولا كما آتى الكفار والفجار.

فإنه سبحانه قد آتى الملك لمن آتاه من الأنبياء، كما قال في داود: {وقتل داود جالوت وآتاه الله الملك والحكمة وعلمه مما يشاء} [سورة البقرة: 251] ، وقال تعالى: {أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله فقد آتينا آل إبراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكا عظيما} [سورة النساء: 54] ، وقال تعالى: {وقال الملك ائتوني به} [سورة يوسف 54] .

وقال: {وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا} [سورة الكهف: 79] ،

وقال [تعالى]: {ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه أن آتاه الله الملك} [سورة البقرة: 258] . فقد آتى الملك لبعض الكفار، كما آتاه لبعض الأنبياء، ومن بعد علي - رضي الله عنه -، والحسن لم يؤت الملك لأحد من هؤلاء، كما أوتيه الأنبياء، والصالحون، ولا كما أوتيه غيرهم من الملوك، فبطل أن يكون الله نصب هؤلاء المعصومين على هذا الوجه.

---

(1) منهاج السنة ، ج1 ، ص 131 - 132 .

فإن قيل: المراد بنصبهم أنه أوجب على الخلق طاعتهم، فإذا أطاعوهم هـدوهم لكـن الخلق عصوهم.

فيقال: فلم يحصل بمجرد ذلك في العالم لا لطف، ولا رحمة، بل إنما حـصل تكـذيب الناس لهم، ومعصيتهم إياهم، وأيضا، فالمؤمنون بـالمنتظر لم ينتفعـوا بـه، ولا حـصل [لهم] به لطف، ولا مصلحة مع كونهم يحبونه، ويوالونه فعلم أنه لم يحصل به لطف ، ولا مصلحة لا لمن أقر بإمامته، ولا لمن جحدها.

فبطل ما يذكرون أن العالم حصل فيه اللطف، والرحمة بهذا المعصوم، وعلم بالضرورة أن هذا العالم لم يحصل فيه بهذا المنتظر شيء من ذلك لا لمن آمن بـه، ولا لـمـن كفـر بـه بخلاف الرسول ، والنبي الذي بعثه الله، وكذبـه قـوم، فإنـه انتفـع بـه مـن آمـن بـه، وأطاعه، فكان رحمة في حق المؤمن به المطيع له ، وأما العاصي فهو المفرط.

وهذا المنتظر لم ينتفع به لا مؤمن به ، ولا كافر به ، وأما سائر الاثني عشر سوى عـلي ، فكانت المنفعة بأحدهم كالمنفعة بأمثاله من أهل العلـم والـدين مـن جنس تعليـم العلم، والتحديث، والإفتاء ، ونحو ذلـك، وأمـا المنفعـة المطلوبـة مـن الأئمـة ذوي السلطان والسيف، فلم تحصل لواحد منهم، فتبين أن ما ذكره من اللطف، والمصلحة بالأئمة تلبيس محض، وكذب] .

والجواب على ما حاول ابن تيمية أن يبرهن به على نقض قاعدة اللطف يكون كالآتي :

1- احتجاجه بالتمكين الإلهي من قبل الله لبعض الأنبياء بإتيان الملك والمنعة والقـوة في مقارنة ذلك بحال الأئمة عليهم السلام احتجاج باطل ، إذ أنـه لـو لـزم في ثبـوت حجية الأنبياء وثبوت مكانتهم وبعثهم تملُّك القوة والمنعة لبطلت نبوة أكثرهم وذلك أن منهم من كان مظلوماً مضطهداً بل كان محل سخرية من قومه كسيدنا نوح ومحمد

عليهما السلام ، فالحجة في إثبات البعث الإلهي للمعصوم وغيره ليست منوطةً بالقوة والملك وإنما بالدليل عليها .

2- رده على الإمامية في قولهم " أن الله أوجب طاعتهم لكن البشر كفروا بهم وجحدوا حقهم " بأنه بهذا الحال لم يحصل اللطف فهو توهمٌ منه لا نستغرب صدوره من مثله ، فإذا ثبت النص الإلهي – أي الدليل السمعي - في حق أولئك الأئمة عليهم السلام ، وثبت الدليل العقلي على أن البشر بحاجة لوجودهم فأي معنى لتكذيب البشر بهم وعدم طاعتهم لهم ؟!

يقول الله تعالى عن سيدنا نوح عليه السلام (1) : [وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ الطُّوفَانُ وَهُمْ ظَالِمُونَ].

فقد مكث في قومه حجة عليهم من الله ، ونبياً داعياً إلى الله مدة تسعمائة وخمسين عاماً ولو نظرنا لمن آمن به ولمن جحد به لوجدنا العدد لا يُذكر مقارنة مع هذه المدة المهولة يقول الله تعالى (2) : [وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ].

وفي تفاسير أهل السنة وردت بعض الروايات التي تبين كمَّ هذا القليل ، فروى المفسرون في ذلك روايات تشير لأعداد مختلفة وأعلاها وأكثرها هو (80) إنساناً ، وأشار له المفسر الواحدي فقال (3) : [{وما آمن معه إلاَّ قليل} ثمانون إنساناً].

فهل لعاقل أن يقول عن حال نبي الله نوح على نحو ما قال ابن تيمية فنقول :

---

(1) سورة العنكبوت ، 14 .

(2) سورة هود ، 40 .

(3) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ج 1 ، ص 520 .

[فلم يحصل بمجرد إرسال نوح في ذلك العالم لا لطف ولا رحمة وإنما حصل تكذيب الناس له ومعصيته إياه] !!

ومن ثم انظر لأسلوب المغالطة في القياس فإنه قد نفى النفع عمن آمن بالمهدي عليه السلام ونفى الضرر عمن كفر به ، وأثبت النفع لمن آمن بالرسول ونفى ذلك عمن آمن بالمهدي مع أن مدار الحكم في إثبات الانتفاع والضرر هو النص الديني الشرعي وليس هوى ابن تيمية الذي على مزاجه يحدد منفعة الإيمان بالقضية الفلانية من عدمها ، إن الكثير من السُذّج أمثالِ ابن تيمية وأضرابه ممن يفتقرون لأصول فن الكلام والنقض يظنون أن قاعدة اللطف هي أن يبعث الله حجته فيؤمنوا به – تلقائياً – وينزل الخير والراحة والدعة لأهل الأرض .

إن قاعدة اللطف تقضي بأن يفعل الله ما في مصلحة عباده من تسخير المصلحين لهم ، ولا ضير بعد ذلك إذا آمنوا أم كفروا ، فإن الله لا يتدخل بإرادته وقدرته العظمى في هذه القضايا بسطاً للاختيار ونفياً للجبر ، والقيد في القاعدة هو عدم الإلجاء .

[وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ]. [الأعراف – 96].

ولنتم النقض على كلامه ، فإن الأئمة عليهم السلام حتى في حال استضعافهم حصل بهم نوع من اللطف وإن كان ليس في مستوى كما لو كانوا في منعة وقوة ، فالأئمة عليهم السلام كانوا ينهجون نهج محاربة الباطل الأموي والعباسي اللَذّيْن حاولا أن يحرفا مسيرة الإسلام المحمدي الصحيح ، وكانت وسائل الأئمة عليهم السلام إما عبر السيف أو حماية الإسلام لهم بالتصدي لباطلهم فقام على يديهم مذهباً حمل الإسلام المحمدي الأصيل الذي نزل به جبرائيل على سيد الخلق صلى الله عليه وآله .

لا شك أنه هناك الكثير من الإشكالات حول الإمامة وأحببتُ ذكر بعضها لتعلقها بقاعدة اللطف العقلية نفياً لبطلان تلك الأدلة ، وتوكيداً لصحة تلك القاعدة في أن الله يفعل ما في صالح البشر من تسخيرٍ للحجج الإلهية ليقربهم للطاعة ويبعدهم عن المعصية إقامةً للحُجة على عباده وهذا يلزم منه نصب الحجة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وفي كل زمان ، والقول بغير هذا هو نسب للظلم إلى الله تعالى .

ثانياً : برهان الفطرة والكمال.

لقد فطر الله البشرية على فطرة السعي لمصالحها والبحث عما يقوّم أحوالها ، وهذا يبني لنا برهاناً فيه عناصر عديدة تؤكد استدلالنا ، فهو يحتوي على أدلة الفطرة وحاجة البشر لتقويم مصالحهم ، مع مقايستها بالنظام الكوني المتوازن .

هذه هي العناوين العريضة لهذا البرهان ، فالفطرة هي سجية الإنسان الطبيعية غير المتلوثة بأدران نزعة الشر ، وتفضي بالإنسان لأن يطلب الخير وما يصلح أحواله ويبعد الشر وما يفسد أحواله ، وهذا ما عليه الاجتماعيون والفلاسفة ، بل لا يشك فيه عاقل فلقد فُطرت البشرية على قوانين كثيرة ونشير في هذا المورد لقانون مهم وهو حق الرعاية والكفالة ، فهو مما تتم به سلسلة العمران البشري وهو سبيل لتلبية المطالب البشرية ، فجُعل الأكثر قدرة وصيَّاً على مصالح من هو أقل منه قدرة ومقاماً ، فكان الأب قيّماً على ابنه وأهله وراعياً لهم ، والقاضي والياً على رعاياه ، وهكذا .. إلخ ، فيكون الأكمل قائماً برعاية من هو أدنى منه ، وهو ما يُسمونه في المفاهيم المُحْدَثة

" التسلسل الإداري الهرمي " . وقياساً على النبوة ، فإن الله سخَّرَ النبـوة محـلاً لرعايـة الأمة وهدايتها والقيام على توجيه مصالحها الدينية والدنيويـة نحـو المنفعـة وتجنيبهـا الضرر والأذى ، وهكذا تقضي الفطرة بأن ييسر الله لخلقه أولئك الرعـاة رحمـة منـه ، وتساوقاً مع الفطرة البشرية التي تقضي بذلك .

ولو نظرنا لمنصب النبوة ومكانته لوجـدناهُ مـن أعـلى المناصـب وأعظمهـا وأكثرهـا حساسية كونها مركزية في حياة الأمة الإسلامية ، فمن القبيح والمنافي للفطرة البـشرية والأذواق العقلائية أن يأمر الله نبيه صلى الله عليه وآلـه بـترك هـذا المنـصب شـاغراً ، وحينهـا يكـون النبـي صـلى الله عليـه وآلـه قـد أذاق أمتـه ويـلات الـشِقاق ، وآلام الاختلاف قبل أن يُوارى الثرى ، وبذلك يُنسب الظلم لله ورسوله لأن الله تـرك هـذا الجانب بلا صبغة تشريعية تصحح مسار الأمر .

ولكن الفطرة السليمة القائمة على تحكيم العقل تقضي بأن الله يستخلف في أمة محمـد صلى الله عليه وآله وبذلك فإن أفسدوا برئت عهدته مـن الظلـم لأنـه فـضَّ نـزاعهم بقوله الفصل وحكمه العدل .

ولكن القول بأن النبي صلى الله عليه وآله ترك أمتـه بـلا راعٍ يقودهـا هـو أمـرٌ منـافٍ للعقل والفطرة ، ألا ننظر إلى فطرة المسلمين في حاجتهم للإمام قد قـضت بوجـوب الاستخلاف ، لا سيما لـو نظرنـا إلى هـذه الحاجـة مـع الاهـتمام بـالظروف الـسياسة والإستراتيجية التي كانت تعايشها منطقة الجزيرة العربية آنذاك ،وفي هذا كلمة قيِّمـة لآية الله الشيخ جعفر السبحاني (1) : [إن دراسة أحوال المسلمين يوم ذاك ، تحتم

(1) رسائل ومقالات ، ص 52 .

علينا ، أن نقول بأن المصلحة العامة كانت رهن تعيين الوصي . وقد فرضت الأخطار الداخلية والخارجية المحدقة بالإسلام على النبي صلى الله عليه وآله وسلم تعيين وصي يسد ذلك الفراغ الحاصل بغيابه عن المسرح السياسي ويسد باب الجدل والنقاش في وجه الأمة . إن الخطر الثلاثي لم يكن أمراً خفياً على الرسول صلى الله عليه وآله وسلم خاصة إن إمبراطورية إيران ذات الحضارة الزاهرة تهدد كيان الحكومة الفتية ، كما أن الإمبراطورية البيزنطية في شمال الجزيرة العربية لم تكن بأقل من إمبراطورية إيران خطراً في إيجاد الفتن والفوضى فأخذت تشغل بال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يبارحه التفكير في خطرها حتى لحق بالرفيق الأعلى ، وأضف إلى ذلك خطر المنافقين من الداخل الذين كانوا يتحينون الفرص ويتربصون الدوائر لتسديد ضربة قاصمة إلى الإسلام . واتحاد هذا المثلث الخطر : الفرس والروم والمنافقون ، لاكتساح الإسلام واجتثاث جذوره ، بات أمرا محتملاً ، خاصة بعد رحيل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغيابه عن الساحة السياسية . أفهل يمكن أن يغيب عن قلب النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا الخطر ليحول دون وقوعه بتعيين الوصي فيلتف المسلمون حوله ويفض النقاش والجدال بينهم ؟ ! هذا التهديد التاريخي يجرنا إلى القول بأن المصلحة اقتضت التنصيص على الوصي لا أن يترك الأمر سدى يتلقفه الصحابة بالجدال والنقاش الحاد دون أن ينتهي عند حد .

فنرى أن الشيخ الرئيس - ذلك العقل الكبير - يقول : والاستخلاف بالنص أصوب فإن ذلك لا يؤدي إلى التشعب والتشاغب والاختلاف].

إن أي قائد لرعية ما ، و مكلف بمهامٍ مثل تكليف النبي الأعظم صلى الله عليه وآله ويواجه هذه الأخطار ويرى أثرها في قدرتها على التأثير على دولته بشكل سلبي ولا

يحرك ساكناً ، لا ضير في نسبة السذاجة والسخف إليه ، وهـذا مـا نـنــزه عنـه النبـي الأعظم صلى الله عليه وآله وهو أكمل العقلاء وسيد الأصفياء وخيرهم .

أمر آخر ومماثل ، ظهر بعد مقتل الخليفة الثاني ولكن هناك قد ظهرت الحاجة البشرية من نطاق الصمت إلى نطاق التصريح والمطالبة ، فقد نادى الناس بنداء الفطرة وهـي حاجتهم للإمام السائس لمصالحهم ، فقال عبد الله بن عمر لأبيه (1):

[إِنِّي سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ مَقَالَةً، فَآلَيْتُ أَنْ أَقُولَهَا لَكَ، زَعَمُوا أَنَّكَ غَيْرُ مُسْتَخْلِفٍ، وَإِنَّهُ لَوْ كَانَ لَكَ رَاعِي إِبِلٍ، أَوْ رَاعِي غَنَمٍ، ثُمَّ جَاءَكَ وَتَرَكَهَا رَأَيْتَ أَنْ قَدْ ضَيَّعَ فَرِعَايَةُ النَّاسِ أَشَدُّ].

وهذا كلام سديد نابع من عمق الفطرة والبداهة ، فراعي الإبل يترك لها مـن يرعاهـا إذا ذهب لقضاء أمر ما ، فكيف بأمة محمد صلى الله عليه وآله .

ولكن يُشكل على هذا الأمر قولٌ وهو : أنه لو سلمنا أن النبي صلى الله عليـه وآلـه لم يترك الاستخلاف وأفضى لعلي عليه السلام بالولاية ، فقد تمزقـت الأمـة بعـده رغـم النص على أمير المؤمنين عليه السلام .

نقول : إن وجود النص بالاستخلاف من عدمه يـخلق فارقاً كبـيراً ، ففـي الأولى إذا علمنا أنه قضى بالاستخلاف وأفسدت الأمة لم يكن من حق لأحد أن ينـسب الظلـم إلى الله تعالى وذلك أنه قدم للأمة ما يوجب لها حفظها عن الفُرقة والانقسام ، وكما أن الله لم يجبر الأمم على الإيمان بنبوة الأنبياء بالإكراه والقسر ، فإنه لم يجبرهم عـلى قبـول الولاية كما قلنا .. بسطاً للاختيار ودفعاً للجبر . وأما الإقرار بالرأي الآخر معناه أن

---

(1) صحيح مسلم، ج3 ، ص 1455 ، ح رقم 1823.

الله لم يقدم للبشر ما يصلح حالهم وبذلك فقد فتح باباً لإهلاك البشر فجاز نسب الظلم له وهذا محال أصلاً فتقرر الأول دون الثاني.

فمسألة الإمامة كانت من أعقد المسائل وأكثر دموية في كل زمان ومكان ، حتى قال الإمام الشهرستاني في كتابه [الملل والنحل] (1) :

[وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة ، إذ ما سُلَّ سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سل على الإمامة في كل زمان].

وهذا القول ينبغي للمنصف أن يتأمل فيه بتمعن ويدقق فيه بحدة ، وينظر كيف أن العقل والفطرة يحكمان بتنزيه الله عن القبيح وهو أن يترك خلقه بلا جانب تشريعي في مسألةٍ من أهم مسائل الحياة ، بل هي التي تدور عليها أنظمة الحياة المتكاملة الأخرى ويتوقف عليها صلاحها من فسادها.

وينتج لنا مجملاً ، أن القول بوجوب الاستخلاف لا بد أن يكون حجة لله يخلف رسول الله صلى الله عليه وآله ليقوم بحراسة أمور الدين والدنيا ظاهراً أو باطناً ، ولا يُشكل على هذه الأدلة والبراهين إلا شبهاتٍ ركيكة مرَّ نقاشها في بحثنا حول قاعدة اللطف .

---

(1) الملل والنحل ، ج1 ، ص 22 .

المطلب الثالث : القياس على النظم الكونية الطبيعية .

وأما مقايسة هذه الاستدلالات – أعني الفطرية منها – بالنظـام الكـوني المتـزن فهـي مقايسة تامة صحيحة ، وقد احتج بها أحد كبار متكلمي الإماميـة هـشام بـن الحكـم رحمه الله ، في قصة حواره مع مخالف ، وفيها (1) :[عن يونس بن يعقوب قـال : كـان عند أبي عبد الله عليه السلام جماعة من أصحابه منهم حمـران بـن أعـين ، ومحمـد بـن النعمان ، وهشام ابن سالم ، والطيار ، وجماعة فيهم هشام بن الحكم وهو شـاب فقـال أبو عبد الله عليه السلام : يا هشام ألا تخبرني كيف صنعت بعمـرو بـن عبيـد وكيـف سألته ؟ فقال هشام : يا ابن رسول الله إني أُجِلّك وأستحييك ولا يعمـل لـساني بـين يديك ، فقال أبو عبد الله : إذا أمرتكم بشيء فافعلوا . قال هشام : بلغني ما كـان فيـه عمرو بن عبيد وجلوسه في مسجد البصرة فعظم ذلك علي فخرجـت إليـه ودخلـت البصرة يوم الجمعة فأتيت مسجد البصرة فإذا أنا بحلقة كبيرة فيهـا عمـرو بـن عبيـد وعليه شملة سوداء متـزر بهـا مـن صـوف ، وشـملة مرتـدٍ بهـا والنـاس يـسألونه ، فاستفرجت الناس فأفرجوا لي ، ثم قعدت في آخر القوم على ركبتي ثـم قلـت : أيهـا العالم إني رجل غريب تأذن لي في مسألة ؟ فقال لي : نعم ، فقلت له : ألك عين ؟ فقال يا بني أي شيء هذا من السؤال ؟ وشيء تراه كيف تسأل عنه ؟ فقلت : هكذا مسألتي فقال : يا بني سل وان كانت مسألتك حمقاء . قلت : أجبني فيه قال لي: سل. قلـت : ألك عين ؟ قال : نعم قلت : فما تصنع بها ؟ قال : أرى بها الألوان والأشخاص ،

---

(1) الكافي ، ج 1 ، ص 169- 170 .

قلت : فلك أنف؟ قال : نعم قلت : فما تصنع به ؟ قال : أشم به الرائحة قلت : ألـك فم ؟ قال : نعم ، قلت : فما تصنع به ؟ قال : أذوق به الطعم ، قلت : فلك أذن ؟ قال : نعم ، قلت : فما تصنع بها ؟ قال : أسمع بها الصوت ، قلت : ألك قلب ؟ قال : نعم ، قلت : فما تصنع به ؟ قال : أميز به كلما ورد على هذه الجـوارح والحـواس ، قلـت : أوليس في هذه الجوارح غنى عـن القلـب ؟ فقـال : لا ، قلـت : وكيـف ذلـك وهـي صحيحة سليمة ، قال : يا بني إن الجوارح إذا شكت في شيء شمته أو رأته أو ذاقته أو سمعته ، ردته إلى القلب فيستيقن اليقين ويبطل الشك ، قال هشام : فقلت لـه : فـإنما أقام الله القلب لشك الجوارح ؟ قال : نعم ، قلت : لابد مـن القلـب وإلا لم تـستيقن الجوارح ؟ قال : نعم ، فقلت له : يا أبا مروان فالله تبارك وتعـالى لم يـترك جوارحـك حتى جعل لها إماماً يصحح لها الصحيح ويتيقن به ما شـك فيـه ويـترك هـذا الخلـق كلهم في حيرتهم وشكهم واختلافهم ، لا يقيم لهم إماماً يردون إليه شكهم وحـيرتهم ، ويقيم لك إماما لجوارحك ترد إليه حيرتك وشكك ؟ ! قـال : فـسكت ولم يقـل لي شيئاً .

ثم التفت إلي فقال لي : أنت هشام بن الحكم ؟ فقلت : لا ، قال : أمن جلسائه ؟ قلت : لا ، قال : فمن أين أنت ؟ قال : قلت : من أهل الكوفة قـال : فأنـت إذا هـو ، ثـم ضـمني إليـه ، وأقعـدني في مجلـسه وزال عـن مجلـسه ومـا نطـق حتـى قمـت . قال : فضحك أبو عبد الله عليه السلام وقال : يا هشام من علمك هذا ؟ قلت : شيء أخذته منك وألفته ، فقال : هذا والله مكتوب في صحف إبراهيم وموسى].

إن هذا الكون فيه من الآيات الباهرات والعلامات الواضحات ما يُغني عن كثير من الاستدلالات المعقدة ، وهذا البرهان المذكور ناظرٌ للمقايسة بالأحوال الكونية المتزنة

فالإمام عندنا بمنزلة آلة العقل التي هي الفيصل بين الجوارح ، ومحوريته في نُظُمنا كمحورية العقل في الإدراك والحكم لباقي الحواس، بل لو نظرنا إلى هذا النظام الكوني الكامل لوجدنا كل شيء فيه يتمحور حول قطبٍ يتأثر به كما تدور إمكانات الحواس حول العقل وترجع له وتنقاد به ، و لو خرجنا من نطاق القياس على الجسم إلى أكبر من ذلك لوجدنا تماثلاً في ارتكاز كل شيء في هذا الكون على محورٍ يكون كالقطب الجامع الذي يُشكِّل مركزيةً لا غنى عنها ، ففي النظر إلى التكوين والنظام فيه كمَثَل النظام الشمسي لوجدناه يحتاج إلى تلك الرحى التي يدور حولها لكي يسير النظام الكوني باتزان ولولاه لعُدمت واختلت القوانين والأنظمة ، لقد عرَّف المختصون النظام الشمسي (**Solar System**) في الموسوعة العربية العالمية (1) بأنه : [يتألف من نجمة تسمى الشمس، وجميع الأجسام التي تدور حولها وهي :

1- الأرض وثمانية كواكب، مع التوابع الأخرى كالأقمار التي تدور حول هذه الكواكب.

2- أجسام تشبه الكواكب وتدعى الكُويكَبات .

3- قطع من الحديد والصخور تدعى النيازك .

---

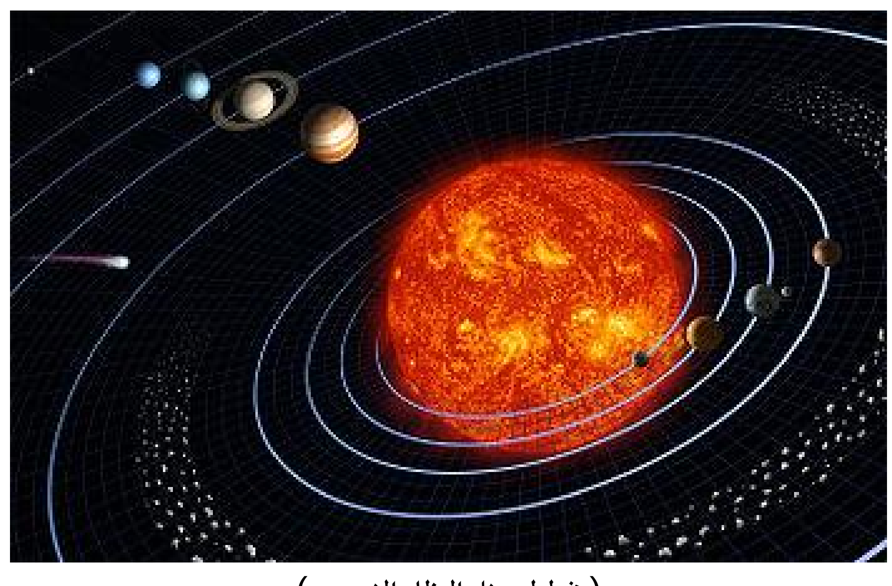
(1) من أكبر الموسوعات العلمية الشاملة لكل المجالات على شبكة الويب العالمية شارك في إنجازها أكثر من ألف عالم، ومؤلف، ومترجم، ومحرر، ومراجع علمي ولغوي، ومخرج فني، ومستشار، ومؤسسة من جميع البلاد العربية ، وتمتاز بالدقة العلمية لمشاركة المختصين في الكتابة بتخصصاتهم العلمية ، فراجعها للفائدة العلمية والثقافية .

http://www.mawsoah.net/maogen.asp?th=0$$main&fileid=start

* الموسوعة العربية العالمية – تعريف النظام الشمسي .

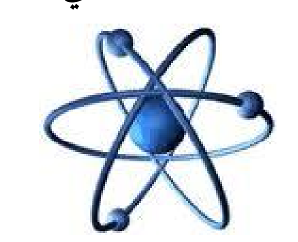
4- أجسام من الغبار والغازات المتجمدة تدعى المذنبات .

5- جسيمات مجروفة تدعى الغبار البين ـ كوكبي وغاز مشحون كهربائيًا يدعى البلازما ويشكل هذا كله معًا الوسط البين - كوكبي].



(مخطط يمثل النظام الشمسي)

فانظر إلى "التوابع " كيف تدور حول "الكواكب الثمانية" متخذة إياها دليلاً تتمحور حولها ، ومن ثم تدور هذه الكواكب الثمانية حول الشمس وتتخذها محور لها تأتمُّ بها كالدليل ، فالشمس تمثل القوة القطبية المركزية . وهذا الحال منسحبٌ من أضخم وأكبر ما في الكون وهو النظام الشمسي إلى أدق وأصغر الجزيئات في الكون والتي عرفها العلماء وهي الذرة (**Atom**) والتي تتكون من النواة (**Nucleus**) كمركز لها + الإلكترونات (**Electrons**) التي تدور حولها .



(مخطط تمثيلي للذرة وجزيئاتها)

وهي بذلك نموذج مصغر عن هذا النظام الشمسي الكبير ، فالشمس تمثل النواة بينما الالكترونات تمثل الكواكب التي تدور حولها (1) .

فالخلاصة أن النظام الكوني على نسق واحد وهيكلية واحدة من أكبر شيء فيه – النظام الشمسي الضخم - إلى أدق شيء فيه – الذرَّة - ، وهذه النسق تقوم على وجود ذاتٍ محورية في أي نظام من النظم الكونية لتنقاد بها بقية العناصر وتكون قائدة لها ، فما بال النظام البشري لا يحتاج لذلك المحور مثل الجسم والنظام الشمسي والذرّة ولو فرضنا افتقاد النظام الشمسي ذاك المحور الرئيس [الشمس] لاختل نظام الكون واضطرب ، وكذلك محورية وضرورة الإمام مطابقة لضرورة بقاء ذاك المحور الرئيس في النظام الشمسي من باب المقايسة ، فنظام العمران البشري لا يتم إلا بوجود من يضبطه على أتمَّ وجه ، فالإمام عنصر رئيس من تمام عناصر النظام البشري كما الشمس عنصر رئيس من عناصر النظام الشمسي ، ومن هنا نشير إلى أن أئمة أهل البيت عليهم السلام لم يشيروا عبثاً بوصف الإمام عليه السلام بقوله (2) :

[لو بقيت الأرض بغير إمام لساخت].

لذا كان بقاء الإمام الحجة عليه السلام من الضروريات التي نشير لها ، فوجوده ضرورة عقلية من جهة حاجتنا إليه ، وضرورة كونية من ناحية أنه جزء من النظام التكويني قياساً على باقي الأنظمة التكوينية مع تمثيله كعنصر في هذا النظام ، ومرجعٌ

---

(1) هناك اعتراض علميٌ بأن هذا التشابه ليس على إطلاقه وذلك أن الكواكب تسير بانتظام بينما الإلكترونات لا تتخذ مساراً محدداً ، ولكن هذا لا يمنع من إرسال التشابه بينهما على وجهٍ مقيد ، وهذا الفارق ليس بالمشكل .

(2) الكافي ، ج 1 ، ص 179 .

محوري تعود إليه عناصر عالم البشرية كما تعود الحواس للعقل ، والنظام الشمسي لمركزه ، والإلكترونات لنواتها ، والتي بدونها تضطرب .

ويُؤَكِّدُ هذا من كتب أهل السنة والجماعة وهي التي تفيد أن بقاء أهل البيت عليهم السلام أمانٌ لأهل الأرض ، وبزوالهم تضطرب.

وهل يكون ذلك إلا للإمام المعصوم ، إذ لا يجعل الله هذه المكانة لإنسان في مستوى عادي ، وإنما لإمام الأرض الذي سنثبت أنه من آل محمد عليهم السلام .

يقول ابن حجر الهيتمي في تعليقه على حديث [النجوم أمان لأهل السماء وأهل بيتي أمان لأهل الأرض] (1): [وَلِهَذَا كَانُوا أَمَانًا لأهل الأَرْض] ، فبقاء أهل البيت عليهم السلام مصدر أمن وبقاء لأهل الأرض كما الشمس صمام أمان في النظام الشمسي ولولاها لما سار الكون بطبيعته المتزنة.

فالبشر قياساً على تلك الأمثلة يجب أن يكون من جنسهم من يجب أن ينقادوا إليه ، ويكون مركزه محورياً ووجوده جوهرياً ، وكذلك مؤثراً في التكوين الطبيعي .

فاتزان الأرض يقوم بالإمام ولولاه لساخت الأرض بأهلها ولما تم الاتزان الكوني الذي نراه ، فببركة وجوده يحصل اتزان هذا النظام وذلك لأنه جزء أساسي منه ، فقد صرَّح عمر بن الخطاب أنه لولا أهل بيت النبوة عليهم السلام لما نبت الشعر على رؤوس القوم ، وهذا اعتراف صحيح صريح في الأثر التكويني لوجود العترة المعصومة ، نقل الذهبي في سيره (2) : [عَنِ الحُسَيْنِ، قَالَ: صَعِدتُ المِنْبَرَ إِلَى عُمَرَ، فَقُلْتُ: انزِلْ عَنْ مِنْبَرِ أَبِي، وَاذْهَبْ إِلَى مِنْبَرِ أَبِيْكَ. فَقَالَ: إِنَّ أَبِي لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنْبَرٌ!فَأَقْعَدَنِي

---

(1) الصواعق المحرقة ، ج 2 ، ص 442 .

(2) سير أعلام النبلاء ، ج 3 ، ص 285.

مَعَهُ، فَلَمَّا نَزَلَ، قَالَ: أَيْ بُنَيَّ! مَنْ علَّمَكَ هَذَا؟ قُلْتُ: مَا عَلَّمَنِيْهِ أَحَدٌ. قَالَ: أَيْ بُنَيَّ! وَهَلْ أَنْبتَ عَلَى رُؤُوْسِنَا الشَّعْرَ إِلاَّ اللهُ ثُمَّ أَنْتُم! وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ، وَقَالَ: أَيْ بُنَيَّ! لَوْ جَعَلْتَ تَأْتِينَا وَتَغْشَانَا. إِسْنَادُه صَحِيْحٌ].

وصححه ابن حجر في الإصابة (1) ، وهذا يستنبط منه أن لوجود أهل البيت عليهم السلام أثرٌ تكويني في نظام الأرض التي نعيش عليها .

ويستفاد منه أن الله هو الخالق وله القدرة العظمى على الخلق ومنح الخير والعطاء لعباده ، وببركة أهل البيت عليهم السلام يتم ذلك الخير ، فهل يحصل ما يحصل إلا بأمر الله وببركة وجودهم .

ومثال آخر على هذا النظام الكوني الطبيعي ، صورة من عالم الطبيعة الفطرية ، كعالم الحيوانات إذ يتخذ كلُّ صنفٍ واحداً من جنسهم ليسوس أمرهم ، كخلايا النحل ومستعمراتها ومجموعات النمل الأبيض والفراشات والزنابير وهي ما تعرف في عالم النحل عند المختصين بـ : [الملكة - **Queen bee**] ، وبكل صدقٍ لقد هالني ما قرأتهُ عن حياتها إذ وُصِفَتْ حياتها مجملاً في انقيادها لتلك الملكة كحاكمة لها ، وخصوصاً حشرة الزنبور التي وصفوا نظام معيشتها وسياستها فيها كما في الموسوعة المذكورة (2) بقولهم : [فإن الملكة قد تلحق بها ملكات أخرى من أَخَواتِها عادة، فإذا ماتت الملكة المؤسِّسة، تحتل مكانها إحدى الملكات الأخريات].

---

(1) الإصابة في تمييز الصحابة ، ج2 ، ص 69 .

(2) الموسوعة العربية العالمية ، الزنبور .

http://www.kl28.net/knol7/?page=2480&p=view&post=1037737

فلا نعلم عنهم نزاعاً ولا اقتتالاً بعد موت كل ملكة من تلك الخلايا الكثيرة !

أفلا يكون البشر أولى بهذا النظام المتزن والذي ينصف الجميع ، ويحصل به اللطف بأعلى مراتبه ومستوياته ؟!

وختاماً ؛ نقيس بوجهٍ آخر على نحو حصول الأذى ، فإن العقل لو تعرض للأذية فإن مصيره الفقد الجزئي أو الكلي وكذلك النظام الشمسي أو أي تكوينٍ آخر يفقد محوره الذي يرتكز عليه ، وكذلك يحصل هذا مع البشر في نظمهم الحاكمة ، فكانت الغيبة مما تكون بأذية أهل البيت عليهم السلام بعد أن حل عليهم ما جرى فكان أن فقدنا الخير بغيابهم ، وضلت الأمة بعدهم وصارت من أهون الأمم تُغزى ولا تغزو ، تُحكم ولا تَحكم وتُذل بعد عزِّها ..

المطلب الرابع : الأدلة النقلية على إمامة الإمام المهدي عليه السلام ووجوده .

لا تخلو البحوث العقائدية في استدلالاتها من الإشارة للنصوص الدينية الشرعية التي يحكم العلماء بصحتها وقطعيتها ، وذلك أن الدليل العقلي وإن كان مهماً إلا أنه من الأدلة المجملة ، والدليل الشرعي من الأهمية بمكان ، إذ فيه ما ليس في الدليل العقلي ، ومن ذلك أنه حجةٌ على من لا يرى صحة الاستدلالات العقلية المنطقية والفلسفية كبعض المتحجرين من الحشوية المجسمة وغيرهم من أهل التضليل ممن أصيبوا بالجمود الفكري فحصروا حجية الاستدلال في النقل ، وأيضاً أنه يوضح مُجمل الدليل العقلي ، فبعد التسليم بوجوب وجود الحجة الإلهية بالدليل العقلي ، إلا أننا

نعجز عن الإشارة بالتعيين ، فالنصوص تهيمن و تتفرد بالتصريح في نَسْب تلك المهمة لأصحابها .

إن كتب الشيعة الإمامية طافحة بالنصوص التي تنص على إمامة أئمة أهل البيت عليهم السلام من أولهم وهو أمير المؤمنين عليه السلام إلى صاحب الزمان عليه السلام ، وقد فاقت حد الاستفاضة بل فاقت التواتر ، وهي مستثناة فلن نتعرض لها بهذا البحث وسيُقصَرُ الأمر على الاستدلال بروايات كتب أهل السنة والجماعة والنظر لها من منظور روائي ومنظور درائي على وجه التفصيل المبسط بما يوصل الفكرة لكل قارئ .

والأحاديث التي سأشير لها والدالة على وجود صاحب الزمان عليه السلام ، لها عدة أوجه فمنها ما يشير إلى إمامة أهل البيت عليهم السلام في كل زمان عموماً وهي لا شك أنها تنتهي بوصفه بالإمامة وصولاً ، ومنها ما يشير إلى إمامة أئمة المسلمين الاثنى عشر خصوصاً وتفصيلها الصحيح لا يتم إلا بالقول بإمامته عليه السلام ، وغيرها الكثير مما سننظر له بإيجاز لا يُخِل ، والشواهد متعددة ولكي لا يطول المقام بالكلام في أدلة الإثبات وهي كثيرة ، فإن البحوث التي تناولت النص على أمير المؤمنين عليه السلام ، هي مقدمة للقول بإمامة صاحب الزمان عليه السلام ، فلا أحد يقول بإمامته سوى من يقدم النص ، ويثبت إمامة أمير المؤمنين عليه السلام .

والبحوث في هذه كثيرة جداً وما على الباحث المنصف إلا أن يبحث ويقارن بين ما يدعيه أهل بيت النبوة عليهم السلام وخصومهم ، والله الموفق .

الشاهد الأول : حديث الثقلين.

وهذا الحديث هو وصية النبي صلى الله عليه وآله بوجوب التمسك بأهل البيت عليهم السلام ، حيث جعلهم عدلاً موازاة بالقرآن الكريم ، حيث قال (1) :

[إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أحدهما أعظم من الآخر كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي ولن يتفرقا حتى يردا علي الحوض فانظروا كيف تخلفوني فيهما].

وهذا الحديث صحيح متواتر (2) ، كما صرح الكثير من علماء أهل السنة بذلك ، وهو دالٌ على وجوب التمسك بالقرآن الكريم والعترة النبوية المباركة ، وأن كلا منهما لن يفترق عن الآخر حتى يوم القيامة ، وهذه الخصوصية لا تنطبق إلا في مذهب أهل البيت عليهم السلام إذ لم يفترق الحجة من آل محمد عليهم السلام عن كتاب الله .

وفي الحديث إشارتين مهمتين ، الأولى هي إفادة الوجوب في حكم التمسك بهم ، والأخذ عنهم والترك لما سواهم ، ولا يقدر أحد الإدعاء على كون هذا الحكم للندب.

---

(1) صحيح الجامع الصغير للألباني ، ج 1 ، ص 482 ، ح رقم 2458 ، وقال : صحيح .

(2) الكلام في البحث الرجالي حول هذه الرواية يطول ، واختصاراً نحيل القارئ إلى أجود البحوث حول إثبات صحة الحديث وتواتره باعتراف علماء أهل السنة وهو كتاب (قرة العين بحديث الثقلين) للشيخ زكريا بركات درويش ، و كذلك بكتاب (حديث الثقلين في كتب أهل السنة) للسيد علاء الدين القزويني ، وكتاب (حديث الثقلين .. فقهه وتواتره) للسيد آية الله علي الميلاني.

والثانية هي الاستمرارية في الترابط بين القرآن الكريم والعترة النبوية الطاهرة في كل زمان لقوله [لن يتفرقا] ، وهذا اختص به المذهب الإمامي فكان يأخذ فقهه ورواياته عن أهل البيت عليهم السلام وكل علومه هي علوم محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام التي نقلها الأئمة المعصومون صلوات الله عليهم، في حين كانت الطوائف الأخرى تتجاهل أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله حتى ضاقوا ذرعاً بهذا في حين لم يتمسكوا بهم ، واعترف بذلك كبار النهج الأموي ،فقد قال ابن القيم الجوزية (1) : [وَكَانَ رَضِيَ اللهُّ عَنْهُ وَكَرَّمَ وَجْهَهُ – يعني علياً - يَشْكُو عَدَمَ حَمَلَةِ الْعِلْمَ الَّذِي أَوْدَعَهُ].

ويقول العلامة المعلمي اليماني (2) : [وكان بنو فاطمة في عصر تأسيس المذاهب مضطهدين مروعين لا يكاد أحد يتصل بهم إلا وهو خائف على نفسه فلم يتمكنوا من نشر علمهم كما ينبغي] .

فمن العهد الأول للإسلام بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله تفرد الإمامية بالأخذ عنهم والتمسك بهم في حين أن أئمة أهل البيت عليهم السلام لا يجدون سوى هذه القلة المؤمنة التي تحمل عنهم العلم .

ومن فقه هذا الحديث أيضاً أنه لا بد من وجود رجل من أهل البيت عليهم السلام يكون عدلاً لكتاب الله في كل زمان وحجة يُتمسك به ، وهل يكون ذلك إلا صاحب الزمان عليه السلام ، وهذا ما نص عليه علماء السنة ولكن لم يُشخِّصوا ذلك الرجل

---

(1) أعلام الموقعين عن رب العالمين ، ج1 ، ص 17 .

(2) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ، ج2 ، ص 631 .

الذي يتمسكون به لضبابية الرؤية في مفاهيم أهل السنة ، فهم يقرّون بهذا ولكن لا يعرفون وضعية تطبيق المفهوم على المصداق ، يقول ابن حجر الهيتمي (1) :

[وَفِي أَحَادِيث الْحث على التَّمَسُّك بِأَهْل الْبَيْت إِشَارَة إِلَى عدم انْقِطَاع متأهل مِنْهُم للتمسك بِهِ إِلَى يَوْم الْقِيَامَة].

وكذلك الشريف السمهودي وقد نقله عنه المناوي وأقرّه ، فقال (2) :

[قال الشريف : هذا الخبر يفهم وجود من يكون أهلاً للتمسك به من أهل البيت والعترة الطاهرة في كل زمن إلى قيام الساعة حتى يتوجه الحث المذكور إلى التمسك به كما أن الكتاب كذلك فلذلك كانوا أماناً لأهل الأرض فإذا ذهبوا ذهب أهل الأرض].

فهذا دليل على وجوب التمسك والائتمام بالقرآن الكريم والعترة النبوية المباركة والقولِ بولايتها على الأمة وإمامتها للمسلمين .

ولكن قد يقول قائل : إن مفهوم العترة شامل للجميع ، ولكن هذا القول باطل وينقضه تخصيص النبي صلى الله عليه وآله هذا المعنى بأصحاب الكساء عليهم السلام ، وهم المختصون بذلك بآية التطهير كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله .

فقد روى الترمذي (3) :

[عن عمر بن أبي سلمة ربيب النبي صلى الله عليه وسلم قال : لما نزلت هذه الآية على النبي صلى الله عليه وسلم (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم

---

(1) الصواعق المحرقة ، ج 2 ، ص 442 .

(2) فيض القدير ، ج 3 ، ص 20 .

(3) سنن الترمذي ، ح رقم 3205 ، وقال الألباني : صحيح .

تطهيراً) في بيت أم سلمة فدعا فاطمة وحسناً وحسيناً فجللهم بكساء وعلي خلف ظهره فجلله بكساء ثم قال : اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا قالت أم سلمة وأنا معهم يا نبي الله قال أنت على مكانك وأنت على خير].

فاختصوا بهذه الفضيلة وهذه الخاصية التي تفيد أنهم المقصودون بوجوب التمسك بهم .

ولعل نبيهاً يتأمل ملياً في ألفاظِ حديث الثقلين وبين ما يطرحه الآخرون من تأويلاتٍ سخيفة وافتراضاتٍ ركيكة ليضللوا العوام عن حقيقة قول الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم ، فإن في الحديث بياناً رائعاً للأمة الإسلامية وهو أن نجاتها من الضلال مرهونٌ بالتمسك بأهل البيت عليهم السلام ، وأهل البيت بالمفهوم الشامل لا شك أنهم كثيرون ، فهل يعقل أن يجعل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله نص هداية الأمة مُبهماً يتحير فيه الناظر ويضل منه المتأمل فيصبح البحث عن الهداية والأمان من الضلال فخاً للحيرة ومن ثمَّ الضلال والانحراف !

وأقصى ما يفترضه المغالطون هو أن نتمسك بعلماءٍ ينتسبون للنسب الشريف وكفى ! وهذا فيه من السذاجة ما يضحك الثكلى ، فكثيرون هم العلماء من النسب الشريف ومنتهى حدهم الاجتهاد والاجتهاد فقط .. وأنى لمثل هؤلاء أن يعصموا الأمة من الضلالة ، ومن أين لهم دعوة الناس لاتباعهم وإقناعهم أن أمان الأمة من الضلالة مرتبط بسماع كلمتهم وطاعة قولهم وهم لا يملكون حجة ولا برهاناً سوى قولٍ لا يشير صراحةً في تعيينهم كصمام أمانٍ للأمة من الغرق في وحل الضلال ، إنَّ حماية الأمة من الضلال والانحراف هي مهمة عظمى وشرفٌ سامٍ تشرأب له الأعناق وتسمو به المفاخر والمآثر ولا يُلقاها إلا ذو حظٍ عظيم .. فهل تلك المنزلة الخطيرة

والمهمة الجليلة التي ستكون سبباً في سعادة الأمة وهدايتها يُعقل كون صاحبها مبهماً بين آلاف الأسماء والأشخاص وعشرات التخمينات والافتراضات .. !

إننا إذا قلنا بهذا القول السخيف فإننا نفترض أن نصوص الهداية قد قُلبت لأحاجي وتخميناتٍ واجتهادات تُفَرِّقُ الأمة وتجعلها في حيرة ونزاع ، وحينها يُنسب إلى الله السخف إذ فعل هذا بعباده فلم يعطهم ما يروي الظمأ ولا يكشف الحق بل زادهم تفرقاً .. ولا مناص حينها إلا بالتسليم للقول بالنص في تعيين هداة الأمة وحماتها من الضلال إذ هو كاشفٌ للحق وأبعد ما يكون عن الإبهام واللغط ، وهو ما يليق نسبته إلى الله تعالى فإنه بذلك قدم للأمة تمام ما تعافي به نفسها من الضلال والشر والمآثم ، فإن ضلت فقد ظلمت نفسها بنفسها ولا ينسب لله ظلماً لأنه قدم الخير لهم وأبوا إلا عناداً وضلالاً .. !

وهذه الفضيلة وهذا الاختصاص لم يأت من فراغٍ ما ، وإنما لتصدر أهل بيت النبوة عليهم السلام أعلى مراتب العلم ولا شك أن العقل يقطع بوجوب اختصاص الاقتداء والائتمام بهم ، فقد كان أمير المؤمنين عليه السلام أعلم الخلق بعد النبي صلى الله عليه وآله بالقطع واليقين .

وهذا الأمر ثابت في حق الإمام أمير المؤمنين عليه السلام حيث كان أفقه ممن سبقه وتقدم عن زمانه وممن لحقه وتأخر عن زمانه !

روي عن الإمام الحسن عليه السلام أنه قال بعد استشهاد أمير المؤمنين عليه السلام :

(لَقَدْ فَارَقَكُمْ رَجُلٌ بِالْأَمْسِ مَا سَبَقَهُ الْأَوَّلُونَ بِعِلْمٍ، وَلا أَدْرَكَهُ الْآخِرُونَ، إِنْ كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَيَبْعَثُهُ وَيُعْطِيهِ الرَّايَةَ، فَلا يَنْصَرِفُ حَتَّى يُفْتَحَ لَهُ، وَمَا تَرَكَ مِنْ صَفْرَاءَ وَلا بَيْضَاءَ، إِلا سَبْعَ مِائَةِ دِرْهَمٍ مِنْ عَطَائِهِ كَانَ يَرْصُدُهَا لِخَادِمٍ لِأَهْلِهِ)

* وهذه أحكام العلماء على هذه الرواية :

1- شعيب الأرناؤوط (1) : حسن .

2- وصي الله بن محمد عباس (2) : إسناده صحيح .

3- الشيخ الألباني ذكره في سلسلته الصحيحة (3) .

وقد روى أحمد بن حنبل عن سعيد بن المسيب (4) :[لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: سَلُونِي ، إِلَّا عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ].

وهذا لم يكن في حق غيره ممن تسنم منصب الخلافة أو الحكم !

الشاهد الثاني : حديث البيعة .

وهو الأمر عن النبي صلى الله عليه وآله بوجوب بيعة المسلمين لإمام زمانهم ، وهذا ثابت بالنصوص الصحيحة والتي رواها المحدثون في الكتب والمسانيد .

روى أحمد بن حنبل في مسنده (5) :

[قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ مَاتَ بِغَيْرِ إِمَامٍ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً].

المحقق شعيب الأرناؤوط : حديث صحيح لغيره، وهذا إسناد حسن .

---

(1) مسند أحمد ، ج 3 ، ص 247 ، ح رقم 1720 .

(2) فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل ، ح رقم 922 .

(3) سلسلة الأحاديث الصحيحة ، ح رقم 2496 .

(4) فضائل الصحابة ، ح رقم 1098 ، وقال وصي الله : إسناده صحيح .

(5) مسند أحمد ، ج28 ، ص 88 .

ومثله أبو يعلى الموصلي في مسنده (1) :

[قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِمَامٌ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً].

المحقق حسين سليم أسد : إسناده حسن.

وأيضاً في كتاب السنة لابن أبي عاصم (2) :

[مَنِ مَاتَ وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِمَامٌ مَاتَ ميتة جاهلية].

قال الشيخ الألباني : إسناده حسن .

وروى مسلم في صحيحه عن رسول الله صلى الله عليه وآله (3) :

[... وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً] .

وقال أبو نعيم الأصبهاني (4) : صحيح ثابت .

وقال الشيخ مقبل الوداعي (5) : حديث حسن .

وهذا يعني أنه على كل مكلف أن يُبايع إمام زمانه ، ولا يجوز لمسلم أن لا يبيت ليلة واحدة بدون بيعة كما نص الفقهاء ، ومن يخالف في هذا فقد مات ميتة جاهلية أي ميتة على ضلال وكفر كأهل الجاهلية !

ولكن يرد الإشكال العَقَدي على من لا يقول بإمامة أهل البيت عليهم السلام وذلك أنهم يقولون بوجوب البيعة ، إذ نراهم في هذا الزمان ممزقين مشتتين بين بيعة

---

(1) مسند أبي يعلى الموصلي ، ح رقم 7375 .

(2) ظلال الجنة في تخريج السنة ، ح رقم 1057 .

(3) صحيح مسلم ، ج 3 ، ص 1478 ، ح رقم 1851 .

(4) حلية الأولياء ج3 ، ص 224 .

(5) الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين ، ج4 ، ص 451 .

للطواغيت وبين جهل كثير منهم بهذا الأصل الأصيل ، عدا عن ذلك ؛ التقلب العقائدي السياسي ، وذلك أنه للأسف قد بنى علماء أهل السنة رؤاهم العقائدية وفق الأحوال السياسية فكانوا يجعلون الدين يوافق الواقع بأي شكل ولا يحكمون على الواقع وفقاً للدين.

إن افتراض أهل السنة البيعة في حق أي إمام ، بل في حق أكثر من إمام - وذلك أننا اليوم نعيش في دولٍ متجزئة لأكثر من حاكم - أمر باطل والصحيح هو وجوب البيعة لإمام واحد وفيه صفات لا تنطبق إلا وفق ما يقول به الإمامية ، وهذا ثابت لوجوه :

الوجه الأول : أن البيعة المرادة في الحديث هي بيعة التسليم والرضا بالإمامة ، ولا يجوز لأي مسلم أن يبايع الظلمة والطواغيت ، قال تعالى (1) : [وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنْصَرُونَ].

الوجه الثاني : أن البيعة التي تجب من المسلم في حق الإمام لا تصح إلا في حق الإمام القُرشي من أول عهد النبوة إلى يوم القيامة وبذلك تبطل إمامة الجميع سوى القرشيين وفي هذا الزمان يرد الإشكال على أهل السنة ولا يرد على الإمامية لقطعهم بإمامة صاحب الزمان عليه السلام وهو قُرشي لا شك !

روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله (2) : [لاَ يَزَالُ هَذَا الأَمْرُ فِي قُرَيْشٍ مَا بَقِيَ مِنْهُمُ اثْنَانِ]. قال د. مصطفى البغا (3) : [الأمر الخلافة] .

---

(1) سورة هود ، 113 .

(2) صحيح البخاري ، ج 9 ، ص 62 ، ح رقم 7140 .

(3) صحيح البخاري ، في تعليقه على ح رقم 3310 - طبعة البغا .

وهذه إشارة إلى ديمومة خلافة رسول الله "ص" إلى يوم القيامة ، وأيضا مـن طـرق أخرى ، روي بأسانيد قوية عنه صلى الله عليه وآله :

[قُرَيْشٌ وُلَاةُ النَّاسِ فِي الخَيْرِ وَالشَّرِّ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ].

رواه أحمد ، وقال المحقق الأرناؤوط (1) : إسناده صحيح .

ورواه ابن أبي عاصم ، وقال الشيخ الألباني (2): إسناده صحيح .

وبلفظ آخر (3) : [الخلافة في قريش إلى قيام الساعة] ، وقال الألباني : إسناده جيد.

ورواه الترمذي ، وقال الألباني (4) : صحيح . وقال العلامة الوداعي (5) : هو حديث صحيح ورواته ثقات .

وعلى هذا بنى أهل السنة اعتقادهم في صفات الإمام بوجوب كون الإمام قرشي كـي تصح بيعته ، وعلى هذا أجمعوا .

يقول أبو بكر الباقلاني (6) : [فَإِن قَالَ قَائِل : فخبرونـا مَـا صـفة الإِمَـام المُعْقُـود لَـهُ عنْدكُمْ . قيل لَهُم : يجب أَن يكون على أَوْصَاف مِنْهَا أَن يكون قرشياً من الصميم].

ويقول ابن حزم (7) : [قال أبو محمد – يعني ابن حزم - : ... وَإِنَّـمَا يجـب أَن يكـون الإِمَام قرشياً بَالغاً].

---

(1) مسند أحمد ، ج 29 ، ص 342 ، ح رقم 17808 .

(2) ظلال الجنة في تخريج السنة ، ح رقم 1110 .

(3) المصدر السابق ، ح رقم 3342.

(4) سنن الترمذي ، ح رقم 2227 .

(5) الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين ، ج4 ، ص 451 .

(6) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل ، ص 471.

(7) الفصل في الملل والأهواء والنحل ، ج4 ، ص 90 .

ويقول إمام الحرمين (1) : [لَا يصلح للْإِمَامَة إِلَّا من تَجْتَمِع فِيهِ شَرَائِط أَحدهَا أَن يكون قرشيا فَإِن رَسُول الله عَلَيْهِ السَّلَام قَالَ الْأَئِمَّة من قُرَيْش].

ويقول الآمدي (2) : [فذهب أصحابنا، والجبائى، وابنه والشيعة وجميع أهل السنة والجماعة: إلى أنه لا بد وأن يكون الإمام قرشياً] .

ولكن هذه النصوص الدينية عن النبي صلى الله عليه وآله لم تبقَ طويلاً على حالها حتى صارت خاضعة للأهواء ، فالاعتقاد بالإمامة كان وفقاً للأحوال السياسية .

فانظر لعلماء أهل السنة منذ صدر الخلافة الأموية حتى منتهى خلافة العباسيين وتضعضع حكمهم كانوا يحكمون بوجوب قرشية الخليفة ، وذلك أنهم كانوا في عصور يحكمها القرشيون فقط ، فكان الأمر متوافقاً مع النص ، فقد ذكرنا لك عدة نصوص عن علماءٍ أوجبوا قرشية الخليفة لأنهم عاصروا خلافة القرشيين فقط ولأن النص يصرح بذلك.

فمثلاً أبو بكر الباقلاني ولد عام (338 هـ) وتوفي عام (403 هـ) .

أما ابن حزم فقد ولد عام (384 هـ) وتوفي عام (456 هـ) .

وكذلك إمام الحرمين فقد ولد عام (419هـ) ومات في (478 هـ) .

والآمدي ولد سنة (551 هـ) ومات سنة (631 هـ) .

فهذا يعني أنهم كلهم عاصروا الدولة العباسية ذات الخلفاء القرشيين ، لذا حكموا بوجوب قرشية الحاكم لأنها تتناغم مع الظرف السياسي ، ولأن صريح النصوص أصلاً يوحي لذلك فلا إشكال من هذه الناحية آنذاك ، ولكن لو نظرنا إلى العلامة

---

(1) لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة ، ص 130 .

(2) أبكار الأفكار في أصول الدين ، ج 5 ، ص 192 .

التفتازاني فإنه كان من علماء القرن الثامن وقد كانت الدولة العباسية انتهت (1) وبدأت خلافة العثمانيين فإنهم قد بدأوا يتراجعون عن شرط القُرشية تصحيحاً لبيعاتهم لأولئك الخلفاء ، فجوَّز التفتازاني خلافة العجم وغير القرشيين.

يقول (2) : [ويشترط أن يكون .. قريشياً فإن لم يوجد من قريش من يستجمع الصفات المعتبرة ، ولي كناني ، فإن لم يوجد فرجل من ولد إسماعيل ، فإن لم يوجد فرجل من العجم].

وحتى في زماننا الحاضر ، فيقول صالح الفوزان (1) : [ولي أمرك ولي البلد الذي أنت فيه ..]. فلم يعودوا يعيرون النص الديني بوجوب قرشية الخليفة اهتماماً لأنها تناقض ما عليه مذهبهم ، فصارت عقائدهم تتقلب وفق الواقع السياسي ، وأيُّ دين هذا الذي تتحول عقائده وفتاواه وفق المتغيرات السياسية ؟!!

وعموماً ؛ فأخبار النص على بقاء خلافة رسول الله صلى الله عليه وآله قُرَشية لا تحتمل سوى أمرين ، فإما أن يعني هذا الخبر إفادة الجملة الإنشائية بمعنى أنه يجب أن يكون الخليفة قرشي ، وهذا الواقع السني يناقضه ، وبذلك لا مجال لأداء البيعة ، وفي حال عدم البيعة فالأمر عظيم وآثامه كبيرة وعواقبه وخيمة !

وإما أن يعني إفادة الجملة الخبرية وهو أنه سيكون كل الخلفاء قرشيين وهذا لا يتماشى إلا مع مذهب الإمامية .

---

(1) انتهت الدولة العباسية سنة 656 هـ ، انظر البداية والنهاية ، ج13 ، ص 233 .

(2) شرح المقاصد ، ج5 ، ص 233 .

(3) مفهوم البيعة وأحكام الخروج على ولاة الأمر ، ص 39 .

يقول السيوطي (1) : [لا يزال هذا الأمر في قريش أي الخلافة ما بقي في الناس اثنان أي إن هذا الحكم مستمر إلى آخر الدنيا] ويقول النووي (2) : [لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي من الناس اثنان وفي رواية البخاري ما بقي منهم اثنان هذه الأحاديث وأشباهها دليل ظاهر أن الخلافة مختصة بقريش لا يجوز عقدها لأحد من غيرهم وعلى هذا انعقد الإجماع في زمن الصحابة فكذلك بعدهم ومن خالف فيه من أهل البدع أو عرض بخلاف من غيرهم فهو محجوج بإجماع الصحابة والتابعين فمن بعدهم بالأحاديث الصحيحة قال القاضي اشتراط كونه قرشياً هو مذهب العلماء كافة قال وقد احتج به أبو بكر وعمر رضي الله عنهم على الأنصار يوم السقيفة فلم ينكره أحد قال القاضي -وقد عدها العلماء في مسائل الإجماع- :ولم يُنقل عن أحد من السلف فيها قول ولا فعل يخالف ما ذكرنا]. وهذه نصوص صريحة في وجوب قرشية الخليفة وأن الخلافة القرشية حتى نهاية الدنيا ، وكل هذا مهم جداً مع لفت النظر لحديث النص على عدد الأئمة ، فقد روى البخاري في صحيحه عن جابر بن سمرة (3) : [سمعت النبي صلى الله عليه وسلم، يقول: «يكون اثنا عشر أميراً»، فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبي: إنه قال: «كلهم من قريش»].وروى مسلم من طريقه أيضاً (4) : [«لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً »، ثم تكلم النبي صلى الله عليه وسلم بكلمة خفيت علي، فسألت أبي: ماذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: «كلهم من قريش»].

---

(1) الديباج على مسلم ، ج4 ، ص 439 . (2) شرح النووي على صحيح مسلم ، ج 12 ، ص 200

(3) صحيح البخاري ، ج 9 ، ص 81 ، ح رقم 7222 .

(4) صحيح مسلم ، ج3 ، ص 1452 ، ح رقم 1821 .

فيجتمع لدينا مما سبق أن :

1- الأئمة من قريش .

2- إلى قيام الساعة .

3- عددهم اثنا عشر إماماً .

وهذا لا ينطبق إلا على أئمة أهل البيت عليهم السلام ، ولا يكون هذا إلا بالقول بإمامة المهدي المنتظر عليه السلام .

لقد حاول العديد صرف النظر عن حديث النص على عدد الأئمة بسرد أجوبة خيالية ومنهم الوهابي مؤلف ذاك الكتاب ، حيث ذكر بعض الأجوبة في كتابه [حقبة من التاريخ] وتوهم أن لفظ الحديث يوحي بأن أمر الأمة ماضٍ خلال تولي اثني عشر إمام ، واستشكل أن الأئمة عليهم السلام لم يتولوا الخلافة والحكم ، والصواب أن الجزم بصلاح الأمة مشروط بتولي هؤلاء الأئمة " لَا يَزَالُ أَمْرُ النَّاسِ مَاضِيًا مَا وَلِيَهُمُ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا " أي في حال ولايتهم ، فكان صلاح أمر الأمة مشروطاً بهذا .

كذلك التعلق بأن الاثني عشرَ إمام يجب أن يكون الإسلام عزيزاً في خلافتهم وهذا ما لا يُظفر به في حق حقبة ما يُسمى الخلافة الراشدة فضلاً عن الباقين من الطواغيت الأمويين والعباسيين، والصواب أن حصول العزة بالتمسك بهؤلاء الاثنى عشر فهو مشروط كما ذكرنا .

وبعض ألفاظ هذا الحديث توهم بأن صلاح الأمة باثني عشر خليفة تجتمع عليهم الأمة ، وهذا يشهد ببطلانه الواقع التاريخي ، فلم تجتمع الأمة على خليفة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ، فسعد بن عبادة وبعض الأنصار رفضوا خلافة الشيخين ، وعثمان رفضه ثوار الأمصار وكثير من الصحابة الذين شاركوا بقتله كطلحة بن عبيد

الله ، وأمير المؤمنين خرج عليه أهل الشام وكذا من خلفهم فلم تجتمع الأمة عليهم وإنما كانوا أشتاتاً ، فلا معنى للتعلق بهذه الأوهام السخيفة .

وقد قيل حقاً ، إذا لم تستحِ فاصنع ما شئت ، فأي قيمة لدفع النص المشير لإمامة اثني عشر إماماً عن أئمة أهل البيت عليهم السلام الاثنى عشر وقد فشل كل علماء أهل السنة في إيجاد مخرجٍ من هذا المأزق !

فكل تفسيرٍ يختلف عن الآخر ، وكلها تتعارض مع بعضها فمنهم من يقول أن هؤلاء خلفاء بني أمية وأولهم يزيد بن معاوية !! .. ، ومنهم من جعلهم بعد ظهور المهدي المنتظر ومنهم من جعلهم الخلفاء الأربعة وجزء من خلفاء الأمويين وجزء من العباسيين ليتمموا بهم اثني عشر إماماً .

فهذه الاضطرابات (1) موجبة لرفع اليد عما استظهروه ، إذ أنه من القبيح أن ينص النبي صلى الله عليه وآله نصاً مهماً رئيساً يكون مُبهماً وموطناً للتخمينات والظنون والافتراضات الساذجة ، فإن الظن لا يُغني من الحق شيئاً !

فإنه (2) [لا يصح الوعد الإلهي بقيادة مجهولة ! إن الوعد النبوي بالاثني عشر إماماً من بعده وعد إلهي من لدن حكيم خبير ، وهو وعد منه سبحانه بأئمة بعد رسوله ، كما هي سنته تعالى في الأمم السابقة ، ورحمة منه لهذه الأمة بحل أصعب مشكلة تواجهها الأمم بعد أنبيائها على الإطلاق !

---

(1) للنظر في الأقوال المضطربة بالتفصيل انظر ما ذكره الشيخ آية الله العظمى جعفر السبحاني أقوالهم المضطربة في ذلك في كتابه [أضواء على عقائد الشيعة الإمامية ، ص 108 وما بعدها].

وللسيد علي الميلاني حوله بحث ماتع في كتابه [إمامة باقي الأئمة عليهم السلام – ص 12] فراجع .

(2) انظر : آيات الغدير ، إصدار مركز المصطفى ، ص 69-70 ، الطبعة الثانية .

فهل تقبل عقولنا أن الله تعالى قد أمر رسوله صلى الله عليه وآله بأن يدل أمته على قادة مجهولين ؟! نحن نرى أن الله تعالى وعد الأمم السابقة على لسان عيسى عليه السلام برسول يأتي من بعده بخمس مئة سنة ، ومع ذلك سماه باسمه فقال : (ومبشراً برسول يأتي من بعدي اسمه أحمد (سورة الصف ، 6) ، فكيف يعقل أنه تعالى وعد الأمة الخاتمة على لسان نبيها بقادتها الربانيين (القيمين على الأمة) بعد نبيها ثم لا يسمي أولهم على الأقل ، ولا يسمي أسرتهم ، بل يكتفي بالقول إنهم من بضع وعشرين قبيلة تنتمي إلى قريش ! إن التصديق بذلك يعني نسبة عدم الحكمة إلى الله عز وجل ، ورسوله صلى الله عليه وآله ! لأن من شأنه أن يشعل الصراع بين هذه القبائل التي تتنازع على الأمور الصغيرة ، الأقل من السلطة ورئاسة الدولة بآلاف المرات كسرقة جمل في مكة ؟ ! فهل يجرؤ عاقل يعرف صفات ربه ، على نسبة ذلك إلى الله تعالى]. وبعد أن عرفت خيبة الكثير ممن حاول حمل النصوص على بعض الخلفاء دون الآخرين دون مستند شرعي أو عقلي ، قد أقر بعضهم بعجزه عن الوقوع على المقصود من حديث النص على الأئمة الاثنى عشر وفق مفهوم أهل السنة ، وقد نقل السيد محمد القزويني هذه الأقوال (1):

1- الإمام القاضي ابن العربي المالكي : [لم أعلم للحديث معنى].

2- أبو القاسم المهلب ابن أبي صفرة : [لم ألق أحدًا يقطع في هذا الحديث بمعنى].

3- الحافظ ابن الجوزي : [قَدْ أَطَلْتُ الْبَحْثَ عَنْ مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ وَتَطَلَّبْتُ مَظَانَّهُ وَسَأَلْتُ عَنْهُ فَلَمْ أَقَعْ عَلَى الْمَقْصُودِ بِهِ].

---

(1) انظرها في(نقد كتاب أصول مذهب الشيعة) ، ج2 ، ص 501 .

فبعد هذا كله لا مناص من التسليم بإمامة هؤلاء الاثنى عشر والجزم أنهم هم أئمة أهل البيت عليهم السلام ، فروايات السنة بشرت بهم وروايات الشيعة بشرت بهم وحتى كتب النصارى (1) ، وبذلك يجب القول بإمامة الإمام الثاني عشر عليه السلام لأن خلافة رسول الله صلى الله عليه وآله قرشية إلى قيام الساعة في إثنى عشر إمام وهذه الأوصاف متقاربة مع ما نقول .

وبعد أن عرفت بطلان البيعة لغير القرشي وأن الإمامة فيهم إلى يوم القيامة ، يبقى التنويه لأمر إعطاء البيعة ، وهو أنه كيف يجعل الله هذه العقوبة على من لا بيعة في عنقه لإمام زمانه ومن ثم لا يوضح له معالم أئمته الذين يجب إتباعهم وبيعتهم ؟!

إن هذا لا يتم إلا بالبيعة لأئمة الهدى من آل محمد عليهم السلام لأن الله أشار لإمامتهم ظاهراً وباطناً ، مع الإشارة لبطلان إمامة الكثير ممن سبق في العصور السابقة ، وعصورنا الحالية ، يقول الإمام أبو بكر الجصاص (2) : [فثبت بدلالة هذه الآية (3) بطلان إمامة الفاسق وأنه لا يكون خليفة].

فبطل بالتبع إمامة الكثير من الخلفاء الفسقة لا سيما خلفاء الدولتين الأموية والعباسية ومن تابعهم فثبوت فسقهم من المتواترات ، وبطلت معها البيعة التي قُرنت بإمامتهم ؛ لأنه لا يصح بيعة الفاسق ولا تنعقد له البيعة .. !

فهل من المعقولِ أن ينص الله على وجوب البيعة وأن من لا يؤديها يموت ميتة جاهلية

---

(1) في الكتاب المقدس : [وأما إسماعيل فقد سمعت لك فيه . ها أنا أباركه وأثمره وأكثره كثيرا جدا . اثني عشر رئيساً يلد وأجعله أمة كبيرة] [سفر التكوين ، الإصحاح 17 ، 20].

(2) أحكام القرآن ، ج 1 ، ص 84 .

(3) سورة البقرة ، 124 (.. لا ينال عهدي الظالمين) .

ومن ثم يجعل أولئك الأئمة فسقة أو مجهولين أو يناقض نفسه بنصه على كونهم قُرشيين ومن ثم تختفي هذه الصفة منهم ؟!

وعلى المسلم أن ينتبه إلى هذه النقطة الخطيرة خصوصاً في زماننا هذا ، وهو بطلان إمامة غير القُرشي وبطلان إمامة الفاسق ، وبهذين القيدين لا تصح أي بيعة في هذا الزمان إما للسبب الأول أو الاثنين معاً ، وفي حال عجزه عن أداء البيعة فإنه مقيد بتلك النتائج التي حذرت منها الأحاديث ، فلا مناص من القول بإمامة أئمة أهل البيت عليهم السلام عموماً وإمامة صاحب العصر والزمان – عجل الله فرجه الشريف - خصوصاً .

قبل الخاتمة : وقفة مهمة مع الذهبي وابن حزم !

أشرنا بأدلة تكفي في المقام ولم نحبذ الاستفاضة كي لا يطول البحث فنخرج عن أصوله ، وقد أشرنا أيضاً فيما مضى لبعض البحوث التي تناولت ولادة محمد بن الحسن العسكري من كتب أهل السنة والجماعة وبذلك لا معنى لقول من يزعم أن الإمام العسكري عليه السلام كان عقيماً لضرورة تقديم الإثبات على النفي .

ولكن هناك تساؤلات تدور حول موقف الخلافة العباسية من عائلة الإمام العسكري عليه السلام ، وهنا أعني بالذات ما ذكره ابن حزم ونقله عنه الذهبي .

وفيه ما نصه (1) : [وزادت فتنة الرافضة بصقيل وبدعواها، إلى أن حبسها المعتضد

---

(1) سير أعلام النبلاء ، ج13 ، ص 121 .

بعد نيف وعشرين سنة من موت سيدها، وجعلت في قصره إلى أن ماتت في دولة المقتدر].

وهنا نلاحظ عدة ملاحظات ، وهو أن إمرأة ما تقول أن لها ولداً من الإمام الحسن العسكري عليه السلام ولقيت هذه الدعوى رواجاً عند الشيعة لأنها صدرت من السيدة الجليلة زوجة الإمام المهدي عليه السلام ولثبوت ذلك أصلاً عندهم ، ولكن هذا الأمر لا يستدعي أن تُحبسَ هذه المرأة حتى الموت لا سيما أنها سُجنت فترةً لا تليق مع ما فعلته ، إذ أنها مكثت في الحبس في عهد المعتضد وماتت في عهد المقتدر ، والمعتضد كانت دولته منذ 279 هـ إلى 289 هـ ، والمقتدر كانت دولته من سنة 295 هـ إلى 319 هـ ، ودخولها السجن كان في 280 هـ وهذا يعني على أحسن الأحوال أنها سُجنت ما لا يقل عن خمس عشرة عاماً !

وهذا يضع علاماتُ استفهام حول سجن هذه المرأة طول هذه المدة مقابل هذا العمل الذي فعلته ، وما يثير الغرابة أن سجنها كان في القصر وليس في السجن كباقي الناس وهذا فيه تولية المزيد من الاهتمام بأمرها وإلا فمصير الجاني المذنب هو السجن وليس الحجز في القصر !

ومن ثم ألا يُناقض هذا دعاوى الكثير من الذين يحاولون النقض على الشيعة ، فهم ادَّعوا مراراً أن إطلاق القول بوجود ولدٍ للحسن العسكري عليه السلام هو كذب من الشيعة لا غيرهم لإخراجهم من المأزق الذي حلَّ بهم إثر وفاة الحسن العسكري عليه السلام ، ليكملوا كذبة نظرية الإمامة ويمرروها .

فما شأن هذه المرأة والإمامة ونظريات الشيعة ؟! وأي إرادةٍ هذه التي تدفعها للإصرار على قولها هذا طيلة أعوام كثيرة لتبقى رهينة الأسر في أيدي العباسيين ، وما هو إلا

الصدق والثبات ، وإلا فلو كانت تبتغي مطلباً دنيوياً لتراجعت ووجدت لها مخرجاً أو ارتمت في صف العباسيين .. لكنه جهاد آل محمد عليهم السلام ليعلنوا أن الحسن العسكري عليه السلام عقَّب نسلاً وليثبتوا كذب كل الدعاوى التي تحاول ستر هذه الحقيقة .. فكانت تضحية من السيدة صلوات الله عليها .. ولتبقى رافعةً لشعار الظلامة التي حلَّت بها وبهم حتى يخرج من يزيل دول الظلم والفجور التي وضعت السيف في أمة محمد صلى الله عليه وآله بلا حسيب ولا رقيب من سلاطين البغي وعبيدهم من علماء السوء في هذه الأمة .

فعلى المنصف أن يتدبر في هذه المقولة ، لعله يخرج بجواب مقبول .

الخاتمة :

الحمد لله على كمال الدين وتمام النعمة ، ببركة مولانا صاحب الزمان عجل الله فرجه الشريف قد أنجزت هذا البحث الذي استغرق حقَّه من الوقت والجهد وكان مطلبي فيه أن أرد شبهاتٍ تتكرر حول عقيدة الإمامية في الإمام المهدي عليه السلام في الكتاب المذكور ، واستحسنت في آخره إدراج فصول ومباحث تشير بإيجاز إلى الأدلة على هذا الاعتقاد من طرقنا وطرق أهل السنة والجماعة .

وهذا البحث خلاصة ما أعتقده في قضية المهدوية حسب ما ثبت لي من الأدلة والبراهين ، سائلاً الله أن يجعله حجة لي يوم القيامة ، وأن يكون هذا الكتاب بياناً للحق الذي يدين به رسول الله صلى الله عليه وآله وشيعته وأتباعه ، ودحضاً للباطل الذي أتى به هذا الأفاك وأضرابه من أهل النصب ، فينفع به المؤمنين وأهل الإنصاف ويدحض به حجج الجاحدين .

تم بحمد الله فجر الجمعة ، الحادي عشر من مايو لعام 2012 ميلادي ، التاسع عشر من جمادى الآخرة للعام 1433 هـ ، في غزة هاشم مثوى جد المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم – فلسطين المحتلة .



فهرس المصادر

* كتاب الله الكريم .

* نهج البلاغة لمولى الموحدين أمير المؤمنين عليه السلام .

المصادر الشيعية :

1- الإمامة في أهم الكتب الكلامية ، علي الميلاني .

2- الإرشاد ، محمد بن النعمان المفيد ، ط2 ، تحقيق مؤسسة آل البيت " ع " لتحقيق التراث - دار المفيد .

3- الأصول الستة عشر ، عدة محدثين ، الناشر : دار الشبستري للمطبوعات (قم) .

4- إعلام الورى بأعلام الهدى ، الطبرسي ، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث .

5- اختيار معرفة الرجال ، الشيخ الطوسي ، مؤسسة آل البيت عليهم السلام ، تحقيق السيد مهدى الرجائي .

6- الاختصاص ، محمد بن النعمان ، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة ، تحقيق : علي أكبر غفاري .

7- إلجام الواشي بالإجابة عن أسئلة الخراشي ، الحلقة الأولى ، زكريا بركات .

8- أضواء على عقيدة الشيعة الإمامية ، جعفر السُبحاني ، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام – قم المقدسة .

10- الإمامة والتبصرة ، علي بن الحسين بن بابويه القمي ، ط1 ، تحقيق ونشر مدرسة الإمام المهدي عليه السلام - قم المقدسة .

11- أعيان الشيعة ، محسن الأمين ، تحقيق : حسن الأمين ، دار التعارف للمطبوعات

12 - الاحتجاج ، الشيخ الطبرسي ، تعليقات: السيد محمد باقر الخرسان ، دار النعمان للطباعة والنشر .

13- آفاق مهدوية ، منير الخباز .

14- الإمام المهدي عليه السلام ، محمد الحسيني الشيرازي ، مؤسسة المجتبى ، لبنان

15- الأمالي ، الصدوق القمي ، ط1 ، تحقيق : قسم الدراسات الاسلامية - مؤسسة البعثة – قم المقدسة .

16- بحث حول المهدي (ع) ، محمد باقر الصدر .

17- بحار الأنوار ، محمد باقر المجلسي ، ط2 ، مؤسسة دار الوفاء – بيروت .

18- تنزيه الشيعة الاثنى عشرية ، أبو طالب التبريزي .

19- التحقيق في نفي التحريف عن القرآن الشريف ، علي الميلاني ، دار القرآن الكريم

20- جواهر التاريخ ، علي الكوراني ، ط1 ، الناشر : دار الهدى .

21- حق اليقين في معرفة أصول الدين ، عبد الله شبر ،مؤسسة الأعلمي .

22- حياة الإمام المهدي عليه السلام ، باقر شريف القرشي ، ط1 .

23- رسائل ومقالات ، جعفر السبحاني ، مؤسسة الإمام جعفر الصادق (ع) .

24- الشهب الثواقب لرجم شياطين النواصب ، محمد آل عبد الجبار ، ط1 ، تحقيق : حلمي السنان.

25- شرح أصول الكافي ، محمد بن صالح المازندراني،ط1 ،دار إحياء التراث العربي.

26- الصراط المستقيم ، علي بن يونس البياضي العاملي ، صححه وعلق عليه : محمد الباقر البهبودي .
27- الصحيح من سيرة النبي الأعظم (ص) ، جعفر مرتضى العاملي ، ط4 ، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع .
28- عقائدنا الفلسفية والقرآنية ، جعفر السبحاني ، ط1 ، دار الروضة .
29- العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة أهل البيت عليهم السلام ، جعفر السبحاني ، الناشر : مؤسسة الإمام جعفر الصادق عليه السلام .
30- عصر الظهور ، علي الكوراني ، ط1 ، الناشر : مركز النشر مكتب الإعلام الإسلامي .
31- عقائد السنة وعقائد الشيعة .. التقارب والتباعد ، صالح الورداني ، ط1 ، الغدير – بيروت .
32- علل الشرائع ، الصدوق القمي ، منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها في النجف .
33-علم الإمام ، كمال الحيدري .
34- عقائد الإمامية ، محمد رضا المظفر ، الناشر : انتشارات أنصاريان - إيران – قم
35- الغيبة الصغرى والسفراء الأربعة ، فاضل المالكي ، مركز الأبحاث العقائدية .
36- الغيبة ، الشيخ الطوسي ، تحقيق الشيخ عباد الله الطهراني والشيخ على أحمد ناصح مؤسسة المعارف الإسلامية ، قم المقدسة .
37- الغيبة ، الشيخ محمد بن إبراهيم النعماني ، ط1 – أنوار الهدى ، تحقيق فارس حسون كريم .

38- القضاء في الفقه الإسلامي ، كاظم الحائري ، ط1 ، الناشر : مجمع الفكر الإسلامي.

39- القيادة في الإسلام ، محمد الريشهري ، ط دار الحديث .

40- الكليني والكافي ، عبد الرسول الغفار ، ط1 ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة .

41- كمال الدين وتمام النعمة ، الشيخ الصدوق القمي ، تحقيق : على أكبر الغفاري مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة .

42- الكافي ، الشيخ الكليني ، تحقيق : علي أكبر غفاري ، الناشر : دار الكتب الإسلامية.

43- لله والحقيقة ، علي آل محسن .

44- المسائل الجارودية ، محمد بن النعمان المفيد ، تحقيق الشيخ محمد كاظم مدير شانجي.

45- معاني الأخبار ، الصدوق القمي ، الناشر : انتشارات إسلامي وابسته بجامعة مدرسين حوزه علميه قم ، علي أكبر غفاري .

46- معجم أحاديث الإمام المهدي ، مؤسسة المعارف الإسلامية ، ط1 .

47- مكيال المكارم في فوائد الدعاء للقائم ، محمد تقي الموسوي الأصفهاني ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان ، تحقيق السيد علي عاشور.

48- المعجم الموضوعي لأحاديث المهدي (ع) ، علي الكوراني ، ط2 .

49- المسلك في أصول الدين ، المحقق الحلي ، ط1 ، الناشر : مجمع البحوث الإسلامية ، إيران المحقق : رضا الأستادي .

50- مجموعة الرسائل ، لطف الله الصافي .

51- المنطق ، محمد رضا المظفر ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين.

52- موسوعة مركز الأبحاث العقائدية ، مركز الأبحاث العقائدية ، ط1 .

53- معجم رجال الحديث ، أبو القاسم الخوئي ، ط5 ، الناشر : مركز نشر الثقافة الإسلامية .

54-موسوعة أحاديث أهل البيت عليهم السلام ، هادي النجفي .

55- معالم الفتن ، سعيد أيوب ، ط1 .

56- مستدرك سفينة البحار ، علي النمازي الشاهرودي ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة .

57- المسائل العشر في الغيبة ، الشيخ المفيد ، تحقيق فارس تبريزيان الحسون ، مركز الأبحاث العقائدية .

58- المقنع في الغيبة ، الشريف المرتضى ، ط1 ، تحقيق السيد محمد علي الحكيم ، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث .

59- موسوعة الإمام الجواد عليه السلام ، مؤسسة ولي العصر للدراسات الإسلامية الطبعة الأولى .

60- مرآة العقول ، محمد باقر المجلسي ، ط2 – دار الكتب الإسلامية ، إخراج وتصحيح : هاشم الرسولي .

61- نقد كتاب أصول مذهب الشيعة ، محمد الحسيني القزويني ، ط1 ، مؤسسة ولي العصر (ع) للدراسات الإسلامية .

62-نهج السعادة ، محمد باقر المحمودي ، مطبعة النعمان – النجف الأشرف .

63- نظريات الخليفتين ، نجاح الطائي .

64- ولادة الإمام المهدي عليه السلام ، بشير النجفي ، ط8 ، مؤسسة الأنوار النجفية.

65- ولاية الفقيه ، تاريخها .. مبانيها ، محسن الحيدري ، ط1 ، الناشر : دار الولاء - بيروت ، لبنان.

66- الولاية التكوينية ، كمال الحيدري ، ط1 ، دار فرقد

* مصادر أهل السنة وغيرها :

1- الأصول في ذرية البضعة البتول ، أنس الكتبي الحسني ، ط1 ، الناشر : دار المجتبى للنشر والتوزيع .

2- أحكام القرآن ، أبو بكر الجصاص ، ط1 ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، المحقق: عبد السلام محمد علي شاهين .

3- أعلام الموقعين عن رب العالمين ، ابن القيم الجوزية ، ط1 ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم.

4- أبكار الأفكار في أصول الدين ، سيف الدين الآمدي ، ط2 مطبعة دار الكتب والآثار القومية بالقاهرة ، تحقيق: أ. د. أحمد محمد المهدي .

5- الأحكام السلطانية ، أبو يعلى الفراء ، ط2 ، الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان ، صححه وعلق عليه : محمد حامد الفقي .

6- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد ، الجويني إمام الحرمين ، ط مكتبة الخانجي – مصر ، تحقيق : محمد موسى ، علي عبد الحميد .

7- اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم ، ابن تيمية ، ط7 ، الناشر:

دار عالم الكتب، بيروت، لبنان ، المحقق: ناصر عبد الكريم العقل .

8- الإصابة في تمييز الصحابة ، ابن حجر العسقلاني ، ط1 ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض.

9- الأحاديث المختارة ، الحافظ المقدسي ، ط3 ، الناشر: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان ، تحقيق عبد الملك دهيش .

10- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة ، الحافظ البوصيري ، ط1 ، دار النشر: دار الوطن للنشر، الرياض .

11- الأنساب ، السمعاني ، ط1 ، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد تحقيق المعلمي اليماني .

12- أصول مذهب الشيعة ، ناصر القفاري ، ط1 .

13- الإصابة في تمييز الصحابة ، ابن حجر العسقلاني ، ط1 ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت .

14- الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، ابن عبد البر القرطبي ، ط1 ، الناشر: دار الجيل، بيروت .

15 - أسد الغابة في معرفة الصحابة ، ابن الأثير الجزري ، ط1 ، الناشر: دار الكتب العلمية .

16- بشارات الأنبياء بمحمد ، عبد الوهاب طويلة ، ط2 -2005 م ، ط دار السلام .

17- تمهيد الأوائل و تلخيص الدلائل ، أبو بكر الباقلاني ، ط1 ، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – لبنان ، المحقق: عماد الدين أحمد حيدر.

18- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ، عبد الرحمن المعلمي اليماني ، ط2 الناشر: المكتب الإسلامي ، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.

19- تفسير النسفي ، حافظ الدين عبد الله النسفي ، الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت .

20- تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه ، أحمد الكاتب ، ط دار الجديد .

21- تاريخ بغداد ، الخطيب البغدادي ، ط دار الكتب العلمية ، مصطفى عبد القادر عطا .

22- تهذيب الكمال ، المزي ، ط1 ، المحقق: د. بشار عواد معروف الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.

23- التاريخ الكبير ، محمد بن إسماعيل البخاري ، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن .

24- تذكرة الحفاظ ، الذهبي ، ط1 ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان .

تاريخ الخلفاء ، السيوطي ، ط دار الكتاب العربي .

25 - التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة ، القرطبي ، ط1 ، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض ، تحقيق ودراسة: الدكتور: الصادق بن محمد بن إبراهيم

26- حلية الأولياء ، أبو نعيم الأصفهاني .

27- حقبة من التاريخ ، عثمان الخميس ، دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع .

28- الخوف ، صموئيل حبيب ، ط1 ، دار الثقافة – القاهرة .

29- الديباج على صحيح مسلم ، السيوطي ، ط1 ، الناشر: دار ابن عفان للنشر والتوزيع - المملكة العربية السعودية – الخبر ، تحقيق : أبو إسحق الحويني .

30- سنن الترمذي ، محمد بن سورة الترمذي ، تحقيق الألباني .

31- سنن ابن ماجة ، ابن ماجة القزويني ، تحقيق الألباني .

32- سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، ط مؤسسة الرسالة ، المحقق شعيب الأرناؤوط

33- سلسلة الأحاديث الضعيفة ، الألباني ، ط1 ، دار المعارف، الرياض.

34- سلسلة الأحاديث الصحيحة ، الألباني ، ط1 ، دار المعارف ، الرياض .

35- السياسة ، الفارابي ، ط2 ، المحقق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد ، الناشر: مؤسسة شباب الجامعة – الإسكندرية .

36- السنة ، عبد الله بن أحمد بن حنبل ، تحقيق القحطاني .

37- السيرة النبوية ، ابن كثير الدمشقي ، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت – لبنان ، تحقيق: مصطفى عبد الواحد.

38- شرح رياض الصالحين ، محمد بن صالح العثيمين ، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض .

39- شرح المقاصد ، سعد الدين التفتازاني ، ط2 - عالم الكتب ، تحقيق عبد الرحمن عميرة .

40- الشريعة ، أبو بكر الآجري ، ط2 ، الناشر: دار الوطن - الرياض ، المحقق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي .

41- شرح النووي على مسلم ، أبو زكريا النووي ، ط2 ، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت .

42- الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة ، ابن حجر الهيتمي ، ط1 ، الناشر: مؤسسة الرسالة – لبنان ، المحقق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي - كامل محمد الخراط.

43- صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج النيسابوري ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت ، لبنان .

44- صحيح البخاري ، محمد بن إسماعيل البخاري ، الناشر: دار طوق النجاة .

45- صحيح الجامع الصغير ، الألباني ، الناشر: المكتب الإسلامي .

46- الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين ، مقبل الوداعي ، الناشر : مكتبة ابن تيمية – القاهرة .

47 - الطبقات الكبرى ، ابن سعد ، ط1 ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت .

48 - ظلال الجنة بتخريج السنة ، الألباني ، ط1 ، الناشر: المكتب الإسلامي .

49- فيض القدير ، الحافظ المناوي ، ط1 ، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى – مصر .

50- فتاوى اللجنة الدائمة ، جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش ، الناشر: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء - الإدارة العامة للطبع – الرياض.

51- فتاوى نور على الدرب ، عبد العزيز بن باز ، جمع محمد الشويعر .

52- الفصل في الملل والأهواء والنحل ، ابن حزم القرطبي ، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة .

53- فتاوى الرملي ، شهاب الدين أحمد الرملي ، الناشر: المكتبة الإسلامية .

54- فتح الباري ، ابن حجر العسقلاني ، الناشر: دار المعرفة – بيروت ، تعليقات

عبد العزيز بن باز .

55- فضائل الصحابة ، أحمد بن حنبل ، تحقيق وصي الله عباس .

56- قاعدة مختصرة في وجوب طاعة الله ورسوله وولاة الأمور ، ابن تيمية ، ط2 ، المحقق عبد الرزاق البدر .

57- الكامل في التاريخ ، ابن الأثير الجزري ، دار صادر للطباعة والنشر - دار بيروت للطباعة والنشر .

58- الكامل في ضعفاء الرجال ، ابن عدي الجرجاني ، ط1 ، الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان .

59- لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة ، أبو المعالي الجويني إمام الحرمين ، ط2 ، الناشر: عالم الكتب – لبنان ، المحقق: فوقية حسين محمود .

60- الملل والنحل ، الشهرستاني ، الناشر: مؤسسة الحلبي .

61- المختصر الكبير في سيرة الرسول، ابن جماعة ، ط1 ، الناشر: دار البشير – عمان ، المحقق: سامي مكي العاني .

62- مجموع الفتاوى ، ابن تيمية ، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف .

63- المبسوط ، السرخسي ، الناشر: دار المعرفة – بيروت .

64- مسند البزار ، أبو بكر البزار ، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة

65- ميزان الاعتدال ، الذهبي ، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت .

66- الموضوعات ، ابن الجوزي ، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .

67- مختصر تاريخ دمشق ، ابن منظور ، ط1 ، دار النشر: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق .

68- المجروحين ، ابن حبان ، 1 ، الناشر: دار الوعي – حلب ، المحقق: محمود إبراهيم زايد.

69- المعارف ، ابن قتيبة الدينوري ، ط2 ، تحقيق ثروت عكاشة ، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة .

70- مسند أبو يعلى الموصلي ، أبو يعلى الموصلي ، تحقيق حسين أسد .

71- منهاج السنة ، ابن تيمية الحراني ، ط1 ، المحقق محمد رشاد سالم .

72- مسند أحمد ، أحمد بن حنبل ، ط مؤسسة الرسالة ، تحقيق شعيب الأرناؤوط

73- المعجزات والكرامات وأنواع خوارق العادات ومنافعها ومضارها ، ابن تيمية ، ط دار الصحابة للتراث بطنطا ، تحقيق أحمد العيسوي .

74- مجلة المنار ، محمد رشيد رضا .

75- مجموع فتاوى ابن باز ، جمع محمد الشويعر .

76- محمد نبي الإسلام في التوراة والإنجيل والقرآن ، مطبعة التقدم .

77-مصنف ابن أبي شيبة ، أبو بكر بن أبي شيبة ، ط1 ، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض ، تحقيق كمال الحوت .

78- مقدمة ابن خلدون ، ابن خلدون ، ط4 ، الناشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت .

79- النبوات ، ابن تيمية الحراني ، ط1 ، المحقق: عبد العزيز بن صالح الطويان ، نشر : أضواء السلف – الرياض .

* مؤلفات خرجت إلى النور *

1- صحيح مثالب بني أمية وشيعتهم . [بحث روائي بسيط] .

2- رغم السنتان هلك النعمان .

3- خلاصة البيان في أخبار مروان .

4- صواعق السماء على كتاب " الفكر التكفيري عند الشيعة حقيقة أم افتراء؟! "

5- مقالة في الفكر الدموي عند الحركة الوهابية .

6- تعليقة مختصرة على كتب صالح الرقب عن الشيعة .